رؤى مُغايرة

يصدرها مركز القاهرة للدراسات حقوق الإنسان العدد السابع

أمريكا والعرب

(عدد خاص)

- نهايـــة الهيمنـــة الأمـريكيـــة
- أسطورة احتـواء الشـرق الأوســط
- النقد الأوروبى للسياسة الأمريكية

مركز القاهرة
لدراسات حقوق الإنسان

◆ هيئة علمية وبحثية وفكرية تستهدف تعزيز حقوق الإنسان في العالم العربي ويلتزم المركز في ذلك بكافة المواثيق والعهود والإعلانات العالمية لحقوق الإنسان. يسعى لتحقيق هذا الهدف عن طريق الأنشطة والأعمال البحثية والعلمية والفكرية بما في ذلك البحوث التجريبية والأنشطة التعليمية.

◆ يتبنى المركز لهذا الغرض برامجا علمية وتعليمية، تشمل القيام بالبحوث النظرية والتطبيقية، وعقد المؤتمرات والندوات والمناظرات والحلقات الدراسية. ويقدم خدماته للدارسين في مجال حقوق الإنسان..

◆ لا ينخرط المركز في أية أنشطة سياسية ولا ينضم لأية هيئة سياسية عربية أو دولية تؤثر على نزاهة أنشطته، ويتعاون مع الجميع من هذا المنطلق.

العنوان:

٩شارع رستم – جاردن ستي – القاهرة

الرقم البريدي ١١٤٦١ ص ب ١١٧ مجلس الشعب – القاهرة

تليفون : ٣٥٤٣٧١٥ – ٣٥٥١١١٢

فاكس : ٣٥٥٤٢٠٠

E-mail: cihrs@idsc.gov.eg

مجلس الأمناء

د. إبراهيم عوض (مصر)
أ.احمد عثماني (تونس)
أ.اسمي خضر (الأردن)
ا. السيد ياسين (مصر)
د. أمال عبد الهادي (مصر)
د. سحر حافظ (مصر)
د. عبد الله النعيم (السودان)
د. عبد المنعم سعيد (مصر)
د. عزيز أبو حمد (السعودية)
د. غانم النجار (الكويت)
د. فيوليت داغر (لبنان)
د. محمد أمين الميداني (سوريا)
ا. هاني مجلي (مصر)
د. هيثم مناع (سوريا)

منسق البرامج
مجدي النعيم

المستشار الأكاديمي
محمد السيد سعيد

مدير المركز
بهي الدين حسن

هذا العدد

النفط والشرق الأوسط .. أهي نهاية الهيمنة الأمريكية؟
سيمون بروملى ـــــــ ص٤

أسطورة الاحتواء .. سياسة الولايات المتحدة إزاء الشرق الأوسط فى النظرية والتطبيق
ستيفن هابل ـــــــ ص٨

جولة قصيرة فى آلة الإعلام السياسية.. دروس للنشطاء الذين يواجهون السياسة الخارجية الأمريكية فى الشرق الأوسط
سام حسينى ـــــــ ص١٢

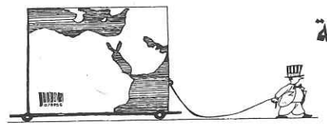

تجنب الواضح .. رؤى عربية للهيمنة الأمريكية فى الشرق الأوسط
جورج قرم ـــــــ ص١٦

النقد الأوروبى لسياسة الولايات المتحدة فى الشرق الأوسط
فولكر برتيس ـــــــ ص٢٠

احمد الله .. ومرر الذخيرة
الطبيعة المتغيرة لأنصار إسرائيل فى الولايات المتحدة
فيليبس بينيس وخالد منصور ـــــ ص٢٤

بين الصدام والتطويع
السياسة الخارجية للولايات المتحدة وشبح الإسلام
ستيف نيفا ـــــــ ص٢٨

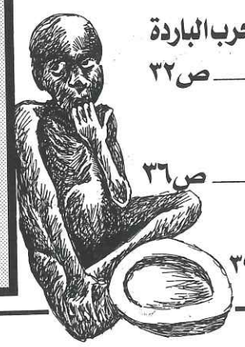

صعود وهبوط مذهب الدولة المارقة
البنتاجون يبحث عن استراتيجية جديدة لفترة ما بعد الحرب الباردة
ميشيل كلير ـــــــ ص٣٢

الجذور السياسية للمجاعة فى جنوب السودان
جيف دورمترا ـــــــ ص٣٦

وجهة نظر .. لا يوجد من يستطيع القول: لم نكن نعرف
روبرت فيسك ـــــــ ص٣٩

رؤى مغايرة

مختارات مترجمة من مجلة "MERIP" التى تصدر عن مشروع الشرق الأوسط للبحوث والمعلومات:
Middle East Research And Information Project

المدير التنفيذى "MERIP"
جودي بارسلو

المحرر
جوف هارثمان

مساعد المحرر
لورنى كينج ايرني

المسئول عن المطبوعة العربية
محمد السيد سعيد

تصدر عن:
مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان

قامت بترجمة العدد
شهرت العالم

قام بمراجعة الترجمة
سهيل شدود

إخراج ورسومات الفنان
أحمد عز العرب

نشرت مقالات هذا العدد فى
MERIP. No 208 Vol 28
No 3. Fall 1998

افتتاحية

نحن وأمريكا

تقدم هذه الطائفة من المقالات والدراسات نقدا راديكاليا للعلاقات الأمريكية -العربية. ويقصد بالنقد هنا تحليل ودراسة توسع وانكماش الهيمنة الأمريكية فى المنطقة العربية، وفى منطقة الشرق الأوسط، تحليلا يتلخص من الاعتقادات الشائعة التى يروجها الإعلام والنظريات أحادية الجانب التى غالبا ما تسود داخل حقل الدراسة الأكاديمية، والمبررات الأيديولوجية التى تسيطر على أذهان أصحاب المصالح.

وهذا النقد يأتى بالقطع من منظور القوى الراديكالية الأمريكية. نؤكد على هذا الأمر البدهى، لأنه يفيدنا فى مراجعة بعض جوانب هذا النقد من منظورنا نحن العرب. فليس من الضرورى أن تتفق الرؤى الراديكالية العربية والأمريكية حول العلاقات العربية -الأمريكية حتى لو كانت هذه الرؤى تنطلق من نفس المدارس الفكرية والسياسية، ومن نفس الأطر النظرية والتحليلية.

وبوسعنا أن نوضح هذه المسألة، بالنظر إلى حقل الصراع السياسى والفكرى سواء داخل الولايات المتحدة أو داخل بلادنا العربية، فيما يتعلق بالعلاقات المتحولة بين أمريكا والغرب.

فعلى سبيل المثال: يمثل الهجوم واسع النطاق على الملكيات الخليجية والنظم الشمولية العربية موضوعا مشروعا تماما من وجهة نظر اليسار الأمريكى الذى يؤمن بحقوق الإنسان والمرأة والطبقات الشعبية، ويرفض التدخلات الأمريكية فى العالم خدمة لمصالح الرأسمالية الأمريكية الكبيرة.

غير أن هذا الهجوم قد يفيد تماماً القوى الصهيونية التى تتمتع بقدرة فذة على التأثير على كل من الرأى العام، ومراكز صنع القرار فى الولا يات المتحدة، وذلك لأنه يقدم لها مادة غنية يمكن توظيفها بصورة نفعية وانتهازية لإثبات أن إسرائيل هى الدولة الوحيدة فى الشرق الأوسط الجديرة بالصداقة والتحالف مع أمريكا. وليس من المستبعد أيضا أن يفيد هذا الهجوم فى إشاعة نفس المعتقدات التى يروجها العنصريون والصهاينة المسيحيون فى الولايات المتحدة، والتى تغدو المظاهر المرضية للتطور فى العالم العرى، وخاصة الخليج إلى عيوب كامنة فى الشخصية العربية أو حتى فى الدين الإسلامى. ولا تعوزنا الأدلة على أن هذه النزعة العنصرية تؤثر على قطاع كبير إلى حد ما من الرأى العام الأمريكى، وعلى السياسة الأمريكية فى الشرق الأوسط وغيرها من مناطق العالم.

إن السؤال الذى يبرز هنا هو كيف نميز بصورة قاطعة بين النقد اليمينى العنصرى والصهيونى للعلاقات العربية الأمريكية، وللأوضاع السياسية والاجتماعية فى العالم العربى من ناحية، والنقد التقدمى لنفس هذه العلاقات والأوضاع؟

لقد اعتقدنا دائما- فى الحركة المصرية والعربية لحقوق الإنسان - إن المعيار الحاسم الذى يمثل محكاً حقيقيا لمصداقية النقد الموجه للأوضاع السياسية والاجتماعية العربية، ومن ثم العلاقات العربية - الأمريكية، من المنظور الأمريكى، أو من المنظور الخارجى عموما، هو النقد الموجه للصهيونية وإسرائيل ذلك أنه لا مجال للمقارنة بين شدة القمع والعنصرية الإسرائيلية للشعوب العربية من ناحية أو الأمراض الخاصة والنابعة عن تناقضات التطور التاريخى الذاتى للمجتمعات العربية. فالأمراض الأخيرة هى جزء من التناقضات التاريخية التى نشهد مثيلالها أو أعلى وأشد منها فى كل مجتمع آخر. أما العنصرية والتوسعية العسكرية الإسرائيلية، والظاهرة الصهيونية عموما، فهى - ونحن العرب لازلنا نصر على ذلك -امتداد بشع للظاهرة العنصرية والاستعمارية. وهو امتداد بشع لأنه يتضمن عملية إحلال شعب وتدميره معنويا وماديا، وليس مجرد السيطرة عليه أو إخضاعه أو حتى مجرد احتكاره.

وبالتالى، فإن مصداقية النقد الموجه للعرب يرتهن بما إذا كان مصحوبا بنقد اشد صراحة وجذرية للظاهرة الصهيونية وللاستعمار الصهيونى والعدوان الإسرائيلى على الشعب الفلسطينى والشعوب العربية.

ونحن لم نتردد فى نشر أوجه مختلفة للنقد التقدمى الأمريكى لأمراض التط ور الاجتماعى فى المنطقة العربية، لأنه كان مترافقا مع نقد جذرى للعدوان الإسرائيلى، ومع مطالب مخلص للتضامن مع حركة التحرر الوطنى والديمقراطى الفلسطينى، وذلك فى نفس الأعداد أحيانا من مجلة "ميريب"، وفى مجمل ميراثها الفكرى المنشور على الرأى العام الأمريكى والعالمى.

ولكن المصداقية شئ والدقة شئ آخر. فنحن لا نحتاج إلى شروح ذات مصداقية فحسب، بل ولتحليلات دقيقة أيضا. هنا أيضا قد نجد فوارقا مهمة بين المنظورين العرب والأمريكى حتى لو كانا ينطلقان من أسس نظرية ومنهجية متشابهة.

وينعكس ذلك على المناظرة حول مصير الإمبراطورية الأمريكية، وهى المناظرة التى يشارك فيها فى هذا العدد كتاب مهمون بدراسات بالغة الأهمية والقيمة وهم سيمون بروملى بدراسته حول النفط والشرق الأوسط أنها الهيمنة الأمريكية، وستيفن هوبل بدراسته حول «خرافة الاحتواء: السياسة الشرق أوسطية للولايات المتحدة فى النظرية والممارسة"» وجورج قرم بدراسته حول الرؤى العربية للهيمنة الأمريكية فى الشرق الأوسط.

وتنهض تلك المناظرة على تقديرات متباينة تماما لدور وأهمية النفط فى الاقتصاد السياسى العالمى، والأمريكى بالتحديد. فثمة من يؤكد على نظرية الهبوط المستمر والمتواصل للنفط. وهى نظرية تعزز الاعتقاد بأن الضرورات التى حتمت بناء «إمبراطورية» أمريكية (بمعنى الهيمنة وليس الاستعمار المباشر) فى الشرق الأوسط آخذة فى الاضمحلال، وهو ما يقوده إلى استنتاج تقويض أو نهاية الإمبراطورية فى المنطقة. وفى المقابل، فثمة من يؤكد لنا استمرار أهمية وقيمة؟ النفط فى الاقتصاد السياسى العالمى والأمريكى، وأهمية وقيمة نفقط الشرق الأوسط بالذات، بالنسبة لمؤشرات ومصفوفات السيطرة العالمية. ويقودنا هذا القول إلى استنتاج منطقى قوامة استمرار الهيمنة الأمريكية على المنطقة.

هذه المناظرة تدخل فى صميم حقل الصراعات الفكرية و السياسية الأمريكية فما هو موقفنا منها؟

ثمة بالتأكيد ما يستدعى الدراسة الدقيقة للقضية برمتها ولكن الدراسة قد لا تنفصل عن الممارسة، وبالتالى عن الاطروحات والمواقف السياسية والاستراتيجية المطروحة، والتى قد تختلف فيها الرؤى العربية عن تلك الأمريكية، وبالتأكيد؟تختلف فيها الرؤى العربية المختلفة.

لقد تربت أجيال من العرب على النضال ضد المواقف الأمريكية، ليس بالنسبة للشعب الفلسطينى وقضية الصراع العربى - الإسرائيلى فحسب، بل وبالنسبة للهيمنة النفطية أيضا.

لقد تغير العالم كثيرا وبعمق إلى درجة قد تدعو البعض لطرح هذا السؤال. هل يستمر النضال العربى ضد المصالح النفطية الأمريكية فى المنطقة باعتباره الشعار السليم والذى يحقق المصالح الاستراتيجية والاقتصادية العربية؟

لقد هرع الأمير عبد الله ولى عهد المملكة العربية السعودية لزيارة الولايات المتحدة فى بداية هذا العام، وعقد اجتماعات مكثفة مع ا لشركات النفطية الأمريكية بهدف حثها على العودة إلى استثمار بعض أموالها فى استكشاف النفط فى المملكة.

وهذا الحدث بحد ذاته هو نفى موضوعى وشكلى لتلك اللحظة الجبارة فى التاريخ العربى بعد منتصف السبعينات بقليل عندما قامت المملكة بتأميم صناعة النفط وامتلاكها بالكامل وتصفية الاستثمارات الأمريكية فى حلقة الاستكشاف والاستخراج.

وهو نفى موضوعى يبدو أن ظروفا معينة تحتمه، مثل المنافسة الشديدة التى يمثلها نفط بحر قزوين. فهناك تحول جوهرى فى نسب الاستثمار فى استكشاف النفط، بحيث لم يعد هناك استثمار يذكر فى المنطقة العربية، فى مقابل تحول هذه الاستثمارات لمنطقة بحر قزوين، وأمريكا اللاتينية، والصين، وبعض مناطق آسيا وأفريقيا.

وهذا يعني مزيدا من تدهور قدرة العرب على السيطرة على السوق العالمى للنفط، وهو السوق أو الصناعة الوحيدة التى يملكون فيها شئ من النفوذ والقوة على المستوى العالمى.

ماهو الموقف العربى السليم، من المنظور التقدمى من السياسة السعودية الراهنة، وبالتالى من العلاقات العربية - الأمريكية التى ترتكز قبل كل شئ على النفط؟

القضية تبدو معقدة، وقابلة لاجتهادات متعارضة.

فهناك وجهة نظر قد ترى فى استمرار تدهور الثروة النفطية والدور العر بى فى صناعة النفط العالمية كارثة حقيقية بالنسبة للمكانة الاستراتيجية للعرب فى النظام العالمى. وإذا اتفقنا أن نتائج الصراع ودبلوماسية تسوية الصراع العربى-الإسرائيلى وغيره من نقاط التماس الساخنة بين العرب والنظام العالمى تتحدد جزئيا على ضوء مكانة الغرب الاستراتيجية مأخوذة ككل، فقد نستنتج أن التدهور النفطى يقود أيضا إلى خسائر سياسية ودبلوماسية، حتى بالنسبة للقضية السياسية المركزية وهى الصراع العربى-الإسرائيلى.

ولكن هناك وجهة نظر أخرى قد ترى أن النفط لم يكن محسوبا لصالح القوة العربية، وإنما ضدها. وأن الاقتصاد الريعى النفطى أدى إلى إهمال التنمية العربية المتوازنة والمعتمدة على الذات، وأضعف العرب فى النظام العالمى وقد تدلل وجهة النظر هذه أيضا على أن الاقتصاد النفطى أدى إلى تجلل سياسى واجتماعى وأخلاقى، وأنه كان السبب الرئيسى للأداء السئ للعرب فى ميدان الصراع بين العرب وإسرائيل.

الاتجاه الثانى: قد يعارض الخطوة السعودية الساعية لجذب الاستثمارات الأمريكية من جديد إلى صناعة النفط العربية، وبالتالى يعارض استمرار التواجد الأمريكى فى المنطقة، ويأمل فى أن يحمل الأمريكيون عصاهم ويرحلوا عن المنطقة، فيما يبدو وكأنه انحسار للإمبراطورية الأمريكية، ويرى فى ذلك كله ظاهرة تاريخية إيجابية.

أما الاتجاه الأول فيرى أن الخطوة السعودية هى حلقة مهمة لتمكين العرب فى ظروف دولية جديدة ومعقدة من استعادة أهميتهم الاستراتيجية فى النظام العالمى، وهو ما يحسن موقع العرب فى المفاوضات الدولية السياسيةوالاقتصادية السياسية.

كيف نحسم المسألة؟ هناك معايير كثيرة يجب أن نقيس عليها صحة هذا الموقف أو ذاك. ولم يعد يكفى تكرار نفس المواقف النضالية التاريخية. فالنضالية والمواقف التقدمية ليست قالبا فوق التاريخ وفوق الظروف الملموسة. وقد نضطر للقيام بالتفاف واسع حو ل ظروف تاريخية سيئة بطرح مواقف جديدة كلية ومختلفة كثيرا عن شعارات تاريخية ونضالية ألهمت الوجدان العربى طويلا.

ومع ذلك، فإن القياسات الجادة تقول إن اقتصاد النفط كان مزيجا من القوة والضعف.

تشير هنا إلى طائفة متكاملة من الاعتبارات الكلية، مثل الأداء الاقتصادى فى القطاعات السلعية، مستوى نمو الإنتاجية الكلية للاقتصادات العربية، نوعية الخدمات الأساسية المقدمة من تعليم وصحة، والناتج الحقيقى للنضال الديمقراطى، وقضية حقوق المرأة، ومؤشرات التطور الاجتماعى بصفة عامة.

تشير أيضا إلى الأوضاع الإقليمية، مثل الحروب الضارية فى منطقة الخليج، والتى ترتبط بالنفط والمطامع الاستراتيجية المرتبطة به، وخاصة الحرب العراقية -الإيرانية والغزو العراقى للكويت والحرب الدولية -الأمريكية ضد العراق والتى تواصل تدمير هذا البلد.

يبدو إذن أن القضية الحاسمة ليست فى النفط بحد ذاته، وإنما فى طبيعة الدولة، ومصفوفة السياسات الاقتصادية والاجتماعية، وطبيعة الهياكل الطبقية... إلخ.

لقد حرك النفط هذه الاعتبارات والمؤشرات بصورة إيجابية وسلبية معا. ولكن ربما يكون الأوان قد آن لكى نعيد كعرب امتلاك الحق فى تقرير مصيرنا بعيدا عن النفط.. والأهم بعيدا عن أمريكا.

ولذلك، فقد يكون ثمة فارق فى المنظور بين المصالح العربية، والمصالح التقدمية الأمريكية يتعلق بالموقف من التواجد الأمريكى فى المنطقة. ولكن هناك منطقة مشتركة أوسع وأعمق.

فمستقبل العرب لم يعد من الممكن ارتهانه بالنفط، ولم يعد من الممكن قبول استمرار الهيمنة الأمريكية للعالم العربى. وانسحاب الامبراطورية الأمريكية وانهيارها فى العالم العربى هى ظاهرة تاريخية جديرة بالترحاب.. فيما لو كانت حقيقية، أو فلنقل فيما لو كانت ممكنة التحقيق.

ولكى تكون ممكنة التحقيق لابد من دفع التطور الديمقراطى والسياسى للعالم العربى، وتمكين شعوبه من السيطرة على - وتقرير - مصيرها السياسى والاقتصادى.

رئيس التحرير

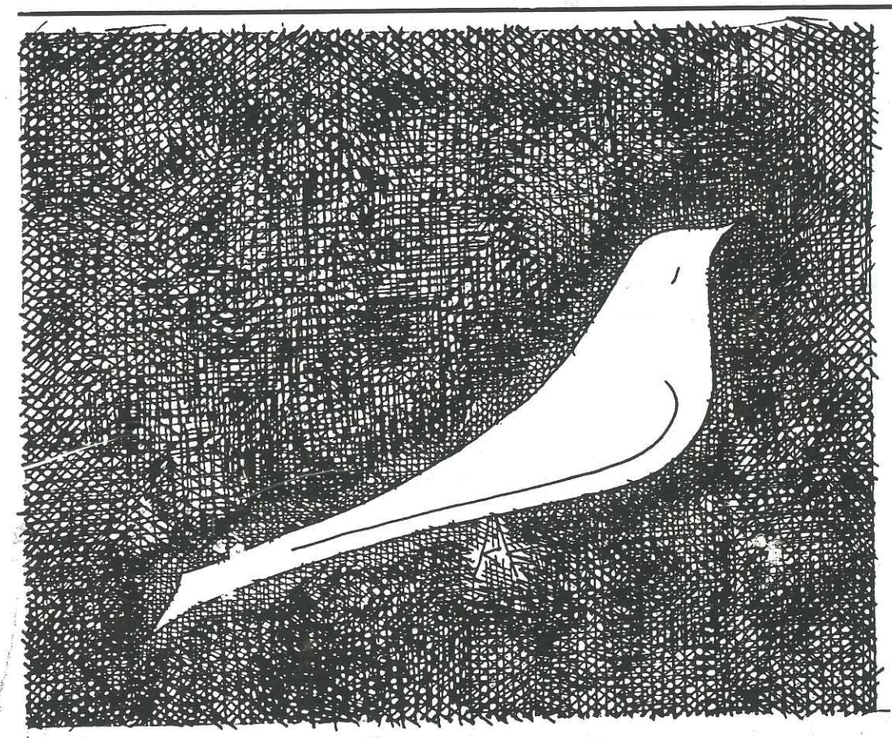

بقلم: سيمون بروملى *

أهى نهاية الهيمنة الأمريكية؟

ثمة تحد حقيقى الآن لهيمنة الولايات المتحدة ودورها كحارس على نفط الغرب، برغم أنه لا يقع فى الأساس فى رمال المملكة العربية السعودية. فالتحول الجغرافى السياسى الأساسى يكمن فى نهاية الحرب الباردة وما تلاها من آثار.

يمثل الاقتصاد السياسى الدولى المعاصر للنفط لغزا، فعدم الاستقرار السياسى فى مناطق وجود النفط يتعايش مع الانخفاض المستمر فى الأسعار. وتؤدى تلك التركيبة المؤتلفة من استمرار الصراع السياسى وعدم اليقين فى الشرق الأوسط (وخاصة بالخليج)، واستمرار الهبوط فى السعر الحقيقى للنفط الخام، إلى تشجيع التفكير فى العلاقة بين أسواق النفط العالمية، وسياسات الشرق الأوسط، والدور الدولى للولايات المتحدة، ولفهم هذه العلاقات، ينبغى الأخذ بعين الاعتبار للأهداف السياسية والجغرافية السياسية للدول الأطراف فى تلك العملية، علاوة على الدوافع الاقتصادية للاعبين الأساسيين فى صناعة النفط العالمية.

نهاية الحرب الباردة وانحسار هيمنة الولايات المتحدة

تتسم الجغرافية السياسية للنفط بالتعقيد والتركيب، نظرا لاختلاف، بل وتناقض، أهداف الدول الرئيسية. وحتى مؤخرا، كانت سياسة الولايات المتحدة فى الشرق الأوسط الغنى بالنفط تهدف إلى: الاحتواء المزدوج للعراق وإيران، والحفاظ على النظم السلطوية فى الخليج العربى، وحماية المصالح النفطية للولايات المتحدة سواء داخليا أو دوليا، واستمرار التعاقدات الضخمة لصناعة الدفاع الأمريكية، وإمداد الحلفاء فى غرب أوروبا ومنطقة المحيط الهادى بنفط خام آمن وغير مرتفع السعر. ومع كل ذلك، واجهت سياسة الاحتواء المزدوج معارضة متزايدة من جانب الاتحاد الأوروبى واليابان، حيث قامت اليابان بدعم شركاتها النفطية على حساب الشركات الأمريكية التى تحظر حكومة الولايات المتحدة عملها فى المنطقة.

ما هى أسعار الخام التى تحقق مصالح الولايات المتحدة، وحكومة المملكة العربية السعودية، والحلفاء؟ وعندما تثار نزاعات حول تلك القضايا وغيرها، كيف يمكن التوصل لحلول لها؟ هل هناك سعر للنفط الخام يمكن أن يلبى الأهداف الأساسية لمنظمة الأوبك (منظمة الدول المصدرة للنفط) والعربية السعودية فى ذلك الوقت، أى سعر يتميز بما يلى: (أ) أن يكون منخفضا على نحو كاف بحيث يزداد الطلب مع النمو الاقتصادى.(ب) أن يكون منخفضا على نحو كاف، بحيث يحول دون الاستثمار الكبير فى النفط ومصادر الطاقة البديلة خارج دول منظمة الأوبك.(ج) أن يكون مرتفعا على نحو كاف، بحيث يغطى التكلفة الاجتماعية لدول منظمة الأوبك؟

لقد طرحت فى الماضى أن العلاقات بين الولايات المتحدة والمملكة العربية السعودية تتركز حول محاولة التوفيق بين تلك الأهداف، وأن تلك المحاولة كانت ناجحة بشكل عام [٢]، وكانت أطروحتى ترتكز على تحديد للمصالح المشتركة بين الولايات المتحدة والعربية السعودية، والنابعة من ضمانات الأمن الأمريكية واندماج العربية السعودية ودول الخليج فى الأسواق الاستهلاكية وفرص الاستمرار الأمامى للغرب المستهلك. وفى هذا السياق، تخطئ الهدف ملاحظات روبرت فيتاليس بشأن «إغلاق حدود النفط العربى»[٣]. فيرى فيتاليس أن عصر الأربعينيات والخمسينيات قد ولى، ذلك العصر الذى «كانت فيه شركة أرامكو تمثل بالفعل عملية أمريكية دبلوماسية ومخابراتية خاصة»، وأن نفوذ الولايات المتحدة على النظام السعودى قد تقلص نتيجة لذلك[٤]. ويؤكد فيتاليس صحة ذلك فيما يتعلق بالسيطرة المباشرة: «إن عصر الامبراطورية.. قد انتهى بالنسبة للولايات المتحدة فى الخليج.. لقد تم إغلاق حدود موارد نفط العربية السعودية عبر البحار، ذلك أن تلك الدولة قد استطاعت تأمين السيطرة الكلية داخل تلك المنطقة»[٥]، وهذا صحيح بالطبع.

إن الهدف البعيد المدى للهيمنة الأمريكية بعد الحرب العالمية الثانية لم يتمثل أبدا فى تحقيق أهداف سياسية واقتصادية من خلال السيطرة والنفوذ المباشر على أراضى بلدان أخرى ذات سيادة، فقد كان ذلك على الدوام موقفا احتياطيا اقتضته معارضة - أو تعذر تطور - أشكال الاستقلال السياسى المتسق مع النظام الاقتصادى الليبرالى العالمى النطاق. وأينما كانت تحظى تلك الأشكال الليبرالية بالتأمين، أو أينما كانت الأشكال الداخلية المحلية غير الليبرالية مستعدة للعمل على المستوى الدولى فى إطار النظام الليبرالى المهيمن، كان بالإمكان الاعتماد على «السوق» - مسلحا بالقوة السياسية والعسكرية للولايات المتحدة وحلفائها. نعم، يظل «السلام على النمط الأمريكى مفتوحا لتحديات وتقلبات مستمرة»[٦]. ومع ذلك، لا تعتمد الأطروحة الخاصة بالعلاقات الأمريكية - السعودية على سيطرة الولايات المتحدة الكاملة على العربية السعودية، سواء أدركناها من زاوية الهيمنة الإقليمية أو من زاوية النفوذ المباشر على السياسة السعودية.

وهناك تحول من السيطرة المباشرة ذات المجموع الصفرى (حيث تجرى ممارسة سلطان الولايات المتحدة وحلفائها على حساب الدول المحلية، والطبقات الحاكمة والشعوب)، إلى ترتيب مباشر مجموعه إيجابى، مفيد على نحو متبادل لجميع الأطراف - وهو ما يمثل تحديدا الإنجاز الذى حققته «الهيمنة» الأمريكية فى تمايزها عن «الامبراطورية».

ومع ذلك، لاتزال هناك قضايا أكبر تتعلق بالطبيعة المتغيرة للهيمنة الأمريكية، ودور سياسات النفط فى هذا الإطار. ويأتى ذلك فى سياق ضرورة تحديد موقع القوة والنفوذ فى الاقتصاد السياسى الدولى المعاصر، إذ يوجد الآن تحد حقيقى لهيمنة الولايات المتحدة ودورها كحارس على نفط الغرب، برغم عدم وجوده أساسا فى رمال العربية السعودية، ولقد كان التحول الجغرافى السياسى الأساسى يتمثل فى نهاية الحرب الباردة وما تلا ذلك من آثار[٧]. وهناك أربعة آثار وثيقة الصلة بالموضوع على نحو خاص: أولا - إطلاق يد الولايات المتحدة فى نشر القوات العسكرية، بينما تقوض الأساس المنطقى الداخلى والدولى للقيام بذلك، وثانيا - إضعاف موقف بعض الدول العربية (بما فيها أعضاء مهمين فى منظمة الأوبك، مثل العراق) المعارضة للاستراتيجية الأمريكية فى المنطقة، وثالثا - اقتلاع آخر الأسس المادية والأيديولوجية المتبقية لنماذج الدولة لتخطيط التنمية، بما فى ذلك تلك الأسس التى ترتكز على ريع النفط سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، ورابعا - تحويل المنافسة بين الولايات المتحدة وحلفائها الرأسماليين إلى قنوات «اقتصادية» أكثر صرامة، مما يعمل على تعقيد جهود الولايات المتحدة فى ابتكار استراتيجيات عامة للقيادة الجغرافية السياسية والاقتصادية.

إن صعود الولايات المتحدة إلى مستوى القوة العسكرية العظمى الوحيدة، وإضعاف النظم العربية «الراديكالية» قد أتاح، بطبيعة الحال، للولايات المتحدة نشر قواتها العسكرية فى المنطقة على نطاق لا سابقة له وبالمثل تشق السوق والملكية الخاصة طريق الصعود عبر الشرق الأوسط الآن، مما يؤدى إلى تقلص الحماية التى تمنحها عوائد النفط لنماذج الدولة، وهو الأمر الذى لا يحظى بالترحيب طبعا إلا فى واشنطن. وفى مواجهة تلك التحولات، ينبغى موازنة غياب منطق واضح للتدخل، وتعاظم قلق الحلفاء الرأسماليين المتقدمين بشأن الاستراتيجية الإقليمية للولايات المتحدة. وعلى الرغم من أن الوقت لايزال مبكرا لإصدار حكم بشأن مدى تضخيم الحرب الباردة لنفوذ الولايات المتحدة على حلفائها الرأسماليين فى الشمال وشركائها الإقليميين فى الجنوب، فإن ما تحقق حتى الآن كبير جدا[٨].

سوق النفط المتغير

فى ذات الوقت، مع التحولات الجغرافية السياسية لفترة ما بعد الحرب الباردة، وما صاحب ذلك من تقلص فى قيادة الولايات المتحدة، شهدت أسواق النفط العالمية تطورا دالا. فالتركيبة المؤتلفة من عدم اليقين بشأن استراتيجية الولايات المتحدة فى الشرق الأوسط، والمستقبل السياسى للخليج على نحو خاص، إضافة إلى التطورات الحادثة فى السوق، قد أدت إلى إثارة تساؤلات أساسية حول مستقبل الصناعة ككل، وموقع منظمة الأوبك (والخليج) فى إطار تلك الصناعة. وهذه منطقة يصعب تقييمها، إذ إن التقييم يعتمد على التكنولوجيا والاقتصاد، وجوانب الاتفاق قليلة بين علماء الأرض والاقتصاديين. وإذا ما تحدثنا بصورة عامة، يمكن القول بأن غالبية الجيولوجيين يعتقدون فى إمكانية أن يصل عرض نفط العالم إلى الذروة، ٧٠ - ١٠٠ مليون برميل فى اليوم، على ضوء الأسعار والتكنولوجيا الحالية. ومن الواضح أنه يمكن تحقيق زيادة فى القدرة الإنتاجية فى الخليج، تبلغ ٥ - ١٠ مليون برميل فى اليوم، كما يمكن أن ترتفع قدرة البلدان غير الأعضاء فى الأوبك بمقدار ٥ - ١٠ ملايين برميل فى اليوم. وهو الأمر الذى يمكن أن يصل بالقدرة الإنتاجية العالمية المحتملة إلى ٨٠ - ٩٠ ملايين برميل فى اليوم مع حلول عام ٢٠٠٠ (فى منتصف مدى عرض الذروة الذى حدده الجيولوجيون)، ومن ثم يمكن أن تتعش الصناعة ككل. وهناك العديد من الاقتصاديين الذين يعارضون تلك المزاعم، مؤكدين فى المقابل أن ذلك التقدم التكنولوجى يعمل باستمرار على تيسير النفاذ إلى النفط الموجود بالأرض، مما يزيد بصورة فعالة مستوى الاحتياطات المتاحة عند أى مستوى معين من الأسعار، ومن ثم يضعف الرابطة بين النمو الاقتصادى والطلب على النفط. ويمكن أن تؤدى هذه العوامل مجتمعة إلى مد فترة حياة الصناعة حتى المستقبل المنظور.

ومع ذلك، فحتى الآن لم تستغل دول منظمة الأوبك، أو رأس المال الخاص خارج بلدان الأوبك، الاحتياطيات المعروفة استغلالا كاملا. وبطبيعة الحال، تعد منطقة الخليج، وبلدان الشرق الأوسط الأخرى الأعضاء فى الأوبك، من المناطق التى يمكن الحصول فيها على أرخص الاحتياطيات وأكثرها إنتاجية. (يملك الشرق الأوسط ٦٥٪ من الاحتياطيات المثبتة، ويصل متوسط نسبة الاحتياطى إلى الإنتاج فى بلدان الأوبك إلى ٩٠ عاما تقريبا). ولكن رأس المال المطلوب، حتى فى بلدان الخليج، لزيادة الإنتاج، يتجاوز الميزانيات المحلية لغالبية المنتجين، مما يتطلب تمويلا، ومشاركة تقنية من الخارج. وتعتقد منظمة الأوبك أن الغرب سوف يستثمر بقدرة جديدة، مادامت هناك ضرورة متزايدة لتلبية الطلب العالمى على النفط من مصادر الأوبك. والمشكلة هنا سياسية! وكما أشار هارتشورن فى باكورة التسعينيات فإنه يبدو الآن أن متطلبات رأس المال، مقاسة بالإنتاج اليومى لبراميل الخام فى بعض دول الخليج تتجاوز، بدرجة كبيرة، الأرقام المنخفضة التكلفة بالنسبة لتطور النفط فى البلدان غير الأعضاء بمنظمة الأوبك. وفى جميع المناطق الأخرى تقريبا، تستطيع شركات النفط الحصول على شروط أيسر، بما فى ذلك الحصول على نصيب فى ملكية الإنتاج، عما يمكن أن تحصل عليه من الأوبك، وتقريبا فى جميع بلدان الخليج الأعضاء فى الأوبك. كما يمكن أن تضع هذه الشركات بعين الاعتبار أن الأماكن الأخرى أكثر أمانا أيضا من الناحية السياسية [٩].

ومنذ ذلك الحين، أصبحت المخاطر السياسية أكثر سوءا.

ومن هنا يمكن القول بأن المشكلة التى تواجه استراتيجية الولايات المتحدة تكمن فى أن الحلفاء الذين كانوا يعتمدون فى الماضى بدرجة كبيرة على نفط الخليج، ومن ثم على حماية الولايات المتحدة للنفاذ إلى هذا النفط بشروط مفضلة، يمكن أن يبدأوا فى البحث عن أماكن أخرى، مقللين من قيمة أى فاعلية أو نفوذ لدى الولايات المتحدة سابقا، تاركين إياها حامية لأغلب المجتمعات المغلقة والهشة فى المنطقة. وهذا يعد جزئيا السبب فى أن التغيرات التى حدثت مؤخرا فى إيران كانت مقلقة بالنسبة لاستراتيجية الولايات المتحدة الإقليمية، والسبب فى أن عراق (ما بعد العقوبات) يقدم صعوبات عديدة، ومع افتقاد الروابط الوثيقة مع دول الخليج، والسعى بضيق أفق نحو الخيارات العسكرية للمشكلات السياسية فى المنطقة، فإن القوى الأوروبية (باستثناء بريطانيا)، واليابان، والآن روسيا والصين، يمكن أن تصيغ سياسات مستقلة تماما عن تلك السياسات التى تفضلها واشنطن، وبشكل أكثر تحديدا: يمكن أن تسعى تلك الدول إلى إمدادات النفط غير الخليجى فى إطار الأوبك، وإمدادات النفط من خارج الأوبك أينما كان ذلك ممكنا. وإذا ما انقسمت البنية الجغرافية - السياسية والجغرافية للنفط الدولى بهذا الأسلوب، ما هو النفوذ الذى يمكن أن تحصل عليه الولايات المتحدة من أصدقائها فى الخليج؟ وفى المقابل، إذا ما عاد العالم مرة أخرى إلى الأوبك، ومن ثم إلى الأوبك الخليجى (الكويت، والإمارات العربية المتحدة، والعربية السعودية على نحو خاص)، عندئذ سوف تستمر الاستراتيجية السعودية فى الاضطلاع بالدور الحاسم، وفى هذه الحالة، سوف تظل العلاقات الأمريكية - السعودية - على عكس وجهة نظر فيتاليس - تمثل أهمية بالنسبة لمستقبل سوق النفط - بناء على إمساك النظام الحالى بمقاليد السلطة فى الرياض.

هل تضمحل الأوبك؟

يتوقف مستقبل الأوبك على التغيرات التى حدثت فى سوق النفط العالمية منذ «نهضة» الأوبك فى الفترة الواقعة بين عامى ١٩٧٣ و١٩٨٦، لقد تنامت صناعة النفط بمعدل سريع خلال القرن العشرين، ففى الفترة الواقعة بين عامى ١٩١٣ و١٩٤٨ وصل معدل نمو الإنتاج إلى حوالى ٦,٥٪، وفى الفترة بين عامى ١٩٤٨ و١٩٧٣ (الازدهار الذى تلى الحرب) وصل معدل النمو السنوى إلى ٧,٥٪، ومع ذلك، فقد أدت نهاية فترة الازدهار ما بعد الحرب إلى تبدل أساسى فى نمط الطلب. ففى عام ١٩٧٩، زاد الإنتاج بمقدار ١٢٪ فقط على إنتاج ١٩٧٣، ومع حلول عام ١٩٨٥ كان يقل بمعدل ١٢٪ عن إنتاج عام ١٩٧٩، ومنذ ذلك الحين، شهدت الصناعة زيادة منتظمة، وإن كانت قليلة، تصل إلى حوالى ٢٪ سنويا، ثم هبطت إلى ما يزيد على ١٪ فقط مع الهبوط الاقتصادى والأزمة التى شهدتها منطقة المحيط الهادئ الآسيوية. وفى غضون ذلك، تداعى الطلب الكلى على الطاقة أثناء فترات الركود فى السبعينيات وباكورة الثمانينيات، ثم استعاد نشاطه مرة أخرى، ويتوسع حاليا بمعدل طاقة (أى كمية الطاقة المستخدمة لكل وحدة ناتج محلى إجمالى) يقل عن واحد إلى واحد فى كتلة الأوبك، ويزيد بقدر ما على ذلك فى العالم النامى. أم

(*) سيمون بروملى: من كبار المحاضرين فى مجال الاقتصاد السياسى الدولى بجامعة ليذر. وهو مؤلف كتاب: «الهيمنة الأمريكية ونفط العالم»
AMERICAN HEGEMONY AND WORLD OIL (CAMBRIDGE POLITY PRESS, 1991

إذا كان الطلب على النفط سوف يصل لمعدلات التوسع المبكرة، فهو سؤال لايزال بدون إجابة بالنسبة لمستقبل الجغرافية السياسية للنفط.

وهناك مفارقة تقع فى القلب من صناعة النفط الدولية الحديثة: على الرغم من أن أسواق النفط قد أصبحت، من الناحية الهيكلية، أكثر حرية وشفافية منذ أعوام السبعينيات، لايزال هناك عدم توازن أساسى بين العرض (والاحتياطات) والطلب: فالطلب العالمى على النفط لا يمتص كل العرض المطروح، ومع ذلك لا تنخفض أسعار النفط بدرجة كافية بحيث يرتفع الطلب ليتوافق مع العرض. وعلاوة على ذلك، فإن كثيرا من القدرة الجديدة التى تطورت منذ أعوام السبعينيات، تعد أكثر ارتفاعا من حيث التكلفة عن غالبية القدرة الإنتاجية القائمة غير المستغلة، وأغلب الإنتاج الذى كان «حبيسا» (بمعنى عدم استخدام الاحتياطات المتاحة) أثناء الثمانينيات والتسعينيات كانت تكلفته العملياتية أقل من كثير من الإنتاج الجارى فى أماكن أخرى. وأخيرا، فإن القدرة فى المناطق القليلة التكلفة يمكن توسيعها بتكلفة أرخص من غالبية التطورات الجديدة ما بعد الأوبك، ومع ذلك، كان استخدام القدرة الكلية فى المناطق المنخفضة التكلفة يصل تقريبا إلى النصف فقط فى أعوام الثمانينيات وباكورة التسعينيات. (١٠).

ما الذى يفسر تباطؤ التوسع النفطى؟ لماذا لم يتوافق الطلب على النفط مع العرض؟ ولماذا كان النفط العالى التكلفة يزيح العرض المنخفض التكلفة؟ وبالنسبة لكثير من المحللين، كانت قصة النفط بين عامى ١٩٧٣ و١٩٨٦ هى قصة الصعود والهبوط (الجزئى) للأوبك. فقد أصبحت منظمة الأوبك و«أزمة الطاقة» كلمتين مترادفتين. ومن خلال وضع قيود اصطناعية على العرض، رفعت الأوبك من أسعار الخام إلى درجة تعذر معها بيع حتى الكمية التى كانت تريد بيعها. وقد أدت الأسعار المرتفعة إلى بقاء النفط المرتفع التكلفة فى الأعمال التجارية خارج الأوبك. ومنذ ١٩٨٦، وعندما رفعت العربية السعودية الإنتاج إلى درجة كبيرة لتقليص الأسعار وزيادة الطلب على النفط، كانت القصة تمثل نوعا من التشوش والفوضى المستمرة داخل الأوبك، إذ أخفقت المحاولات الرامية إلى تحديد الإنتاج، وظل الطلب على النفط ضعيفا.

وبطبيعة الحال، أدى الارتفاع فى أسعار النفط فى أعوام السبعينيات، علاوة على عدم استقرار مصدر العرض الأساسى (الشرق الأوسط)، إلى تقليص الطلب على النفط، وتشجيع البحث عن كفاءة أكبر لاستخدام الطاقة، وعن مصادر عرض بديلة (سواء من نفط الدول غير الأعضاء فى الأوبك أو أى أنواع أخرى من الوقود). ومع ذلك، كان الطلب على الطاقة (ومعدلات الطاقة) يهبط فى كتلة منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية، وذلك بفضل التحول نحو الخدمات بعيدا عن الصناعة الكثيفة الاستخدام للطاقة. لقد كان ذلك الاتجاه يسبق أزمة النفط، واستمر بعد انخفاض السعر الحقيقى للنفط فى عام ١٩٨٦، وعلى جانب العرض، لم تكن التغيرات الأساسية منذ ١٩٧٣ مرتبطة بالأوبك. فالتغيران الكبيران فى العرض أثناء السبعينيات والثمانينيات كانا فى الولايات المتحدة وروسيا: وصل الإنتاج فى الولايات المتحدة إلى الذروة عام ١٩٧٠، وبدأ يتذبذب حول مستوى أقل نسبيا، لمدة عشرين عاما، ثم بدأ فى الهبوط فى أواخر أعوام الثمانينيات. أما الإنتاج السوفيتى، فقد استمر فى النمو حتى باكورة الثمانينيات، ثم مال للركود بعد ذلك، وربما يكون إنتاج النفط فى الدول التى نتجت عن تفكك الاتحاد السوفيتى قد وصل للذروة - على الأقل على المدى المتوسط، وكانت هاتان الدولتان مسئولتين معا عن ٤٠٪ من نمو إنتاج النفط العالمى فى فترة ما بعد الحرب. وعلاوة على ذلك، فإن القادمين الجدد إلى حقل الإنتاج خارج مجال الأوبك كانوا ينتمون إلى بحر الشمال - آلاسكا، وسيبيريا، والأقاليم الجديدة فى المكسيك - كل تلك المشروعات بدأت قبل عام ١٩٧٣. وهكذا، كان ما يحدث أكثر مما تقوم به الأوبك، أو أكثر مما يجرى داخلها. وعلى أية حال، لم تكن زيادة الأسعار فى أعوام السبعينيات بسبب الأوبك فحسب (١١). وفى النهاية، فقد أوضحت الأحداث الأخيرة، مرة ثانية، أن الأوبك لم تعمل، ولا تستطيع أن تعمل، باعتبارها «اتحادا» للسيطرة على سوق النفط. وعندما حاولت الأوبك أن تفعل ذلك فى فترة ١٩٨٢ - ١٩٨٥، كانت النتيجة إخفاقا تاما (١٢).

إن التشوش والفوضى القائمة داخل الأوبك قد أصبحت دائمة بشكل أو آخر، بل وحتى التعاون السعودى - الإيرانى لا يمكنه تحقيق استقرار السوق، وذلك لأنه لا يوجد من يقدر - ولا حتى السعوديون - على تخفيض السعر بدرجة كبيرة لإزاحة منتجى النفط المرتفع التكلفة وغيره من مصادر الطاقة. ومادام منتجو النفط المرتفع التكلفة يستطيعون البقاء فى السوق، فلن تتمكن الأوبك (والعربية السعودية على نحو خاص) من السيطرة على الصناعة. ولفهم ظاهرة استمرار العرض المفرط فى سوق النفط، علينا أن نسأل: لماذا لا تشهد التكلفة المقارنة لإنتاج النفط انعكاسا مناسبا فى أسعار النفط الخام، ولماذا لا تمثل أسعار منتجات النفط دالة بسيطة لأسعار النفط الخام والتكنولوجيا. ويتمثل العامل التقنى المهم الوحيد، الذى يؤثر على تكلفة إنتاج النفط الخام، فى القدرة الإنتاجية لكل بئر. ولكن القدرة الإنتاجية لكل بئر تعتبر فى حد ذاتها دالة للسعر، من خلال تأثير السعر على اختيار التقنية. وهكذا، لن يتمكن النفط العالى الإنتاجية (المنخفض التكلفة) من أن يزيح بصورة تلقائية النفط المنخفض الإنتاجية (العالى التكلفة) بأسعار تزيد على المستوى التنافسى.. وببساطة، سوف يحقق منتجو النفط المنخفض التكلفة عوائد أكبر. وعلاوة على ذلك مادامت تكاليف إنتاج النفط تقل بدرجة كبيرة عن التكاليف الابتدائية (ارتفاع تكلفة التنقيب على النفط وحفر البئر، وانخفاض تكلفة تشغيل بئر موجودة بالفعل)، فإن مصادر جديدة من النفط المنخفض التكلفة لن تحل، محل المصادر المرتفعة التكلفة الموجودة بالفعل بسهولة. وحتى مع معرفة تلك الحقائق، ينبغى أن نسأل: لماذا لا يعمل منتجو النفط المنخفض التكلفة على زيادة الإنتاج من أجل زيادة نصيبهم فى السوق عند أسعار منخفضة للنفط. وكما أشرنا، الإجابة البسيطة على هذا السؤال هى أنهم لا يقدرون على القيام بذلك. هناك أيضا استراتيجية أكثر مهارة وحذقا عند العمل، وهى تلك المرتبطة بقرارات الإنتاج الصادرة عن منتجى النفط المنخفض التكلفة والذين لديهم احتياطات ضخمة ومعدلات احتياطى/ إنتاجة عالية - وهم أساسا منتجو الخليج العربى.

وقبل الانتقال إلى سياسات منتجى الخليج، تجدر الإشارة إلى أن أسعار منتجات النفط لا تعكس ببساطة أسعار النفط الخام والتكنولوجيا التى تحول الخام إلى منتجات. وهناك أيضا دور للضرائب المفروضة على منتجات النفط الخام عند لحظة البيع، وعلى أنشطة الشركات التى تقوم بتحويل الخام إلى منتجات، وهو الأمر الذى يعنى أن الربح المتولد فى قطاع النفط لا يتراكم فحسب لدى منتجى الخام، وإنما أيضا لدى الشركات الخاصة المتعددة الجنسية عموما، والحكومات فى الدول المستهلكة الأساسية. إن النضالات من أجل حجم الربح وتقسيمه تضم مواقف وأفعال الأطراف الثلاثة - الدول المنتجة، والشركات متعددة الجنسية، والحكومات المستهلكة - وليس مجرد قرارات المنتجين. ولنضع الأمر بصورة أخرى: يمكن الاستيلاء على ربح النفط عند أى نقطة فى السلسلة: من الإنتاج إلى البيع النهائى للمنتجات المكررة فى شكل ربح للمنتجين، والأرباح الفائضة - للصناعة، والضرائب التى تفرضها الحكومة. وهذا هو السبب فى أن بعض منتجى الخليج - وخاصة الكويت والعربية السعودية - قد تحركوا فى مجال الاستثمارات الأمامية وأسسوا وجودا فى أسواق الاستهلاك الغربية (والآن الآسيوية). ويؤدى ذلك إلى حصولهم على فوائد مماثلة فى التسعير كما هو الحال بالنسبة لشركات النفط الغربية، عندما ينشدون قيمة مضافة أعلى لصالحهم النفطية المتكاملة، بدلا من أعلى الأسعار الممكنة للنفط الخام. وتعمل الاستثمارات المالية من أرباح الخام على تعزيز هذه الرابطة. وعلاوة على ذلك، فإن سعرا شديد الانخفاض للخام على حساب منتجى النفط العالى التكلفة (من خارج الأوبك) يمكن تلبيته من خلال التعريفات المفروضة لحماية «أمن العرض» ولا يتم تمريره للمستهلكين، مادامت الدول المستهلكة من المرجح أن تزيد الضرائب على المنتجات المكررة (ونجد حاليا أن منتجى النفط العالى التكلفة نسبيا فى شمال ووسط أمريكا - الولايات المتحدة وكندا، والمكسيك - ينتجون قدرا من النفط يماثل ما تنتجه دول الخليج - الأوبك، راجع بهذا الصدد، الجدول:

الإنتاج العالمى للنفط

الدولة	النسبة المئوية
الولايات المتحدة	١٠,٩
كندا	٣,٤
المكسيك	٤,٩
الاتحاد الروسى	٨,٨
الاتحاد السوفيتى السابق، ما عدا روسيا	١,٧
إيران	٥,٣
العراق	١,٧
الكويت	٣,٠
العربية السعودية	١٢,٩
الإمارات العربية المتحدة	٣,٥
باقى بلدان الشرق الأوسط	٣,٧
أفريقيا، بما فيها شمال أفريقيا	١٠,٨
أوروبا	٩,٤
جنوب ووسط أمريكا	٩,٥
منطقة المحيط الهادى الآسيوية	١٠,٥
مجمل منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية	٢٩,٣
مجمل منظمة الدول المصدرة للنفط (الأوبك)	٤١,٥
مجمل البلدان غير الأعضاء فى منظمة الأوبك	٤٨,١
المجموع الكلى	١٠٠,٠

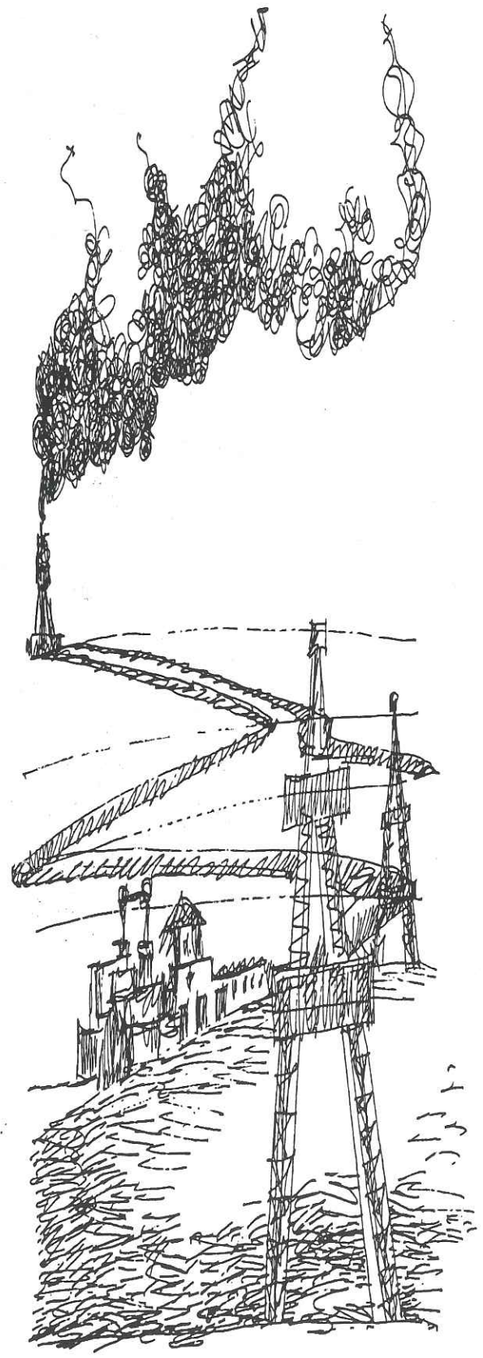

المصدر: Source: BP Statistical Reviwe of World Energy, 1998

وماذا عن الخليج؟

يتميز سوق النفط العالمى بفائض عرض هيكلى، ولا يستطيع منتجو النفط المنخفض التكلفة دفع موردى النفط العالى التكلفة خارج السوق، كما لا يوجد لديهم أيضا ما يدفعهم للقيام بذلك. إن توافق المصالح بين الإنتاج واستراتيجيات التسويق بالنسبة لدول الخليج ومصالح شركات النفط المتعددة القومية وحكومات الأمم المستهلكة، يشكل الأساس المادى للعلاقات بين الولايات المتحدة والسعودية. ومع نمو ضعيف تاريخيا للطلب، عند أى سعر يزيد على التكاليف الجارية للقدرة الحالية العالية التكلفة، لا تملك الأوبك سوى القليل من السيطرة على السوق، ولا يملك السعوديون سوى القليل من النفوذ داخل الأوبك. ومن الناحية الأخرى، إذا ما انتعش، وعندما ينتعش، الطلب ومع تقلص مصادر الدول غير الأعضاء فى الأوبك - سوف يزداد نفوذ الأوبك والنفوذ السعودى، أما ما إذا كان محور واشنطن - الرياض سيظل فى مكانه عندما يحدث ذلك، فهو أمر علينا أن ننتظره. فكما أوضحت الثورة الإيرانية، لا يمكن أن يحافظ بشكل مطلق أى قدر من الدعم الخارجى على نظام فقد مشروعيته محليا. وهكذا، فبدلا من إغلاق حدود منطقة الجزيرة العربية أمام الإمبريالية الأمريكية - كما يتحمس فيتاليس عند وصفه للمسألة - نجد التحولات الواسعة فى الجغرافية السياسية (نهاية الحرب الباردة وتضاؤل هيمنة الولايات المتحدة)، والتطور البعيد المدى لصناعة النفط الذى يواكب - على الأقل حتى الآن - العلاقات بين الولايات المتحدة والسعودية فى الاقتصاد السياسى للنفط الدولى، ولنفس السبب، فإن هبوط الإنتاج خارج بلدان الأوبك سرعان ما سيؤدى إلى استعادة أهمية أصدقاء أمريكا فى الخليج، وهذا هو السبب فى أنهم سيبقون مهمين بالنسبة لواشنطن على الأقل.

الهوامش:

American Hegemony and world oir (cambhidge polty press, 1991

١- راجع بهذا الصدد:

American Hegemony and World Oil (Cambridge: Polity Press, 1991) Chapter 6.

٢ - راجع بهذا الصدد:

Ropert Vitalis, "The Closing of the American Oil Frontier and the Future of Saudi-American Relations", Middle East Report 204 (Summer 1997).

٣ - المرجع السابق، ص ١٩.

٤ - المرجع السابق، ص ١٦.

٥ - المرجع السابق، ص ٢٠.

٦ - بعض من هذه الأمور كانت متوقعة فى:

American Hegemony and World Oil.

ولكننى لم أتوقع أى شئ مماثل لآثارها الكاملة، وربما مازال الوقت مبكرا لذلك.

٧ - للاطلاع على وجهة نظر عميقة بشأن هذه التساؤلات والقضايا، يمكن الرجوع إلى:

Ronald Steel, Temptations of a Superpower (Cambridge, MA:Harvard University Press, 1995)

٨ - راجع بهذا الصدد:

J.E. Hartsborn, Oil Trade: Politics and Prospects (Cambridge: Cambridge University Press, 1993), P. 66.

٩ - للاطلاع على تحليل متخصص لصناعة النفط ما بعد الأوبك حتى باكورة التسعينيات، انظر المرجع السابق.

١٠ - للاطلاع على تحليل كامل، راجع:

American Hegemony and World Oil, Chapter 4.

١١ - للاطلاع على أفضل تقييم راجع:

I am Skeet, OPEC: Twenty- five Years of Prices and Politics (Cambridge: Cambridge University Press, 1998).

وهناك مرجع آخر مفيد حول الأوبك:

Pierre Terzian, OPEC: The Inside Story (London: Zed Press, 1985).

أسطورة الاحتواء

سياسة الولايات المتحدة إزاء الشرق الأوسط فى النظرية والتطبيق

بقلم: ستيفن هابل ❖

من بين هؤلاء الذين يوجهون السياسة الخارجية الأمريكية، هناك ما يقترب من الإجماع بأن انهيار الشيوعية يمثل نوعاً من ساعة الصفر. لقد أدت نهاية الحرب الباردة إلى تغيير الصورة الجغرافية حتى تُضفى على العصر الراهن انقطاعاً تاريخياً عن ذلك العصر الذي سبقه. ويؤكد صناع السياسة أنه كان من الضرورى تغيير مهمة أمريكا فى الخارج لمواكبة الظروف الجديدة.

فعلى مدى أربعة عقود، كان التدخل الأمريكى، فى جميع أنحاء العالم، مبررا عن طريق الحاجة إلى احتواء الشيوعية الدولية. وقد أثبتت سياسة الاحتواء أنها مبدأ متقلب ومتعدد الأشكال: إذ يمكن تطبيقه فى أى مكان وتفصيله بحيث يلائم أى سياق. ففى الشرق الأوسط، قدم التوسع السوفيتى كتفسير لمبدأ أيزنهاور عام ١٩٥٧ (والذى ساند الحُكام المحافظين والمحاصرين بالخصوم المحليين مثل الملك حسين ملك الأردن؛ وكميل شمعون فى لبنان)، كما كان وراء تلك المغامرات المتنوعة مثل الإحاطة بحكومة مصدق في إيران عام ١٩٥٣، ودعم إسرائيل فى حربى ١٩٦٧، و١٩٧٣، وتسليح وكلاء الولايات المتحدة فى منطقة الخليج. ولم يكن يهم واشنطن أن سياسة الاحتواء كانت غير مناسبة مطلقا لخصوصية المنطقة (لقد أثبتت الدول العربية أنها لم تتأثر بالإغراء الأيديولوجى لموسكو). فما يهم هو استعداد أمريكا لقبول ذلك كمبرر كاف لمكائد حكوماتهم.

إن الاختفاء المفاجئ للاتحاد السوفيتى قد أجبر إدارتى بوش وكلينتون على التفكير في إنتاج مبررات منطقية جديدة بالنسبة للتدخلات المستقبلية في الخارج. وقد عبر أنتونى ليك، مستشار الأمن القومى، عن ظهور إجماع بين نخبة السّياسة الخارجية، وذلك عندما كتب يقول: «إن خليفة مبدأ الاحتواء ينبغى أن تكون استراتيجية للتوسع.. للمجتمعات الحرة بالعالم، مجتمعات ديمقراطيات السوق». [١] وهو يطرح أن الاعتبارات التجارية والاقتصادية، علاوة على الترويج للديمقراطية، سوف تحل، من الآن فصاعداً، محل العوامل العسكرية والسياسية فى مجال توجيه السياسة الخارجية.

لقد أثر انهيار الإمبراطورية السوفيتية على التغيرات الجوهرية التى جرت في منطقة الشرق الأوسط، وكما أشار سيمون بروملى وجورج قرم بهذا الصدد، فإن غياب موسكو عن الساحة العالمية قد أطلق حرية الولايات المتحدة إلى حد كبير فى مجال فرض إرادتها عبر تلك المنطقة. فالدول التى تقاوم السلام على النمط الأمريكى تواجه عزلة اقتصادية وسياسية، حيث لم يعد لديها قوة عظمى راعية تلجأ إليها سعياً للدعم. أما هؤلاء الذين

(*) ستيفن هابل: أحد محررى هذه المجلة، وكان يشغل منصب مراسل القاهرة بمجلة «الأمة»

يصرون على تحدى ما تمليه واشنطن، فيمكنهم - كما هو الحال دائماً - توقع الضربات العسكرية الأمريكية.

ومع ذلك، فلم يحدث انقطاع مع الماضى فى السياسة الخارجية للولايات المتحدة تجاه الشرق الأوسط. والأمر الجدير بالملاحظة، هو تلك الدرجة من الاستمرارية فى أهداف واشنطن بالمنطقة أثناء وبعد الحرب الباردة. وعلى الرغم من أن الظروف قد أجبرت صناع السياسة على إحلال خليط من «المبادىء» المتناقضة وغير المتماسكة داخلياً محل سياسة الاحتواء، حيث كان الغرض الأساسى للوجهات الجديدة - مثل سابقاتها فى عصر الحرب الباردة - يكمن فى التعتيم على الدوافع الفعلية لتدخل الولايات المتحدة، والتى ظلت ثابتة إلى حد كبير.

لقد تمثلت ركيزتا السياسة الأمريكية منذ حرب الخليج فى مبدأ الاحتواء المزدوج لإيران والعراق، ودعم «عملية السلام» العربى - الإسرائيلى التى تمر الآن بطور السبات. وفى كل حالة منهما، كانت السياسة الجديدة تخفى استمراراً مثيراً للدهشة لمشروع السياسة التدخلية الدائم لدى الولايات المتحدة؛ وذلك لتأمين أقصى ميزة ممكنة لرأس المال الأمريكى عند سعيه للنفاذ إلى الأسواق والموارد فى الخارج. وقد اقتضى هذا المشروع، فى بلدان العالم النامى، خلق بيئة سياسية ودود والحفاظ عليها من أجل عملية رأس المال الدولى. ولإنجاز ذلك، كان يتأتى على الكتلة التى تقودها الولايات المتحدة بناء نظام سلطوى والدفاع عنه من أجل مقاومة التحديات التى تواجه هيمنتها، بينما تحافظ على التفوق العسكرى لإسرائيل على القوة الجماعية للجيوش العربية. (لم يكن الترويج للديمقراطية - وهى عقيدة مركزية فى رؤية ليك - يمثل على الإطلاق هدفاً لسياسة الولايات المتحدة في الشرق الأوسط، كما لا يمثل ذلك حالياً). ومن الصحيح أن ضرورات العولمة وإضفاء الطابع المتعدد القوميات على رأس المال قد أدى إلى تغيير، إلى درجة ما، فى شكل ووسائل تدخل الولايات المتحدة. ولكن الدليل المتوافر لدينا يشير إلى أنه مهما كان المبدأ المفضل فى الشرق الأوسط في مرحلة بعد الحرب الباردة، فلا تزال الأهداف الأساسية ثابتة لم تتغير.

ويتناول المشاركون في هذا العدد من المجلة التفاعلات المركبة القائمة بين الأهداف المعلنة والخفية لنشاط الولايات المتحدة فى الشرق الأوسط. يناقش ستيف نيفا تلك المشكلة المحيرة التى يطرحها الإسلام. فعلى الرغم من أن بعض صناع السياسة يتمسكون بفكرة أبدية «صدام الحضارات»، يشير نيفا إلى أن البراجماتيين فى إدارة كلينتون قد أدركوا أن سياسة ترتكز على «صدام» مع الإسلام ليست مثمرة بالنسبة لمهمة العولمة التى يضطلع بها رأس المال الأمريكى. أما سام حسينى فيدرس دور وسائل الإعلام في صياغة القبول والخضوع لأهداف السياسة الخارجية. وباستخدامه للتعبئة التى تمت فى الخليج فى شهر فبراير كحالة للدراسة، يجد حسينى أنه في ظل ظروف معينة - عندما تتسم أهداف واشنطن بعدم التماسك أو بالتناقض - يستطيع النشطاء إجبار وسائل الإعلام على تقديم صورة أكثر دقة وأمانة للدوافع الحقيقية وراء تدخل الولايات المتحدة. ويقدم جورج قرم وفولكر بيرتيس رؤى السياسة الخارجية للولايات المتحدة من الخارج، حيث عادة ما يتوافر فهم أوضح لتبعات المواقف الأمريكية.

من الصد إلى الاحتواء المزدوج

لقد بدأ استخدام مبدأ الاحتواء المزدوج فى عام ١٩٩٣، بعد مرور عامين على انتصار الحلفاء فى حرب الخليج. لقد كانت نظرية توازن القوى التقليدية تقول بضرورة أن يُدفع قائدا المنطقة الطبيعيان، العراق وإيران، لمواجهة بعضهما، وذلك لمنع أى منهما من أن يصبح مهيمناً، مما يعرض تدفق النفط للغرب إلى الخطر. ومع اختيار عزل الأمتين، ألزمت إدارة بوش نفسها ببرنامج طموح يقضى بوجود سياسى وعسكرى واسع النطاق للولايات المتحدة في الخليج. وكان لسياسة الاحتواء المزدوج نتيجتان فوريتان، تناقضت كلتاهما مع الرؤية التى كان يؤمن بها الرئيس بنظام عالمى جديد. كان يتأتى نشر القوات العسكرية للولايات المتحدة فى الخليج لفترة طويلة من أجل استمرار ممارسة الضغط على إيران والعراق. أما بالنسبة للعربية السعودية - وهى تمثل من الآن فصاعداً وكيلاً فى المستوى الثانى خلف حليف واشنطن في أى لحظة - فقد كان من الضرورى تحويلها، هى وجيرانها الخليجيين، إلى ثقل عسكرى مضاد موثوق به. وهكذا، ظلت القوة العسكرية ضرورية فى ظل التوزيع الجديد، كما كانت من قبل.

ولكن النتائج كانت مأساوية؛ ففى السنوات الثلاث التى تلت نهاية حرب الخليج، فاقت الأسلحة الجديدة التى امتلكتها دول الخليج (الكويت، والعربية السعودية، وقطر، والإمارات العربية المتحدة) تلك الأسلحة الموجودة لدى إيران، وذلك بمعدل يصل تقريبا (١ إلى ٣٠).[٢] وبرزت العربية السعودية باعتبارها أكبر مشتر عالمى للسلاح، وامتلكت نظم سلاح، تصل قيمتها إلى ٣٦,٤ بليون دولار أمريكى، من الولايات المتحدة فقط فى الفترة الواقعة بين عامى ١٩٩٤ و١٩٩٧. [٣] (وجدير بالذكر أن تمويل كثير من تلك المبيعات كان، بطبيعة الحال، من خلال قروض من البنوك الأمريكية). وقد ازداد عدد القوات الأمريكية المتمركزة في المنطقة إلى ٢٠ ألفاً؛ وأنفق دافعو الضرائب فى الولايات المتحدة رقماً سنوياً مذهلاً، يبلغ ٥٠ بليون إلى ٢٠ ألف؛ وانفق دافعو الضرائب فى الولايات المتحدة رقماً سنوياً مذهلاً، يبلغ ٥٠ بليون دولار أمريكى، للحفاظ على استمرار تلك القوات وتسليحها. [٤] كما وصل التعاون بين هيئات المخابرات المحلية للولايات المتحدة والعربية السعودية إلى مستويات لا سابق لها بعد القصف الذي تعرضت له أبراج الخبر عام ١٩٩٦. يرسو الآن أسطول الولايات المتحدة الخامس، على نحو دائم، في البحرين. وعلاوة على ذلك. أعلن البنتاجون فى عام ١٩٩٧ أنه يتوقع نشراً لقوات الولايات المتحدة فى الخليج لمدة تتراوح ما بين ٢٠ إلى ٥٠ عاما. [٥] ويكمن هدف هذه التعبئة - جزئياً - فى حماية تدفق النفط عن طريق إرهاب الأمم التى تتحدى امتيازات واشنطن فى تحديد شروط التجارة في سوق النفط. [٦] وقد تأكدت دلائل الحفاظ على النفقات العسكرية فى المنطقة مع اختفاء التهديد السوفيتى، إذ على الرغم من أن المنافسين الكبار يأتون ويذهبون، فإن الظمأ للنفط يُعد أبدياً.

ومع ذلك، فقد يكون من غير الصحيح الوصول إلى نتيجة مفادها أن الحفاظ على تدفق النفط بأسعار مناسبة لمصالح الولايات المتحدة كان يمثل الغرض الوحيد وراء ذلك الحشد العسكرى للولايات المتحدة. وهناك أمر آخر يتسم بدلالة مماثلة، وهو رغبة واشنطن فى زيادة دمج اقتصادات دول الخليج فى اقتصادها. فالأرباح الناجمة عن بيع منتجات النفط تعود مرة أخرى إلى الولايات المتحدة من خلال مبيعات السلاح، وأيضاً من خلال القروض البنكية التى مكنت من شراء تلك الأسلحة.

كانت سياسة الاحتواء المزدوج ترتكز على فكرة أن «الدول المتمردة» كانت تمثل أكبر تهديد للغرب بعد الانهيار السوفيتى. وكانت الأولوية المعطاة لاحتواء الدول الحمراء (التى نادراً ما كانت تحدد علانية، ولكن من المفترض أنها تضم إيران، والعراق، وليبيا، وكوبا، وكوريا الشمالية، وأحياناً سوريا والسودان) من المفترض أن تعكس تعاظم اهتمام واشنطن بالقضايا المتعلقة بحقوق الإنسان، والإرهاب، وانتشار أسلحة الدمار الشامل. إن التهديد المفروض من تلك الدول المتمردة ليس وهمياً تماماً: فجميع تلك الدول تقريباً تمتلك برامج الأسلحة الكيميائية أو البيولوجية أو النووية، وكلها لديها سجلات سيئة فى مجال حقوق الإنسان. ومع كل، يبدو واضحاً أن وضع التمرد لتلك الدول لا يعكس فحسب حجم ما ترتكبه من جرائم، وإنما يعكس أيضاً مدى اختلافها مع سياسة الولايات المتحدة. وبأى مقياس عقلانى، فإن دولاً مثل إسرائيل والعربية السعودية ومصر ينبغى أن تندرج فى قائمة الدول المتمردة. فرفض إسرائيل التصديق على معاهدة الحد من انتشار الأسلحة النووية ومعاهدة عام ١٩٧٢ بشأن الأسلحة البيولوجية والسامة، والتى قامت بالتوقيع عليها كل من إيران وليبيا والعربية السعودية، لم يُشر إليه فى القائمة السنوية التى تصدرها وزارة الدفاع بشأن منتهكى المعاهدات الخاصة بأسلحة الدمار الشامل [٧]. كما لم القائمة أيضا إلى تخلف مصر عن التوقيع عن معاهدة الأسلحة الكيميائية. وتجاهلت وزارة الدفاع أيضاً مناخ حقوق الإنسان الكئيب فى

تلك البلدان. ويرجع ذلك التجاهل، بطبيعة الحال، إلى استمرار فائدة تلك الدول كوكلاء إقليميين ومنفذين لأهداف واشنطن الاستراتيجية.

وتكمن الميزة الأساسية «لمبدأ الدولة المتمردة» من منظور الإدارة الأمريكية فى أنها توفر ذريعة جديدة من أجل «احتواء» نفس البلدان التى دأبت الولايات المتحدة على انتهاك حقوقها السيادية أثناء فترة الحرب الباردة. حقيقة إن ثلاثاً من الدول المتمردة الخمس هى من بلدان الشرق الأوسط المنتجة للنفط، وأن دولتين منها على وجه الخصوص - إيران والعراق - تمثلان بوضوح أهداف المبدأ الأساسية، تشير إلى استمرار مركزية النفط فى الحسابات الاستراتيجية الأمريكية. إن الإثم الذى اقترفه العراق - غزو الكويت من أجل زيادة عوائد النفط لسداد الديون الناجمة عن حربه مع إيران - كان يمثل انتهاكاً فظاً للقواعد التى وضعتها الولايات المتحدة والعربية السعودية من أجل الحفاظ على استقرار الأسعار. ولن يتم نسيان جريمة العراق بسرعة. وعلاوة على ذلك، أدى الحظر المفروض على النفط العراقى إلى أرباح لم تكن مرتقبة للمنتجين الإقليميين. فهناك تقدير بأن العربية السعودية وحدها ربحت ما يزيد على ١٠٠ بليون دولار أمريكى نتيجة لذلك. وكما قال أحد خبراء النفط لوكالة «الأسوشيتد برس»: "ترغب العربية السعودية فى استمرار فرض الحظر على النفط العراقى لأطول فترة ممكنة" [٨] (وجدير بالذكر أن بنوك الولايات المتحدة، والتى تسيطر على عشرات البلايين من الدولات من القروض السعودية غير المدفوعة، تهتم أيضاً اهتماماً عميقاً بالحفاظ على مستويات الربح السعودى). كما أن الانهيار الاقتصادى فى آسيا، والذى قامت الدول المنتجة للنفط بتعليق آمال كبيرة عليه من أجل مبيعاتها المستقبلية، قد أدى إلى زيادة ضرورة الإبقاء على النفط العراقى خارج الخط، ومن ثم منع أى فائض فى السوق.

إن العقوبات الوحشية التى فرضتها الولايات المتحدة على العراق تعادل حصاراً دائماً. ونظراً لأن الولايات المتحدة لم تبد سوى ميل قليل لرفع العقوبات، فإن الهدف وراء تلك العقوبات يجب أن يكون تهميش العراق تهميشاً دائماً، وليس إحداث تغير فى السلوك. وكما قال مارتن إنديك في خطابه عام ١٩٩٣ الذى عرض فيه الخطوط العريضة لسياسة الاحتواء المزدوج: "إن النظام الحالى فى العراق هو نظام إجرامى، إنه يتجاوز حدود المجتمع الدولى، وهو نظام يتعذر، فى رأينا، إصلاحه".[٩] إن مواجهة العراق مع واشنطن فى فبراير من عامنا هذا كانت مدفوعة، على الأقل جزئياً، برغبة صدام حسين فى إجبار المجتمع الدولى على تحديد كيف يمكن أن تخضع العراق لقرارات مجلس الأمن. وكثيراً ما عبر العراقيون عن خوفهم من عدم رفع العقوبات، بغض النظر عما يمكن أن تفعله القيادة العراقية.

وفى المقابل، نجد أن عزل إيران أكثر ضعفاً بكثير. فعلى الرغم من أن الإدارة الأمريكية فرضت عقوبات عام ١٩٩٦ على الشركات الأجنبية التى تستثمر أكثر من ٤٠ مليون دولار فى إيران، وفرضت إلغاء التعاقد المربح بين شركة كونوكو ووزارة النفط، فإن هناك ضغوطاً كبيرة من جانب مجتمع رجال الأعمال من أجل رفع الحظر. [١٠] وقد أثار الاختبار الذى قامت به إيران فى الثانى والعشرين من يوليو للصواريخ المتوسطة المدى، والتى حصلت عليها من كوريا الشمالية، لوماً حاداً من جانب إدارة كلينتون، ولكن تؤكد طرح أن العلاقات القائمة بين الولايات المتحدة وطهران لم تتأثر سلباً، وقد خرجت وزيرة الخارجية الأمريكية، مادلين أولبرايت، عن طريقها المرسوم من أجل دعم الرئيس الجديد، محمد خاتمى، فى المنافسة القائمة بينه وبين القائد الدينى على خامنئى فى إيران. وكما يشير ميشيل كلير بشأن هذه القضية، فإن التقارب مع إيران يكشف عدم ملاءمة مبدأ الدولة المتمردة، وربما ينبذه، فى نهاية الأمر صناع السياسة.

إسرائيل، وفلسطين، و«عملية السلام»

لقد انتهت «عملية السلام» الفلسطينى - الإسرائيلى. لقد انكشف أن وعد أوسلو المغرى ليس سوى خدعة قاسية، أو «شيطان يموت» - كما قال إدوارد سعيد. وقد كتب واحد من المراقبين يقول: "إن عملية أوسلو.. هى أقل من مفاوضات بين الإسرائيليين والفلسطينيين عن كونها جدلاً إسرائيليا داخليا حول قدر الأرض والسلطة السيادية التى تُمنح للفلسطينيين".[١١] لقد أصبح واضحاً، منذ سبتمبر الماضى، أنه بدون ممارسة ضغوط متزايدة من جانب واشنطن، سوف تستمر حكومة نتنياهو فى مزاعمها المتطرفة بشأن الأراضي فى الضفة الغربية والقدس الشرقية. (نادرا ما يتم ذكر غزة هذه الأيام، مما يترك انطباعاً بأن إسرائيل تعتبر أن انسحاب أو «إعادة نشر» قواتها يُعد أمراً غير ضرورى). ويستمر النشاط الاستيطانى بكامل قوته، كما تستمر أيضاً عمليات الاستيلاء على الأراضى، وتدمير المنازل، وحظر التجول، وأفعال العنف العشوائى، والإفقار الطاحن المستمر لغالبية الفلسطينيين. والواضح أن حكومة بنيامين نتنياهو قد انتهكت بفظاظة شروط الاتفاق، فى حين تحاول الاحتفاظ بوهم أن «السلام» مازال ممكناً. ما السبب إذن فى إصرار إدارة كلينتون العنيد على أن تلك التمثيلية هى أفضل ما يخدم مصالح الولايات المتحدة وشعوب المنطقة؟

وقد قامت فيليس بينيس وخالد منصور بدراسة تاريخ العلاقات بين البلدين، والذى يمتد لخمسين عاماً، ووجدا توافقاً بين المصالح الاستراتيجية للولايات المتحدة والطموحات الإقليمية لإسرائيل على مدى عدة عقود. ومنذ أن أثبتت إسرائيل براعتها الفائقة فى حرب الأيام الستة عام ١٩٦٧، وهى تمثل قيمة ضخمة بالنسبة للولايات المتحدة باعتبارها «حليفاً يمكنه أن يحارب». [١٢] لقد وفرت إسرائيل قوات الجبهة الأمامية في المعركة ضد حركات ونظم القومية العربية التى كانت برامجها فى مجال التأميم ودفاعها عن الاكتفاء الذاتى وإحلال الواردات بمثابة لعنة بالنسبة لنخبة رجال الأعمال الأمريكيين. وهكذا، أصبح الدعم المقدم لإسرائيل عقيدة مركزية فى سياسة الولايات المتحدة بالمنطقة، ويرجع ذلك، إلى حد كبير، إلى المصلحة الذاتية العقلانية للولايات المتحدة.

ومع ذلك، فقد أدت نهاية الحرب الباردة إلى إعادة دراسة الشراكة الاستراتيجية. ولم تعد القومية العربية تمثل تهديداً لمصالح الولايات المتحدة، كما أصبح صندوق النقد الدولى يتميز بقدرة غير محدودة عملياً على فرض سياسات التقشف على اقتصادات المنطقة، وهنا يمكن أن يتوقع المرء أن تتناقص قيمة إسرائيل كشريك يمكن أن يحث واشنطن على اتخاذ موقف أكثر صرامة مع نتنياهو في تعاملاته مع الفلسطينيين لمصلحة تأمين الاستقرار الإقليمى. والسبب فى أن الأمر ليس كذلك، كما يبرهن بينيس ومنصور، يمكن تفسيره عن طريق تعاظم نفوذ الفاعلين غير العقلانيين - وتحديداً الحركة الألفية للمحافظين المسيحيين - فى صياغة سياسة الولايات المتحدة. إن نجاح الحكومة الإسرائيلية فى إحباط الاتفاقات القائمة دون أى تكلفة معادلة من الزاوية الأمنية أو لوم جدى من جانب المجتمع الدولى قد شجع اليمين المسيحى وحلفاءه فى الكونجرس. فهم يرون أن استمرار التحالف مع إسرائيل يجلب - سواء سياسياً أو معنوياً - فوائد أكبر مما يمكن أن ينجم عن مجرد تسوية للمشكلة الفلسطينية. لقد أدرك المحافظون فى الكونجرس - الذين كانوا يتعرضون عادة فى عقود سابقة لاتهامات بالمعاداة للسامية - أن الديماجوجية في الدفاع عن إسرائيل سوف تحظى بالتقدير على الدوام، بينما النقد - مهما كان مُصاغاً بحرص على شكل مدح - سنتم دوماً المعاقبة عليه.

ومن جانبها، قامت إدارة كلينتون بتبنى سلوك حريص. وهى تفتقد، على الأقل الآن، رأس المال السياسى اللازم لمعارضة قوية لذلك التحالف الناشىء بين المسيحيين الإنجيليين والكونجرس والجناح اليمينى الإسرائيلى. كما تعى الإدارة دون شك أن ضعف معنويات الشعب الفلسطينى وسوء تنظيمه سوف تحد بشدة، فى المستقبل المرئى، من قدرته على مواجهة الاعتداءات الإسرائيلية. وهكذا، لا يوجد سوى ضغط قليل على واشنطن كى تعيد النظر فى دعمها الثابت لإسرائيل. وعلاوة على ذلك، يرى كثير من صناع السياسة نظاماً اقتصادياً إقليمياً خاضعاً لهيمنة الحكومة الإسرائيلية المحافظة، صديقة رأس المال، باعتباره أفضل أفقاً على المدى الطويل بالنسبة لمصالح الولايات المتحدة.

وكما رأينا خلال فترة الحرب الباردة، كانت عملية صياغة السياسة الخارجية للولايات المتحدة تتخفى وراء رطانة جغرافية سياسة مثير للحيرة والإرباك. ولكن نهاية ذلك العصر أتاحت دراسة أكثر نزاهة لطبيعة هيمنة

الولايات المتحدة فى المنطقة. وتمتلك واشنطن الآن مزيداً من الموارد، أكثر مما كان لديها من قبل، لوضع إرادتها موضع التنفيذ ومعاقبة تلك الدول أو الحركات التى تسعى إلى «التحرك بمفردها». ومن خلال نفوذها المهيمن فى منظمات الإقراض الدولية، مثل صندوق النقد الدولى، يمكن للولايات المتحدة عملياً الاضطلاع بالإدارة الجزئية لاقتصادات الأمم النامية، وفرض عقوبات وحشية فى حالة عدم الإذعان. ومن خلال نفوذها فى المنتديات المتعددة الأطراف، مثل هيئة الأمم المتحدة، يمكن للولايات المتحدة أن تفرض عقوبات اقتصادية ساحقة، وإذا ما أخفقت مثل هذه الوسيلة، يمكن لواشنطن أن تفرض عمليات حظر تجارية من جانب واحد وتعاقب الدول التى تنتهكها. وأخيراً، يمكن بطبيعة الحال استدعاء القوة العسكرية للولايات المتحدة من أجل استعادة «النظام». إن ذلك الوعد النبيل بعالم «متعدد الأقطاب»، يحل محل عالم القضبية الثنائية فى فترة الحرب الباردة، كان مجرد سراب. ومهما كان ما يخبئه المستقبل لدول المنطقة، أو للقوة العظمى الوحيدة فى العالم، فقد أصبح واضحاً الآن تماماً أن «عصر الإمبراطورية» مازال قائماً.

الهوامش

١ - راجع بهذا الصدد:

Anthony Lake, "Confronting Backlash States", Foreign Affairs 73/2 (March/April 1994).

٢ - راجع بهذا الصدد:

Richard F. Grimmet, Conventional Arms Transfers to the Third World. 1998-1995, (Washington. DC: Congressional Research Service, US Library Of Congress, 1996), P.53.

٣ - راجع بهذا الصدد:

Scott Peterson, "For Oil and Allies, US Offers A $50 Billion Solution", Christian Science Monitor, August 6, 1997, and Tim Weiner, "Russia and France Gain on US Lead in Arms Sales, Study Says". The New York Times, August 4, 1998.

٤ - راجع بهذا الصدد:

Scott Peterson, op.cit., and F. Gregory Gause, "Arms Supplies and Military Spending in the Gulf", Middle East Report 204 (July - September 1997).

٥ - راجع بهذا الصدد:

Peterson, "For Oil and Allies".

٦ - راجع بهذا الصدد:

Michael Tanzer, "Oil and the Gulf Crisis", in Beyond the Storm: A Gulf War Reader, Phyllis Bennis And Michael Moushabeck, eds. (Northhampton, MA: Interlink,1998).

٧ - راجع بهذا الصدد:

Dans Priest, "US Goes Easy on Allies in Arms Control", The Washington Post, April 14, 1998.

٨ - راجع بهذا الصدد:

Charles Hanley, "US-Saudi Web Thickens", Associated Press, April 13, 1997.

٩ - راجع بهذا الصدد:

F. Gregory Cause, "The Illogic of Dual Containment", Foreign Affairs 73/2 (March/April 1994).

١٠ - راجع بهذا الصدد:

Lawrence G.Potter, "The Persian Gulf in Transition", Headlines Series, Foreign Policy Association.

١١ - راجع بهذا الصدد:

Geoffrey Arenson, "Report on Israeli Settlement in the Occupied Territoris", Foundation For Middle East Peace, 8/1, January/ February 1998.

١٢ - راجع بهذا الصدد:

A.F.K. Organski, The $36 Billion Bargain: Strategy And Politics in US Assistance to Israel (New York: Columbia University Press, 1990).

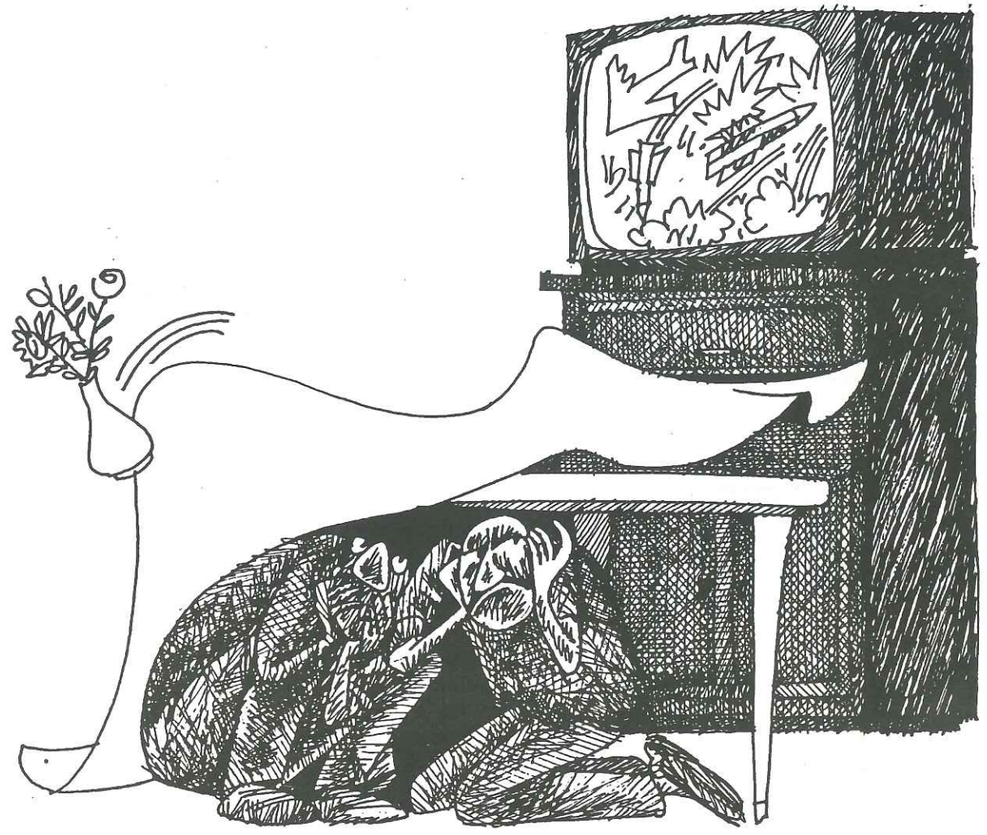

دروس للنشطاء الذين يواجهون السياسة الخارجية الأمريكية فى الشرق الأوسط

سام حسينى*

ألقت التغطية الإعلامية للمواجهة مع العراق فى بداية هذا العام الضوء على التغيرات الجوهرية - وإن غير الملحوظ - فى العلاقة بين وسائل الإعلام الرئيسية وعملية صنع السياسة الخارجية للولايات المتحدة، ورغم ما يزعمه المتخصصون الإعلاميون من رغبة لنفخ روح الحياة في وسائل الإعلام الرئيسية منذ الهيستريا المؤيدة لحرب الخليج ١٩٩١،[١] فإن التغيرات الحاصلة قليلة. هذا ومع قلة هذه التغيرات فقد اكتشف النشطاء السياسيون طرقاً إضافية لإعاقة عملاق الإعلام، وللتأثير على عملية صنع السياسة، حتى باستخدام الإعلام الشعبى نفسه أحياناً.

ثلاثة أموات فى ولاية اوهايو:

وأحد الأمثلة الأساسية لاستخدام النشطاء للإعلام لتوجيه النقد لسياسة الولايات المتحدة الخارجية والتأثير عليها، كان يتمثل فى البث المباشر الذى قامت به محطة سى. إن. إن. (CNN) لـ "اجتماع تاون هول" فى جامعة أوهايو يوم ١٨ فبراير - وهو يُعتبر من أهم الأحداث الإعلامية فى ذاكرتنا الحديثة. قامت وزيرة الخارجية، مادلين أولبرايت، ووزير الدفاع ويليام كوهين، ومستشار الأمن القومى ساندى بيرجر بالرد على الأسئلة الموجهة من المواطنين، والتى نادراً ما يسمعونها من صحافة واشنطون. لقد أكدت أسئلة نشطاء ولاية أوهايو تبعية إعلام الاتجاه السائد للسياسة الخارجية الأمريكية فى الشرق الأوسط. من كان يتخيل تيد كوبل يوجه سؤالاً لمسئول كبير فى الإدارة الأمريكية بشأن ما إذا كانت "الولايات المتحدة تمتلك الحق الأخلاقى فى الهجوم على الأمة العراقية؟" أو سؤال دان راذر*: كيف تبررون المزيد من الاعتداءات الأمريكية لم يطلب منا أحد المساعدة» أو بيتر چينينجز الذى تساءل بصوت عال عن "مسئولية الولايات المتحدة فى دفع تعويضات مالية للعراق*؟" أو چيم ليهرر** الذى تساءل: "لماذا نضرب العراق، فى حين توجد دول أخرى ارتكبت نفس الانتهاكات؟" - ثم تلى ذلك ملاحظة لاذعة من أحد الطلاب: "سيدة أولبرايت، إنك لا تجيبين على سؤالى!. ولم تستخدم أى من هذه التساؤلات - المثارة أثناء اجتماع أوهايو - لغة صحافة الاتجاه السائد المعاصرة*.

أما چون سترينچ، الطالب الذى قال للوزيرة أولبرايت إنها لم تجب على سؤاله، فقد (شرح) كيفية قيام آلة الإعلام/السياسة بتجميع أولئك الذين يقفون ضد نجاحات النشطاء بقوله:

كان هناك نوعان من البطاقات: تم إعطاء ما يقرب من ألف بطاقة حمراء إلى جامعة أوهايو، و الطلبة العسكريين فى ROTC، وقدامى المحاربين، وغيرهم من العسكريين، إضافة إلى الساسة المحليين. وهناك ما يقرب من خمسة آلاف بطاقة طُرحت للجمهور العام. وبرغم الإعلان عن اجتماع تاون هول كمنتدى ديمقراطى، لم يُسمح إلا لحاملى البطاقات الحمراء بطرح أسئلتهم ..... لقد جرى استبعاد حاملى البطاقات البيضاء من الحديث على الميكروفون، وبالتالى استُبعِدوا من المشاركة فى النقاش العام ..... ومن الأهمية توضيح أننا اخترنا اتباع سلوك وقع وفوضوى لأننا ببساطة لم يكن لدينا أى خيار آخر .... وبعد أن شرحنا (لمذيعة محطة سى. إن. إن.) أن الطريقة الوحيدة لكى يكون لنا صوت فى اجتماع تاون هول كانت تتمثل فى انتزاعنا للكلمة، قدمت لنا عرضاً لم نستطع رفضه. قالت إن بإمكاننا أن نبعث بشخص لتوجيه سؤال من خلال الميكروفون فى مقابل أن نتحلى بالهدوء. ونظراً لأننى كنت قد أعددت قائمة من الأسئلة .... ونظراً لأننى كنت أرتدى ربطة عنق، فقد كنت المرشح المثالى الذى تحتاجه اللقطة التلفزيونية الحلوة لمحطة سى. إن. إن.[٢]

ومع ما سببه التفجر المفاجئ لديمقراطية المشاركة فى كولومبوس من قلق، أدانت كثير من وسائل الإعلام الحدث باعتباره "كارثة".[٣] وآخرون أصروا على أن هذا الحدث هو تعبير عن «ديمقراطية الولايات المتحدة وعن حرية التعبير فيها»، وهم بصعوبة قاردون على إخفاء ضيقهم من أن الحدث الفوضوى قد وقع

أخلاقيات الإعلام

فى الحادى والعشرين من يناير ١٩٩٨، نشرت بعض الصحف مقالات قصيرة حول الرسالة التى بعث بها ٥٤ من أساقفة الولايات المتحدة إلى الرئيس كلينتون، مُعربين فيها عن قلقهم العميق، من الناحية الأخلاقية، إزاء عملية العقوبات آلتى تقودها الولايات المتحدة ضدّ شعب العراق.[٤] وفى نفس هذا اليوم تفجرت قصة مونيكا لوينسكى، والتى أثبتت أن الإعلام يستطيع التعرف على القصة الأخلاقية الحقيقية عندما يراها. وفى حين كان الصحفيون يدققون فى كل كلمة يتفوه بها المسئولون الحكوميون حول تلك الفضيحة الجنسية، نادراً ما كانوا يطرحون تساؤلات الحشد حول البناء العسكرى فى الخليج، رغم الجانب المثير للسخرية فى مزاعم الإدارة الأمريكية بشأن قيامها دون كلل بالعمل نحو التوصل إلى "سلام شرق أوسطى" فى الوقت الذى تستعد فيه لشن هجمات صاروخية مميتة. لقد أصبح الإعلام بمثابة كلب حداسة بل - كلب هجومى أحياناً - فيما يتعلق بحياة كلينتون الشخصية، فى حين ظل يعمل ككلب منزلى فيما يتعلق بسياسة كلينتون أزاء العراق. إن أى تساؤلات أخلاقية بشأن احتمالات قتل آلاف من أطفال العراق كانت تبدو شاحبة مقارنة بالقضايا التى أثارتها قصة لوينسكى.

وكان بإمكان وسائل الإعلام الدولية، بما فيها الصحافة العربية النشطة (إن وُجدت)، أن توجه أسئلة قاسية لقادة الولايات المتحدة، ومن ثم تؤثر على عملية صُنع السياسة الداخلية والخارجية. كما أن استخدام وسائل الإعلام المستقلة، القومية والدولية، لمهارات مختلف المراسلين الدائمين، كان يمكن أن يُغير بالفعل من مجرى الأحداث ، وخاصة إذا ما قام هؤلاء المراسلون بتوجيه أسئلة حرجة بالمؤتمرات الصحفية التى كانت «سى-سبان»*** تبثها على الهواء مباشرة. ومع معرفة الطابع التافه لكثير من التغطيات الإعلامية، ربما كان الجمهور سيرحب بأى أسئلة جوهرية تُثار حول قضايا السياسة.

ولكن الإعلام الحالى يقدم، مع الأسف، صورة مختلفة. فمنافذ الإعلام الرئيسية بالولايات المتحدة تلجأ أحياناً إلى الكذب عند الحديث عن الشرق الأوسط. نجد مثلاً أن دوج چيهل وسيرچ شميمان، من "نيويورك تايمز"، يصرفان النظر عن الخلاف الخاص بتطبيق الولايات المتحدة لمعيار مزدوج فيما يتعلق بقرارات مجلس الأمن بشأن العراق وإسرائيل، وقد كتبا قائلين: "يتعذر الدفاع عن هذه المقارنة ففى الحد الأدنى إسرائيل ليست فى حالة انتهاك دائمة لقرارات مجلس الأمن. ولكن الموضوع يُثار بصوت عال فى المظاهرات الفلسطينية وأماكن أخرى فى العالم العربى".(٥)

ولكن الصوت لا يبدو عالياً على نحو كاف. فكافة الرسائل التى وصلت لمحررى وكاتبى التايمز وتضم اقتباسات من بعض قرارات مجلس الأمن التى انتهكتها إسرائيل (القراران ٥٠٩ و ٤٦٥ على سبيل المثال) لم تُسفر عن تراجع الجريدة عن موقفها، ولا عن أى استجابة من أى نوع.(٦) لقد رفضت نيويورك تايمز، فى واقع الأمر، جميع الموضوعات التى قدمها العرب أو الأمريكيين العرب طوال فترة الأزمة.(٧) فانتونى لويس، وهو يكتب أحياناً فى "التايمز" ويتميز بالموضوعية، لم يشترك فى الأمر برمته، ولم يكتب كلمة "العراق" ولا مرة واحدة خلال الشهور الستة الأولى من عام ١٩٩٨.(٨)

القائمة الحمقاء

عندما كانت الولايات المتحدة تستعد للحرب فى فبراير ١٩٩٨، كان واضحاً فى برنامج "٦٠ دقيقة"*، وغيره، أن الاهتمام بأعداد القتلى فى العراق قد تجدد - ولا نعنى القتلى الناجمين عن العقوبات التى تقود الولايات المتحدة فرضها على العراق، وإنما الناتجة عن استخدام صدام حسين للغازات ضد الأكراد منذ عشر سنوات. وفى داخل هذه المسخرة الإعلامية، كان يبدو أن قتل صدام حسين لشعبه يعطى الولايات المتحدة تفويضاً مطلقاً للقضاء على البقية الباقية. وكما لو أن السجّل الدموى للنظام العراقى ليس سيئاً على نحو كاف، تم تقديم قائمة طويلة من "التهديدات" المتوقعة من النظام العراقى من أجل تبرير هجوم أمريكى وشيك على العراق.

إن تقديم النظام العراقى لأى زعم لا يعنى تلقائياً أنه غير حقيقى. لقد تدفقت موجات من المزاعم المشكوك فيها حول قيام النظام العراقى بالتجريب على البشر، وانتشرت فى وسائل الإعلام المسموعة المرئية، وخاصة فى محطة أنباء إن. بى. سى. (NBC).(٩) وهو الأمر الذى أعاد للذهن القصة المُلفقة عام ١٩٩٠ حول قيام الجنود العراقيين بانتزاع الأطفال الرضع الكويتيين بوحشية من أجهزة الحضّانات أثناء غزو الكويت. وقد أنكرت العراق حدوث مثل تلك الأفعال الشائنة. وبرغم ثبوت عدم حدوث تلك الأفعال، كان الضرر قد وقع.

وهناك رواية أخرى غير محتملة الحدوث تقول إن العراق أخفى أسلحة

* مدير الإعلام السابق للجنة الأمريكية العربية المعادية للتمييز، ويعمل حالياً مديراً للاتصالات بمعهد Institute for PolicyAccuracy وهو اتحاد يضم خبراء فى السياسة، وتجدر الاشارة إلى ان هذا المقال يعبر عن افكاره الخاصة

* كل هذه التساؤلات فى اسئلة مباشرة وجهت إلى الثلاثة فى ذلك الاجتماع فى جامعة أوهايو
** هذه اسماء لمذيعين أمريكيين يتمتعن بشهرة كبيرة فى الإعلام الأمريكى
***محطة تليفزيونية عامة لاتبث الإعلانات وتتابع الأحداث السياسية العامة بشكل مباشر
**** برنامج تليفزيونى اسبوعى شهير.

الدمار الشامل فى بلد عربى آخر.[١٠] وكان مصدر هذه الرواية المشكوك فى صحتها – حتى من جانب البيت الأبيض – هو الفريق المعنى بالإرهاب والحرب غير التقليدية، والذى قامت بإنشائة مجموعة صغيرة من الجمهوريين من الجناح اليمينى وبقيادة يوسف بودانسكى، وهو إسرائيلى يحفل سجله بالعداء ضد العرب والمسلمين. وبعدالإعلان عن تلك القصة، قامت صحيفة "واشنطن جويش ويك" (Washington Jewish Week) بدراستها ودراسة مصدرها دراسة متأنية، وأفادت أن مزاعم بودانسكى كانت تفتقد "المنطق والدليل الدامغ".[١١]

"حرب المائة ساعة"

وبخلاف عدد قليل من الروايات الهامشية والثانوية النمطية عن العقوبات، فالمرة الوحيدة التى ظهر فيها العراقيون فى الإعلام كانت عندما "احتشدوا" فى "قصور" صدام. وعندما ظهرت الخسائر البشرية العراقية، كان يليها بالتأكيد ظهور كلمة "دعاية". لقد أصبح مصطلح "الدعاية" ذاته وسيلة للدعاية. فقد أدان تشارلز كراوثامر إدارة كلينتون فيما تقوم به من "أفعال سخيفة منافية للعقل – على سبيل المثال: قصف منزل خال أثناء الليل" [١٢]، مما يشير بوضوح إلى أنه يُفضل قيام الولايات المتحدة بقصف المبانى فى منتصف النهار عندما تكون ممتلئة بالسكان. أما چيم هوجلاند، زميل كراوثامر، فقد كتب يقول: "باستثناء عاصفة الصحراء التى امتدت لمائة ساعة عام ١٩٩١، كانت الولايات المتحدة وحلفاؤها يعاملون نظام صدام باعتباره شراً يمكن قبوله".[١٣] وفى اليوم التالى، أعرب ريتشارد كوهين عن وجهة النظر التالية: "لقد انتهت الحرب، وسوف تتذكرون مائة ساعة فقط" [١٤]، وهو بذلك يشترك مع هوجلاند فى تزوير التاريخ والتقليل من حجم الألم الذى سببته الولايات المتحدة للشعب العراقى. لقد نسيا حوالى أربعين نهاراً وأربعين ليلة ألقت خلالها الولايات المتحدة ٨٠ ألف طناً من المتفجرات على العراق – أكثر من مجموع القصف التقليدى الذى تعرضت له أوروبا فى الحرب العالمية الثانية.

لقد كان اهتمام الإعلام قليلاً جداً بشأن أثر العقوبات على الشعب العراقى، بحيث يمكن القول المسألة كانت منسية بالفعل فى بعض الأحيان. وعندما كانت الضربات الأمريكية تبدو غير مرجحة، كان چوناثان ألتر، من "نيوزويك" (Newsweek) ينوح قائلاً إن الولايات المتحدة "لا تفعل أى شئ" ضد العراق. وتكمن عبقرية الهتافات التى ترددت فى أوهايو – "واحد، اثنين، ثلاثة، أربعة! لا نريد حربكم العنصرية!" – فى أنها لفتت الانتباه إلى التيار العنصرى الخفى المعادى للعرب فى سياسة الولايات المتحدة فى التغطية الإعلامية.

كان هناك نقص واضح للاهتمام بالأثر الفعلى للعقوبات. والتقارير القليلة التى قُدمت لم تكن واضحة. أشارت بعض التقارير إلى تقديرات منظمة اليونيسف بشأن وفاة ٤٥٠٠ طفل عراقى كل شهر نتيجة للعقوبات.[١٥] وفى المقابل، كان كل تصريح يصدر عن حكومة الولايات المتحدة تأخذه وسائل الإعلام الرئيسية بمعناه الظاهرى. إن الأطروحة القائلة بإن سياسة الولايات المتحدة تُعد سياسة قاتلة بالنسبة لشعب العراق، كانت تواجَه بالرفض على أساس أن هذا الاتهام مساو للدفاع عن نظام صدام حسين. ومن ثم، فقد جلب الحشد المناصر للحرب نفس المنطق المعيب – الخلط بين القائد والبلد – الذى أبقى صدام حسين فى السلطة لهذه الفترة الطويلة.

وعلى الرغم من جوانب النقص، التى أشرنا إليها سابقاً، فى تغطية الإعلام الأمريكى للأحداث فى الخليج، فقد بدا واضحاً وجود بعض التغير منذ عام ١٩٩٠ – ١٩٩١. كان الإعلام يقدم بانتظام "خبراء" من بعض المؤسسات الفكرية الهامة مثل معهد واشنطن المعنى بسياسة الشرق الأدنى، وهو معهد مُناصر لإسرائيل، ومركز الدراسات الاستراتيچية والدولية، ومعهد بروكينجز. على أية حال، ومع تنافس ثلاث شبكات إخبارية، يوجد الآن "سوق" أوسع لحوار أصيل في MSNBC وقناة "فوكس نيوز ، يتيح لمنتقدى سياسة الولايات المتحدة (بمن فيهم كاتب هذا المقال) بدعوة المؤسسة السياسية لـ "إسقاط العقوبات وليس القنابل". وعلى كل حال، يمكن للمنشق أن يؤثر ولو قليلاً، رغم طريقة صفقات الأخبار التلفزيونية. إن النقاشات القليلة حول آثار التدمير الإنسانى الناجمة عن العقوبات كانت عادة ما يصاحبها صور لصدام حسين ومعه سيف، وليس صور لأطفال العراق الذين اعتراهم الهزال.

النشاط الفعال

وجدير بالذكر أن شبكة الانترنت كانت تُشكل فارقاً كبيراً فى تلك الفترة. فقد كان بمقدور المنظمات والنشطاء الاستجابة بسرعة مع تطور الأحداث، وتوزيع بيانات بمواقفهم ووجهات نظرهم، وتحليل مختلف السياسات، وتوزيع المقالات المفيدة التى عادة ما كانوا يختارونها من الصحف الأجنبية. وعلاوة على ذلك، كان النشطاء المعادون للحرب حريصين على تحقيق نجاح عام ١٩٩٨ فيما فشلوا فيه عام ١٩٩١. لقد اندلعت احتجاجات تلقائية جوهرية فى كافة أنحاء البلد أثناء ذروة الأزمة.[١٦] فقد أظهر ما يقرب من ثلاثة آلاف من المُحتجين فى واشنطن العاصمة ذكاءً فطريا ودراية بالتحليل الشعبى العميق تندر رؤيتهما، مثل الأداء الحى لعرض "Wag-the-Dog Precision Drill Team" الذى يُصور كلباً من الورق المقوى، ويضم هتاف "لا دماء من أجل مونيكا"*.

لقد كانت فرص النشاط الإعلامى فى واشنطن العاصمة تتميز بثرائها على نحو خاص. فهناك إحدى مجموعات النشطاء التى كانت تقوم فى صباح يوم الأحد من كل أسبوع بالتعبير عن احتجاجها أمام ستوديوهات الشبكات الإخبارية، عند وصول الوزيرين كوهين وأولبرايت لتقديم فقرات صوتية فى برنامج "هذا الأسبوع"، وغيره من البرامج الإخبارية. لقد كان النشطاء قادرين على مواجهة مسئولى الإدارة عند محاولتهم لاستخدام الإعلام لبث رسالة الإدارة، وتحديهم علانية عند نقطة بدء طرح معلومات مُضلِلة. كما حرم النشطاء بفعالية مسئولى الإدارة من فرصة تقديم تعليقات للمراسلين الصحفيين المتجمعين أمام الاستوديوهات. وقد أشار سام دونالدسون وكوكى روبرتس، فى مناسبات متفرقة، وعلى الهواء، إلى وجود مُحتجين معادين للحرب يقفون خارج الاستوديوهات. وبعد صباح أحد أيام الآحاد تلك، تذكر واحد من المحتجين أن الكنيسة التى يذهب إليها كلينتون قريبة، وهنا سرعان ما تحرك جمع المحتجين لتحية الرئيس بعد أدائه للخدمة. كان هتافهم مسموعاً داخل الكنيسة. وبما أن الواعظ فى داخل الكنيسة حث كلينتون على مواجهة «المتنمرين فى العالم، كان المتظاهرون فى الخارج وكرد على واعظ الكنيسة يحثون كلينتون وبلغة كنيسة «يابل لا تقتل..».

العبر من «الأحداث»

يُفضل أغلب الصحفيين تقديم تقارير عن قصص واقعية، وليس مواد مُلفقة. وفى صراعهم من أجل تقديم المواد قبل الموعد النهائى، ومع قلة المساحة المتاحة للمناورة، يتطلع الصحفيون لتقديم قصص مشوقة وهامة للجمهور إذا ما استطاعوا الحصول على الحقائق ومعرفة الخلفيات بسرعة. ويتأتى على النشطاء الذين يحتجون على السياسة الخارجية للولايات المتحدة مساعدة الصحفيين على أداء دورهم على

* يستخدم الكاتب هنا وكذلك المتظاهرون عنوان فيلم «» الذى يتحدث بلذاعة عن حرب الخليج ونفاق الإعلام ـ كدلالة على التضليل، الفيلم من إنتاج سنة ١٩٩٨ تمثيل «روبرت دنيرو» و«دستن هوفمان».

نحو صحيح. وكما يقول چون ستارينج، وهو أحد الذين طرحوا الأسئلة فى اجتماع ولاية أوهايو:

لقد أدركت، بعد اجتماع تاون هول، أن قضية العمل من داخل النظام أو من خارجه تُعد مسألة إشكالية. فعليك أن تفعل الاثنين. لقد عرفت أهمية أن يفعل المرء ما يقدر عليه، وأن يستخدم كافة الموازد والتكتيكات المتاحة. إجعل لك حلفاء، سواء من الأساتذة أو المتمردين أو الأطفال البيض الذين يرغبون ارتداء رابطات العنق واستخدمهم. إن كل صوت من هذه الأصوات يقدر على قول شئ لا يقدر على قوله آخرون، بل ويمكن أن يتم سماع صوته بطرق لا يقدر عليها آخرون .. إجعل الإعلام يعتقد أنه يستخدمك، وقُم باستخدام أكبر قدر ممكن من التكتيكات؛ فواحد من هؤلاء سوف ينجح.[١٧]

الهوامش

(١) هناك، على سبيل المثال، أنتونى لويس من "نيويورك تايمز"، الذى أدان الصحافة فى السادس من مايو ١٩٩١ باعتبارها "تضم جماعة من المتملقين الذين يصفقون للچنرالات ورجال السياسة الأمريكيين فى مواقع المسئولية". وهناك أيضاً محررو المنافذ الإعلامية الرئيسية فى واشنطن، الذين كتبوا رسالة لوزير الدفاع ديك شينى يشكون من أن البنتاچون قد استخدمهم. وللاطلاع على مزيد من التفاصيل حول تغطية حرب الخليج وما بعدها، راجع:
Jim Naureckas and Janine Jackson, eds., The Fair Reader (Boulder, CO: Westview Press, 1996).

(٢) هذا الاقتباس مأخوذ من:
Maximum Rock'N Roll, April 1998, reprinted in Z Magazine, May 1998.

(٣) راجع بهذا الصدد:
Niel Demause, "No Way to Sell a War," Extra, May / June 1998.

(٤) راجع بهذا الصدد:
"Bishops Criticize Embargo against Iraq as Immoral," The [Florida] Times-Picayune, January 21, 1998, p. A 10.

(٥) راجع بهذا الصدد:
The New York Times, February 27, 1998.

(٦) راجع بهذا الصدد:
Charles Glass, "The Art of Hypocrisy: Biased Position of the UN on Iraq," The New Statesman, March 13, 1998, p. 24.

(٧) هنا كاتب المقالة يقول لقد قدمت مقالاً رفضته "نيويورك تايمز". (نُشر المقال فيما بعد فى "نيوز توداى" (Newstoday) – فى ١٢ فبراير ١٩٩٨، صفحة 51A بعنوان "Is Clinton Wagging an Iraq Script?" – كما نُشر فى صحف أخرى أيضاً) . وبعد مرور عدة أسابيع، وبعد اكتشافى أن "نيويورك تايمز" لم تنشر أى مقال كتبه عربى أو أمريكى عربى، قُلت مُتذمراً: "هل سندخل الحرب مع بلد عربى دون أن تنشر "التايمز" ولو مقال واحد بقلم كاتب عربى أو أمريكى عربى؟ هل هذا هو "التنوع والاختلاف" فى صفحات الرأى لديكم؟" وكانت استجابتهم تتمثل فى قولهم بإنهم يرحبون بأى مقال. فقدمت لهم مقالاً آخراً، ولكنهم رفضوه أيضاً. وعندما قُلت "إذن سندخل الحرب مع بلد عربى دون أن تنشر "التايمز" أى مقالكاتب عربى أو أمريكى عربى"، قيل لى إن الأمر هو أننى شعرت بالضيق لأننى لم "اقتحم صفحاتهم".

(٨) وتوخياً للدقة، كتب بوب هيربرت، من "التايمز"، مقالين يدينان سياسات حكومتى العراق والولايات المتحدة (١٩ فبراير ١٩٩٨، ص "أ–١٩"؛ و ٢٢ فبراير ١٩٩٨، ص "أ–١٧").

(٩) أنباء "إن. بى. سى."، ١٤ يناير ١٩٩٨. قدم توم بروكاو وصفاً تفصيلياً لمزاعم سكوت ريتر، مفتش الأمم المتحدة لدى UNSCOM، قائلاً: "هل من الممكن أنه (صدام حسين) كان يستخدم، منذ ثلاث سنوات فقط، البشر الأحياء فى اختبارات أسلحته البيولوچية والكيميائية؟ كان هذا فى خضم المواجهة مع العراق وكان برنامج ديفيد بلوم، من "إن. بى. سى."، فى البيت الأبيض أول كشف عن الشكوك المستمرة حول فريق تفتيش الأمم المتحدة".

(١٠) طرحت "نيويورك تايمز" هذا الأمر أيضاً: "يُقال أن هناك بلداناً أخرى تقوم بتخزين الأسلحة العراقية"، ١٦ فبراير ١٩٩٨ صفحة 8A وقد نشرت "التايمز" تصحيحاً فى اليوم التالى – ذكرت أن هناك خطأ فى تهجئة اسم يوسف بودانسكى.

(١١) راجع: Washington Jewish Week، فى اقتباس من بيان صحفى صادر عن مجلس العلاقات الإسلامية الأمريكية CAIR فى ١٧ مارس ١٩٩٨ حيث تذكر أن بودانسكى اتهم إيران بالتورط فى تحطم طائرة تى. دبليو. إيه. رقم ٨٠٠، وإطلاق الرصاص عام ١٩٩٣ خارج مقر المخابرات المركزية الأمريكية فى ڤيرچينيا.

(١٢) راجع بهذا الصدد:
The Washington Post, November 28, 1997, p. A. 2

(١٣) راجع بهذا الصدد:
The Washington Post, November 5, 1997, p. A. 21

(١٤) راجع بهذا الصدد:
The Washington Post, November 16, 1997, p. A. 1

(١٥) يمكن العثور على مجموعة من تقارير هيئة الأمم المتحدة على شبكة الانترنت فى العنوان التالى: www.leb.net/iac

(١٦) راجع بهذا الصدد:
"A New Peace Movement: Demonstrations Made US Reconsider Bombing Iraq in February 1998," The Progressive, April 1998, p. 21.

(١٧) راجع بهذا الصدد:
John Strange, quoted in Z Magazine , May, 1998

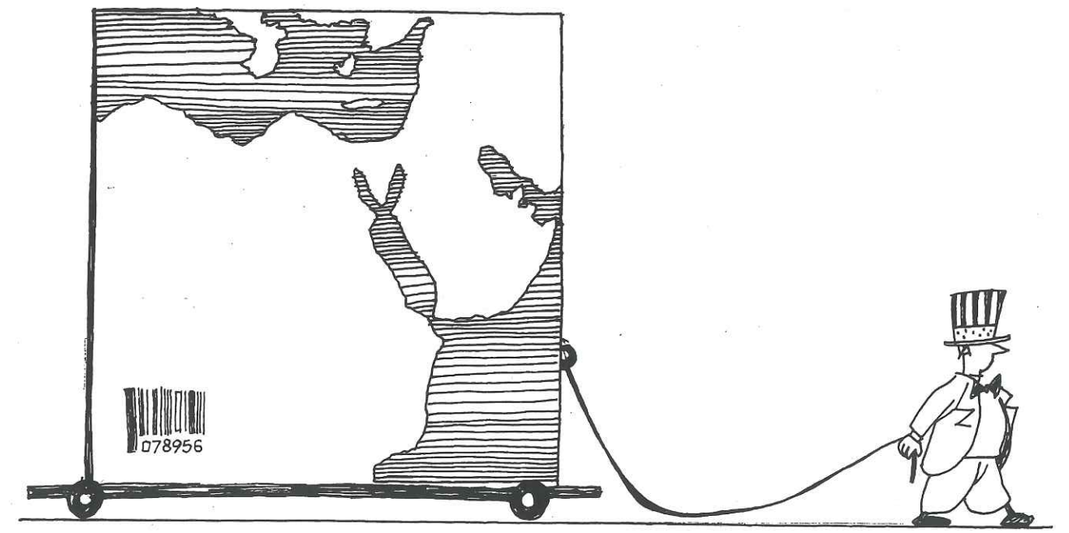

تجنب الواضح
رؤى عربية للهيمنة الأمريكية فى الشرق الأوسط

بقلم: جورج قرم *

يحيا الشرق الأوسط العربى، منذ حرب الخليج، فى ظروف صدمة متواصلة. فلقد عاد العالم العربى إلى حيث بدأ منذ قرن مضى، عندما كانت بريطانيا العظمى بمثابة السيد الذى لا ينازع على مصير العرب. أما اليوم، فتهيمن الولايات المتحدة على المنطقة، وتقوم بفظاظة بإملاء إرادتها على غالبية الحكومات العربية. لقد قامت، منذ ثمانى سنوات، بنشر قوات حربية استثنائية لتحطيم العراق، وتحافظ الآن على وجود عسكرى ضخم فى منطقة الخليج.

وتبدو الولايات المتحدة الآن أكثر تقاربا وتحالفا عن ذى قبل مع إسرائيل، ونجد العديد من المواطنين اليهود بأمريكا يهاجرون بحرية إلى الأراضى الفلسطينية المحتلة للتعجيل باحتلال ما بقى من فلسطين.

ويسود فى العالم العربى شعور بالعجز، والضعف، والخضوع، والعزلة. وهناك عدد قليل من الكتاب أو المفكرين العرب الذين يتجرأون على التعبير عن تلك المشاعر بشكل مباشر. وتدريجيا خرج منظور العداء للإمبريالية والعداء للكولونيالية من الفكر السياسى خلال السنوات العشر الماضية. حتى إيران المجاورة، فقد قلصت مؤخرا من حدة انتقاداتها للسياسات الخارجية للولايات المتحدة. ومع مضى الهيمنة الأمريكية على النطاق العالمى بدون معارضة، يصبح العداء الواضح لأمريكا خيارا صعبا بالنسبة لغالبية المثقفين والكتاب السياسيين، فمحدودية حرية الصحافة، علاوة على الرقابة الذاتية، تحول دون التعبير عن اليأس والإحباط والغضب فى العالم العربى.

وتؤثر الولايات المتحدة - من خلال الحكومات المحلية الحليفة، وخاصة العربية السعودية - على كثير من المجالات السياسية والعسكرية للدول العربية الرئيسية، كما تعمل على تشكيل الميادين الثقافية والفكرية أيضا. ولم تبدأ الحملات العربية ضد سياسة الولايات المتحدة إلا عندما أثارت إحدى الحكومات أن استمرار الصمت إزاء سلوك الولايات المتحدة وتحيزها المستمر لصالح إسرائيل يمكن أن يفجر مشكلات داخلية، محدثا عدم استقرار سياسى. وعلى الرغم من أن الحكومة الإسرائيلية تثير، ومن وقت لآخر، شكواها من الكتابات «المعادية للصهيونية» أو «المعادية للسامية» فى الصحف العربية، فإن حكومة الولايات المتحدة لا يقلقها التعبير الرسمى عن «نزعة العداء لأمريكا»، فالقليل من الهجوم على

(*) جورج قرم: باحث فى مجال الاقتصاد السياسى ومؤلف كتاب « The london Hutchison, 1988 Fnagmentation of the Middle East: the last Thipty Years

سياستها فى الشرق الأوسط لا يمثل أهمية بالنسبة للولايات المتحدة، بقدر ما يهمها فى الأساس الاستقرار السياسى لحلفائها المحليين. وإذا ما كان ذلك الهجوم المحدود بمثابة صمام أمان للتنفيس عن مشاعر العداء لأمريكا، فلماذا الاعتراض!؟ ولماذا تعترض الولايات المتحدة؟!

التركيز على الصدام الثقافى

وتتمثل إحدى وسائل تجنب النخب العربية لقضية هيمنة الولايات المتحدة فى الشرق الأوسط فى تعاظم الانشغال بقضايا الهوية الثقافية والصراعات الحضارية. وهو أمر مثير للسخرية، مع اعتبار أن النخبة العربية - مثلها مثل غالبية النخب فى العالم - قد أصبحت الآن غربية التعليم. فعلى الرغم من أنها تعبر عن مشاعر قوية تجاه هويتها الإسلامية للتمايز عن عمليات الاختلاط الاجتماعى الغربية، فإن نمط حياة النخبة يتزايد «أمركة» ويتزايد أمام فداحة هيمنة الولايات المتحدة والتصريحات المستمرة التى تؤكد خصوصية الهوية «الإسلامية».

كما أن التركيز على الثقافية وليس السياسية، لهيمنة الولايات المتحدة عالميا قد شجعه، بل وفاقم منه، صدور كتاب صمويل هنتنجتون «صدام الحضارات»، وبدلا من تناول أسباب عدم التوازن المأساوى فى القوى بالمنطقة، قام المثقفون العرب بالتركيز على قدرة ما يسمى بالقيم الإسلامية على التعايش مع القيم المسيحية الغربية «أو الحضارة اليهودية - المسيحية». ومن أجل تجنب الحروب المدمرة بين الإسلام والغرب، والتى تنبأ بها هنتنجتون، من المتوقع أن يعمل الباحثون المسئولون على تعزيز أواصر التفاهم بين «الإسلام»، والغرب، فى حين يتحسرون على أن «المتعصبين» الدينيين المسلمين قد وصموا الإسلام بصورة سيئة، ويؤدى هذا الخط المشتت من التفكير إلى منع المثقفين العرب من المواجهة المباشرة لمصدر ضعفهم وإحباطهم: الهيمنة السياسية والعسكرية الأمريكية فى العالم العربى. جماعات الضغط الموالية لإسرائيل، والمصلحة القومية لأمريكا قضية ثانوية

هناك عقبة أخرى تقف أمام مواجهة المثقفين العرب النشطة لهيمنة الولايات المتحدة «ودور حكوماتهم فى تيسير فرض تلك الهيمنة»، وهى تتمثل فى الاعتقاد الواسع النطاق بأن سياسة الولايات المتحدة فى الشرق الأوسط تمليها، على وجه الحصر، جماعات الضغط الأمريكية المناصرة لإسرائيل، وليس إدارة الولايات المتحدة. لقد أدت التطورات الأخيرة التى جرت داخل إدارة الولايات المتحدة إلى تعيين عديد من الأمريكيين اليهود فى المواقع الأساسية بمكتب وزارة الخارجية لشئون الشرق الأدنى وجنوب آسيا، مما عزز الاعتقاد العربى بأن السياسة الخارجية للولايات المتحدة واقعة بالكامل تحت هيمنة جماعات الضغط المناصرة لإسرائيل. ونجد أن هذا الاعتقاد ملائم لحكومة الولايات المتحدة ذاتها، مادام يمد العرب بتفسير منطقى بشأن التحيز الواضح ضد العرب فى سياسة أمريكا إزاء الشرق الأوسط. وبإلقاء اللوم على جماعات الضغط المناصرة لإسرائيل فيما يتعلق بتلك السياسات، يحل المثقفون العرب حكومة الولايات المتحدة من المسئولية الأخلاقية تجاه مطالب ودعاوى العالم العربى العادلة.

وللغرابة يشك عدد قليل من القادة أو المثقفين العرب فى المنطق القابع خلف الانتشار الواسع لذلك الاعتقاد بأن امبراطورية كبرى سوف تتيح إملاء مصالحها وأهدافها الاستراتيجية فى منطقة أساسية من خلال جماعة إثنية - دينية واحدة فقط، وإن كانت مؤثرة وذات نفوذ. ولقد ظل عديد من القادة العرب، ولعقود عديدة، يؤمنون بسذاجة أن المؤسسة السياسية للولايات المتحدة تفتقد لفهم جيد لمصالحها الطويلة المدى فى المنطقة. وعلى الرغم من النصر الثابت الذى حققته سياسات الولايات المتحدة فى الشرق الأوسط منذ حرب عام ١٩٦٧ بين العرب وإسرائيل - والتى أسفرت عن تعزيز نفوذ الولايات المتحدة على القيادة السياسية فى المنطقة وسيطرتها على الثروة النفطية العربية - لا يزال المثقفون العرب يرون أن السياسة الخارجية للولايات المتحدة يمكن أن تصبح أكثر «ودا» تجاه العرب، فقط إذا ما كانت جماعات الضغط الموالية لإسرائيل أقل نفوذا.

وعندما ندرس السياسة الأمريكية فى العالم العربى دراسة تحليلية، بدون أية مشاعر وجدانية بشأن الصداقة أو الحوار بين الحضارات، يصعب إدراك أى نجاحات أكبر فى السياسة عن تلك التى كانت الولايات المتحدة تتمتع بها فى الثلاثين سنة الأخيرة، إن الأهداف الاستراتيجية لأمريكا فى الشرق الأوسط ترتكز على ثلاثة عناصر أساسية: «١» حرية النفاذ الآمن إلى موارد النفط، والتى تمثل رصيدا أساسيا للرفاه الاقتصادى فى العالم الغربى.«٢» أمن وبقاء إسرائيل، وهى بلد يعتبرها كثير من الأمريكيين جزءا أساسيا للرفاه الثقافى والدينى للغرب، ووجودا غربيا فى منطقة أجنبية تثير التهديد. «٣» استقرار الحكومات التى كانت، تقليديا، موالية للغرب فى المنطقة، والتى تسهم فى تمكين استمرار الهيمنة الغربية.

ومع معرفة هذه الأهداف الأساسية سياسة الولايات المتحدة الخارجية فى الشرق الأوسط، يمكن القول بأن نجاح أمريكا فى المنطقة تام ولا يمكن إنكاره، حتى بالنظر إليه مقارنة مع إنجازاتها العديدة فى مجال السياسة الخارجية فى النصف الأخير من القرن، وعلى ضوء هذا النجاح، لا يعد مدى نفوذ اللوبى الموالى لإسرائيل على سياسة الولايات المتحدة الخارجية وثيق الصلة بالموضوع. فجماعات الضغط تعمل، قبل أى شئ، بالتوافق مع التقاليد السياسية الأمريكية وقوانين الولايات المتحدة، ولا يضر بالمصالح القومية كما تحدد غالبية النخبة السياسية فى أمريكا. أما النخبة العربية والعدد القليل من الأمريكيين المتعاطفين مع العرب، فهم وحدهم الذين يؤمنون بأن جماعات الضغط الموالية لإسرائيل تضر بالمصالح القومية الأمريكية فى الشرق الأوسط، ومن ثم، فإن تحليل آليات «اللوبى» وإدانة أنشطته باعتبارها عقبة أمام تحقيق أهداف السياسة الخارجية للولايات المتحدة تعد لعبة خاسرة.

لقد أصبح تصاعد العداء للسامية فى العالم العربى بديلا ملائما للتصريح «الممنوع» بالمشاعر المعادية لأمريكا، ومع معرفة المعاناة التى لا يمكن إنكارها، والتى تسببها سياسات الولايات المتحدة فى العالم العربى لشعوب عديدة «على سبيل المثال: العراقيون، والفلسطينيون، واللبنانيون الجنوبيون فى ظل الاحتلال الإسرائيلى، والليبيون فى ظل الحظر»، من المتوقع أن تتنامى مشاعر العداء لأمريكا على نحو متسارع، بل ويمكن حتى أن تتفجر فى أغلب البلدان العربية.

الأوروبيون والشرق الأوسط

إن الأمل الذى يتكرر دائما حول إمكانية قيام أوروبا بإنقاذ العرب من مآسى هيمنة الولايات المتحدة فى الشرق الأوسط يمثل انحرافا آخر عن المواجهة المباشرة لقضية هيمنة الولايات المتحدة، وعلى

الرغم من أن فرنسا قد احتفظت بتقاليد متواضعة بشأن محاولة صياغة سياسة خارجية مستقلة فى منطقة البحر المتوسط بشكل عام وفى العالم الإسلامى على نحو خاص، لا توجد أى دولة أخرى من أعضاء الاتحاد الأوروبى مستعدة لتحطيم التضامن بين الحلفاء الغربيين عن طريق معارضة قيادة الولايات المتحدة وهيمنتها فى الشرق الأوسط، ويمكن القول بأن أهداف الولايات المتحدة الاستراتيجية تحظى بالقبول، بدرجة أو أخرى، من جانب البلدان الأوروبية.

ودون شك، فإن كون أوروبا أقرب للشرق الأوسط من الولايات المتحدة يجعلها تدرك من وقت لآخر أن سياسات الولايات المتحدة وإسرائيل «وعلى سبيل المثال: تأييد الحظر المفروض على العراق وليبيا، وصمت الولايات المتحدة إزاء تصاعد السياسات الإسرائيلية العدوانية تجاه الفلسطينيين واللبنانيين فى جنوب لبنان»، تعتبر سياسات عدائية لقطاعات كبيرة من الرأى العام العربى، وتحاول العديد من الحكومات الأوروبية - نظرا لخوفها من أن تصبح ضحية لممارسة الإرهاب على أرضها - ممارسة ضغوط ودودة على حكومة الولايات المتحدة متى بدا أن العالم العربى على وشك الوصول لنقطة الغليان. «ومؤخرا، ساعدت ضغوط فرنسا على الولايات المتحدة، إضافة إلى ضغوط الصين وروسيا، على درء مواجهة عسكرية جديدة مع العراق»، ومع ذلك فليس من الحكمة أن ترتكز البلدان العربية فى سياساتها المستقبلية على ما تقوم به بعض البلدان الأوروبية أحيانا من معارضة للهيمنة الأمريكية - الإسرائيلية فى العالم العربى. إن كلا من روسيا والصين فى حاجة ماسة إلى المعونة المالية والدعم التكنولوجى من الغرب، وعلى الرغم من أنهما يمكن أن يصدرا تصريحات قوية ضد جوانب معينة فى السياسة الخارجية للولايات المتحدة مرة كل فترة، فمن البلاهة افتراض أن أيا من هذين العملاقين الهشين يمكن أن يزعج هيمنة الولايات المتحدة فى الشرق الأوسط فى المستقبل القريب.

وفى الوقت الحالى، لا يبدو أى تحد خارجى جدير بالمصداقية قادرا على إضعاف التحالف بين الولايات المتحدة وإسرائيل. وإذا ما رغبت الدول العربية فى تغيير هذا الوضع، سيتأتى عليها أن تنظر نحو الداخل: فالعوامل الداخلية المحلية فقط هى التى يمكنها تغيير الوضع الراهن فى العالم العربى.. وعلى أية حال، فهذا التطور يجب أن يسير فى طريق طويل. أما ما يبدو ظاهرا بشكل مباشر وفورى، فهو تنامى الفجوة بين المشاعر الشعبية العربية، والتى يزداد عداؤها لأمريكا، وبين تحفظ النخبة السياسية والثقافية وعدم اعترافها بأن سياسة الولايات المتحدة تضر برفاه المنطقة فى عديد من المجالات، وينبع الاستياء الجماهيرى من السخط الاجتماعى والشعور الشديد بالغضب وخيبة الأمل إزاء سلوكيات وممارسات الولايات المتحدة الظالمة، وتنتهز الحركات الإسلامية فرصة شلل وعجز النخبة المثقفة والمؤسسة السياسية لتقديم نفسها على أنها البديل الوحيد المطروح للوضع الراهن الذى الذى لا يحتمل أو الراهن اللامحتمل.

تغيير البرنامج الفكرى العربى:

وللخروج من دائرة المأزق الراهن، ينبغى إعادة النظر كلية فى البرنامج الفكرى للنخبة العربية، فالطاقات الضخمة المكرسة للتوصل إلى تفاهم أفضل بين «الإسلام» و«الغرب» ينبغى أن يعاد توجيهها نحو استخدامات أفضل. ويصدق نفس الشئ على تحليلات «الحركات الإسلامية» عبر خطوط «الاستشراق الجديد» الأمريكى أو تلك الموضوعة المألوفة بشأن النفوذ اليهودى المنتشر فى الولايات المتحدة وأوروبا. إن الخط الفاصل بين هذه الموضوعة ومسألة العداء للسامية رفيع جدا بطبيعة الحال، ويضر بصورة العرب لدى الرأى العام الغربى.

وفى ظل المناخ السياسى الراهن، لا يبدو مرجحا حدوث فوران شعبى واسع النطاق ضد هيمنة الولايات المتحدة والنظم المحلية التى تسهم فى تمكين هذه الهيمنة، ويصعب التنبؤ بنتائج الوضع السياسى الراكد الراهن فى العام العربى. من المرجح حدوث مزيد من الأنشطة الإرهابية، إضافة إلى بعض القلاقل الأهلية،فى ي مختلف البلدان العربية، كما أن العوامل التى أثارت الحرب الأهلية اللبنانية ما تزال سارية فى المنطقة. لقد بدأ تدمير لبنان بصدام للآراء بين الساسة والمثقفين العرب حول كيفية رد الفعل إزاء التحالف الأمريكى/ الغربى - الإسرائيلى وسياسته المتمثلة فى الاستخفاف

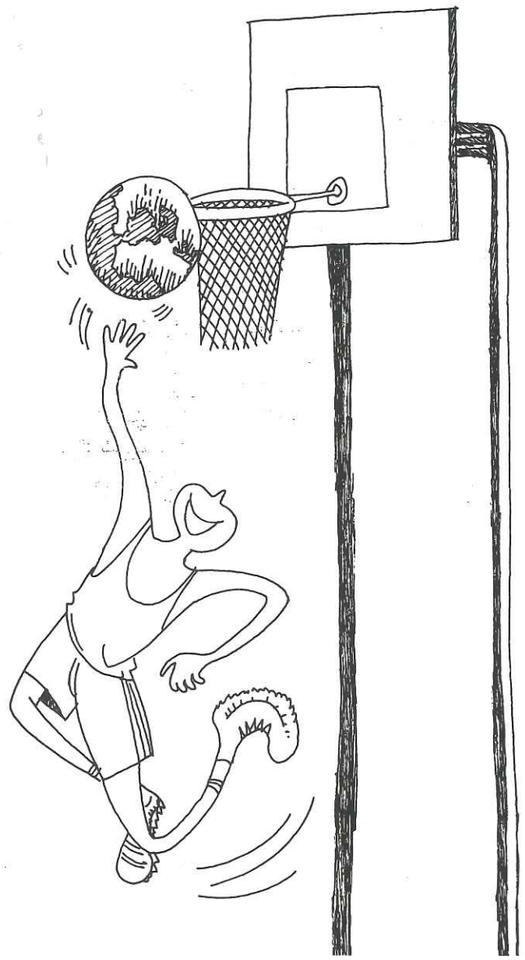

الشديد بحقوق الفلسطينيين.. وعلى الرغم مما شهدته هذه القضية من سفك للدماء.. فإنها لم تجد حلا فى العالم العربى بعد.

إن التركيز السائد فى الولايات المتحدة، وفى كثير من أنحاء العالم العربى، حول الدين والقضايا الحضارية لن يقود إلى أى شئ. وهذا الخطاب لن يؤدى إلا إلى تعزيز الموقف المركزى لإسرائيل فى الرؤية الغربية للمنطقة، بينما يشجع فى ذات الوقت ردود الأفعال المعادية للغرب ذات الطابع «الإسلامى».

ويمكن أن تنفتح سبل جديدة من الأمل والمقاومة فى العالم العربى، فقط عبر تزاوج بين (انبعاث مقاربة علمانية لمشكلات المنطقة) و(طرح مطالب واضحة بشأن الدمقرطة والتضامن العربى)، ولكن عددا قليلا فقط من المثقفين والمفكرين العرب يتجرأ على التصريح بآراء علمانية

ويمكن أن يجد العرب مهربا من هذا الركود، فقط عن طريق رفض البرنامج الفكرى الراهن وتطوير خطاب جديد يعمل على تحليل الوضع الحالى من زاوية علمانية محضة. فالحقوق الفلسطينية هى، قبل كل شئ، حقوق علمانية، وهى ليست «حقوقا دينية» مهما كانت زاوية النظر إليها، وإذا كان القانون الدولى عالميا بحق، ينبغى عندئذ أن يكون علمانيا، فلا يمكنه الإقرار بالحقوق الدينية المرتكزة على الإنجيل أو القرآن. وينبغى أن يتوافر للمسيحيين واليهود والمسلمين حرية الوصول إلى أماكن عباداتهم المقدسة.. فهذا المبدأ ديمقراطى علمانى ومن مبادئ القانون الحديث. إن حق العرب فى الحياة بدون حظر، وبدون جيوش أجنبية على أرضهم يعد أيضا حقا علمانيا مشروعا.

ولا ينبغى على المثقفين العرب أن يقبلوا مناقشة معتقداتهم وتعاليمهم الدينية كبديل لمناقشة تنفيذ مبادئ القانون الدولى والأخلاق، لقد استخف الغرب بهذه المبادئ فيما يتعلق بخلق إسرائيل على أنقاض المجتمع الفلسطينى، وأيضا فيما يتعلق بعمليات الحظر الظالمة والمؤلمة المفروضة على السكان المدنيين. ولا ينبغى أن يهتم العرب بكيفية تفكير الغرب بشأن الإسلام، فالمشكلات المرتبطة بالإسلام الحديث تهم المجتمعات الإسلامية وينبغى أن تجرى مناقشتها بين المسلمين فى إطار سياسى وديمقراطى داخلى صحى، ولا ينبغى استخدام الدين لحجب واقع الهيمنة الأجنبية على الشرق الأوسط.

نقاط الاختلاف
قضايا التعاون

النقد الأوروبى لسياسة الولايات المتحدة فى الشرق الأوسط

بقلم: فولكر برثيس *

فى النقاشات الدائرة بين العلماء الأوروبيين والأمريكيين بشأن السياسات الغربية تجاه الشرق الأوسط - وهى قضية تتعاظم أهميتها بالنسبة للعلاقات عبر الأطلنطى - عادة ما يُطلب من الأوروبيين تفسير أسباب انتقاد صُناع السياسة والباحثين لديهم للسياسات الأمريكية تجاه الشرق الأوسط، بدلاً من قبول شكل من أشكال المشاركة فى حمل العبء الذى يمكن أن يتيح للاتحاد الأوروبى السعى لتحقيق مصالحه الاقتصادية فى الشرق الأوسط ومنطقة البحر المتوسط، مع ترك القيادة السياسية فى يد الولايات المتحدة. ألم تقُم الولايات المتحدة، قبل أى شئ، بالدفاع عن المصالح الغربية الكلية فى الشرق الأوسط، وخاصة التدفق الحر للنفط؟ ألم تكن الولايات المتحدة هى القوة الوحيدة القادرة على التوسط فى عملية السلام بين إسرائيل والعرب؟[1]

وعلى الرغم من المنافسة التجارية بين أوروبا والولايات المتحدة فى الشرق الأوسط، فإن مصالحهما الحيوية فى المنطقة - كما يحددها صُناع السياسة فى الولايات المتحدة والإتحاد الأوروبى - ليست متصارعة. ولكن، هناك أولويات متباينة وتصورات مختلفة بشأن التهديدات، من شأنها التمييز بين عمليتى صُنع السياسة على جانبى الأطلنطى. فنجد أن صُناع السياسة بالولايات المتحدة يضعون كأولويات: أمن ورفاه إسرائيل، والتدفق الحر للنفط، وأمن الدول والنُظم الصديقة، وعدم انتشار أسلحة الدمار الشامل (وهى أولوية ظهرت مؤخراً). هذا فى حين يركز الأوروبيون على الاستقرار الإقليمى - وهو مفهوم مركزى فى التفكير الأوروبى، ولكنه يغيب

(*) من كبار الباحثين، ورئيس برنامج الشرق الأوسط بمعهد بحوث الشئون الدولية فى ابنهاوزن بألمانيا.

بوضوح عن قائمة أولويات الولايات المتحدة فى الشرق الأوسط. وينبع هذا الاختلاف الأساسى من الجغرافيا والاعتماد المتبادل فى المجالات الاقتصادية والأمنية. وفى حين يُعتبر الاتحاد الأوروبى جاراً قريباً من الشرق الأوسط، أو حتى جزءاً من الفضاء الاقتصادى والسياسى الأوروبى-البحر متوسطى الأوسع[2]، تُعتبر الولايات المتحدة فاعِلاً خارجياً ينظر للمنطقه من منظور عالمى. وليس بإمكان الدول الأوروبية أن تبنى سياسات الشرق الأوسط ببساطة على تحالفات استراتيجية مع دولة إقليمية أو دولتين. كما لا يمكنها أيضاً دعم أمن ورفاه دولة واحدة على حساب الدول الأخرى. وسواء كانت نُظم وسياسات جيرانهما الدول فى منطقتى البحر المتوسط والشرق الأوسط تروق للأوروبيين أولا، فإن عليها أن تتعايش معهما جميعاً.

كما أن الاتحاد الأوروبى يمثل أهم شريك تجارى لكل دول المنطقة تقريباً. ونجد أن الجزائر وليبيا - وهما من أكثر الدول إثارة للقلق - من بين أهم موردى الطاقة لأوروبا. وعلاوة على ذلك، تشعر الدول الأوروبية بتهديد مباشر من أى اضطرابات - سواء داخلية أو بين الدول - فى بيئتها البحر متوسطية الأوسع نطاقاً. فالحكومات الأوروبية تخشى من الهجرة، وتخشى من تصدير عنف النزاعات الدائرة بين اللعبين الإقليميين (من خلال الجماعات المهاجرة أو الإرهابية).

ومع وجود هذه الخلفية من الاختلافات البسيطة، ترغب أوروبا والولايات المتحدة فى تحقيق تسوية سلمية للصراع العربى - الإسرائيلى. تعتبر أوروبا أن منطقة البحر المتوسط تُعد موضوعاً للسياسة الخارجية والأمنية المشتركة للاتحاد الأوروبى، كما تعتبر أن تحقيق السلام فى الشرق الأوسط يُمثل أهمية جوهرية لتحقيق الأمن المشترك فى الفضاء الأوروبى-البحر متوسطى. وفى حين يميل الأوروبيون إلى التركيز على الأمن والسلام لجميع بلدان المنطقة وحق الفلسطينيين فى تقرير المصير، فإنهم يدعمون عملية السلام التى ترعاها الولايات المتحدة، ويرغبون فى أن تقود أمريكا هذه العملية نحو إيجاد حل يقبله جميع الأطراف.كما يتفق الأمريكيون والأوروبيون أيضاً - على المستوى الرسمى على الأقل - على أن قرارى مجلس الأمن ٢٤٢ و ٣٣٨، المرتكزين على مبدأ الأرض مقابل السلام، يمثلان الإطار القانونى لأى حل.

أما الاختلافات الشديدة فى الرأى بين الطرفين، فتبدو واضحة بشأن منطقة الخليج أكثر من أى خلافات حول الصراع العربى - الإسرائيلى وعملية السلام. فلا يوجد لدى الاتحاد الأوروبى سياسة مشتركة بشأن العراق: فبريطانيا العظمى - فى ظل حزب العمل وأيضاً حُكم المحافظين - تميل إلى إتباع المنظور الأمريكى. أما فرنسا - فى ظل الحُكم المُحافِظ وأيضاً فى ظل حكومة تعايش - فقد كانت من بين المؤيدين الأساسيين للانفتاح على العراق. وقد قام الاتحاد الأوروبى بتطوير سياسة مشتركة متسقة تجاه إيران على أية حال، وكانت هذه السياسة تمثل نقطة اختلاف أساسية بين الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبى. وحتى بعد الإنهاء الرسمى لـ "الحوار النقدى" بين الاتحاد الأوروبى وطهران، اعتبر قادة أوروبا أن من الضرورى الحفاظ على شكل ما من أشكال الحوار أو الارتباط البنّاء مع إيران. ولا توافق الدول الأوروبية على منطق الاحتواء المزدوج، وتعتبر أن نظرية الامتداد التشريعى التى تقبع خلف قانون العقوبات المفروضة على إيران وليبيا غير قانونية.[3] إن التطورات الداخلية التى تحدث فى إيران، وتعاظم الجدال فى دوائر صنّاع السياسة بالولايات المتحدة حول حكمة الاحتواء المزدوج، يمكن أن تقلل فى نهاية المطاف من الاختلافات القائمة بين الولايات المتحدة وأوروبا بشأن إيران.

ولا ينكر الأوروبيون الدور الأمريكى القوى فى الشرق الأوسط، كما لا يشككون أيضاً فى الدور الأمريكى كوسيط فى عملية السلام. وعلى النقيض من الآمال العربية، لا توجد أى نية لدى الاتحاد الأوروبى وغالبية صُناع السياسةالأوروبيين للقيام بموازنة مضادة لسياسات الولايات المتحدة فى الشرق الأوسط. بل بالأحرى، فإنهم ينتقدون غياب قرار من جانب إدارة الولايات المتحدة الحالية بشأن الصراع العربى - الإسرائيلى وعملية السلام على نحو خاص. ووفقاً لما يقوله نائب مدير المعهد الملكى البريطانى للشئون الدولية، فإن "نتنياهو ..... وحزبه الليكود وحلفاؤه المُحافِظون، كانوا يعملون على الدوام لتقويض عملية أوسلو، وكانت جهوده تحظى بالدعم الضمنى من خلال سلوك الولايات المتحدة الذى يتسم بالجُبن".[4] وبشكل عام، فى حين يقر الأوروبيون بمصالح الولايات المتحدة ونفوذها، فإنهم يشعرون بأن السياسات الأمريكية إزاء الشرق الأوسط تعانى من العجز، بل وتطرح العديد من المخاطر. ويمكننا تلخيص النقد الأوروبى فى ٦ نقاط:

أولاً: لاتهتم سياسة الولايات المتحدة إزاء الشرق الأوسط كثيراً بالروابط والديناميات الإقليمية، بل عادة ما تُهمل المصالح المشروعة للاعبين الإقليميين. ولكن صُناع السياسة وباحثيها فى أوروبا لا ينتقدون ذلك انطلاقاً من موقف معيارى؛ بل يزعمون ببساطة أن ضيق الأفق الذى تتسم به رؤية الولايات المتحدة ليس مفيداً. ويعتبر الأوروبيون، على سبيل المثال، أن من غير الحكمة ممارسة الضغوط على بعض الدول العربية الخليجية لإقامة علاقات مع إسرائيل قبل أن تصبح مجتمعاتهم مستعدة لذلك. كما لا يجدون صعوبة فى تفهم أسباب رفض بعض البلدان مثل مصر والعربية السعودية - وهما بلدان لا يمكن الشك فى صداقتهما للغرب واعتمادهما عليه - لحضور مؤتمر الدوحة، فى الوقت الذى كانت فيه عملية السلام تمر بمأزق.

ثانياً: تعمل سياسة الولايات المتحدة على نبذ بعض اللاعبين المحددين فى الشرق الأوسط وإضفاء طابع شيطانى عليهم، ومن ثم يقسمون المنطقة إلى حلفاء وأعداء. كما يُصور صُناع السياسة الأمريكية الفاعلين الإقليميين إما باعتبارهم جيدين أو سيئين، وخاصة من خلال مبدأ الدولة المتمردة. وعلى العكس من ذلك، يميل الأوروبيون إلى النظر لجميع الفاعلين الإقليميين - بما فيهم بعض أصدقاء الغرب - باعتبارهم دولاً إشكالية.

ثالثاً: يؤدى نقص المعرفة الإقليمية بين صُناع السياسة الأمريكية إزاء الشرق الأوسط، وتركيزهم على إسرائيل، إلى إثارة مخاوف الأوروبيين بشأن إمكانية قبول الإدارة الأمريكية بحل للصراع العربى - الإسرائيلى غير عادل أو شامل. فمن الممكن أن تتبنى الولايات المتحدة حلاً يتغافل عن المصالح السورية أو الفلسطينية الأساسية إذا لم تؤد المفاوضات، بذاتها، إلى حل مقبول من جميع الأطراف. إن مثل هذه التسوية لا يمكن أن تستمر من المنظور الأوروبى.

رابعاً: فيما يتعلق بعملية السلام الإسرائيلية - الفلسطينية، تهتم الولايات المتحدة بالعملية ذاتها أكثر من اهتمامها بما ينجم عنها. ولكن الأوروبيين يعلنون صراحة، فى المقابل، تصورهم لأهداف المفاوضات، وعادة ما يتحدثون عن دولة فلسطينية، ويدينون بناء المستوطنات الإسرائيلية فى الأراضى المحتلة باعتبارها غير قانونية. ويرى الأوروبيون أنه يتأتى على راعى عملية السلام أن يقود الأطراف المتصارعة إلى هدف محدد، وليس مجرد الحفاظ على استمرار العملية - وخاصة مع معرفة التوزيع غير المتساوى للقوى فى هذه الحالة. ومع افتقاد الإرشاد وغياب تحديد الأهداف، لا يمكن أن تؤدى هذه العملية إلا إلى تأييد وضع متفجر عصيب.

خامساً: لا تعمل الإدارة الأمريكية الحالية على قيادة عملية السلام بأسلوب مُنصف؛ فبينما قامت إدارة بوش بممارسة الضغوط على العرب والإسرائيليين على السواء للاشتراك فى مؤتمر مدريد عام ١٩٩١، مازال يتأتى على فريق كلينتون أن يثبت أنه قادر على منع الحكومة الإسرائيلية من وقف تنفيذ اتفاقيات أوسلو. وتميل الولايات

المتحدة، كما تميل معظم دول الاتحاد الأوروبى إلى تفضيل إسرائيل على الدول العربية. ولا ينبغى أن تؤدى هذه التحيزات إلى عرقلة الوساطة، فحتى الراعى أو الوسيط المتحيز يمكن أن يحظى بقبول الأطراف المتصارعة. وعلى كل، فما يجده الأوروبيون أمراً مُقلقاً يتمثل فى مدى ارتباط قرارات الولايات المتحدة بشأن عملية السلام ببعض القضايا الداخلية، مثل حملة آل جور، نائب الرئيس، لانتخابات الرئاسة.

سادساً: تفترض سياسة الولايات الولايات المتحدة أن هناك فضاء بلاعب خارجى واحد فقط – هو الولايات المتحدة نفسها - يمكنه القيام بدور سياسى فى عملية السلام بالشرق الأوسط. ويتشكك الأوروبيون فى هذه الفرضية. فكثير من صُناع السياسة العرب – وعدد كبير من صُناع السياسة الإسرائيليين أيضاً – لا يثقون بالفعل فى الولايات المتحدة. إنهم يعتمدون على معونة الولايات المتحدة وقوتها، ولكنهم لا يثقون بالضرورة فى حاميهم. فلا توجد أرضية واحدة لكل من الاعتماد والثقة. ومن الضرورى التساؤل بشأن ذلك الزعم القائل بأن الولايات المتحدة وحدها تمتلك نفوذاً كافياً؛ فإذا ما صح ذلك، لماذا لم يكن ممكناً أن تصبح عملية السلام فى وضع أفضل؟

ومن هنا، فقد قام قادة أوروبا بدعوة الولايات المتحدة للقبول بدور سياسى لأوروبا فى عملية السلام، وخاصة مع معرفة مصالح الاتحاد الأوروبى وعلاقاته القوية بالدول والشعوب فى كافة أنحاء الشرق الأوسط. وكما يشير عادة صُناع السياسة فى أوروبا، فإن هذا الدور يستكمل الدور الأمريكى، وليس محاولة لمنافسة الولايات المتحدة.(٥) وفى كل الحالات، لا ترغب بروكسل، كما لا ترغب دول الاتحاد الأوروبى كل على حدة فى الحد من ارتباطها بالجوانب المالية والاقتصادية من عملية السلام.وفى المقابل، فإن الرد الأمريكى شبه الرسمى، يتمثل فى أن أوروبا والاتحاد الأوروبى – ونظرا لاقتصاد وسائل سياسة فعالة – غير قادرين ببساطة على القيام بدور سياسى. وكثيراً ما يتهم الأمريكيون أوروبا بعدم التوازن، بمعنى أنها شديدة المناصرة للفلسطينيين أو العرب،

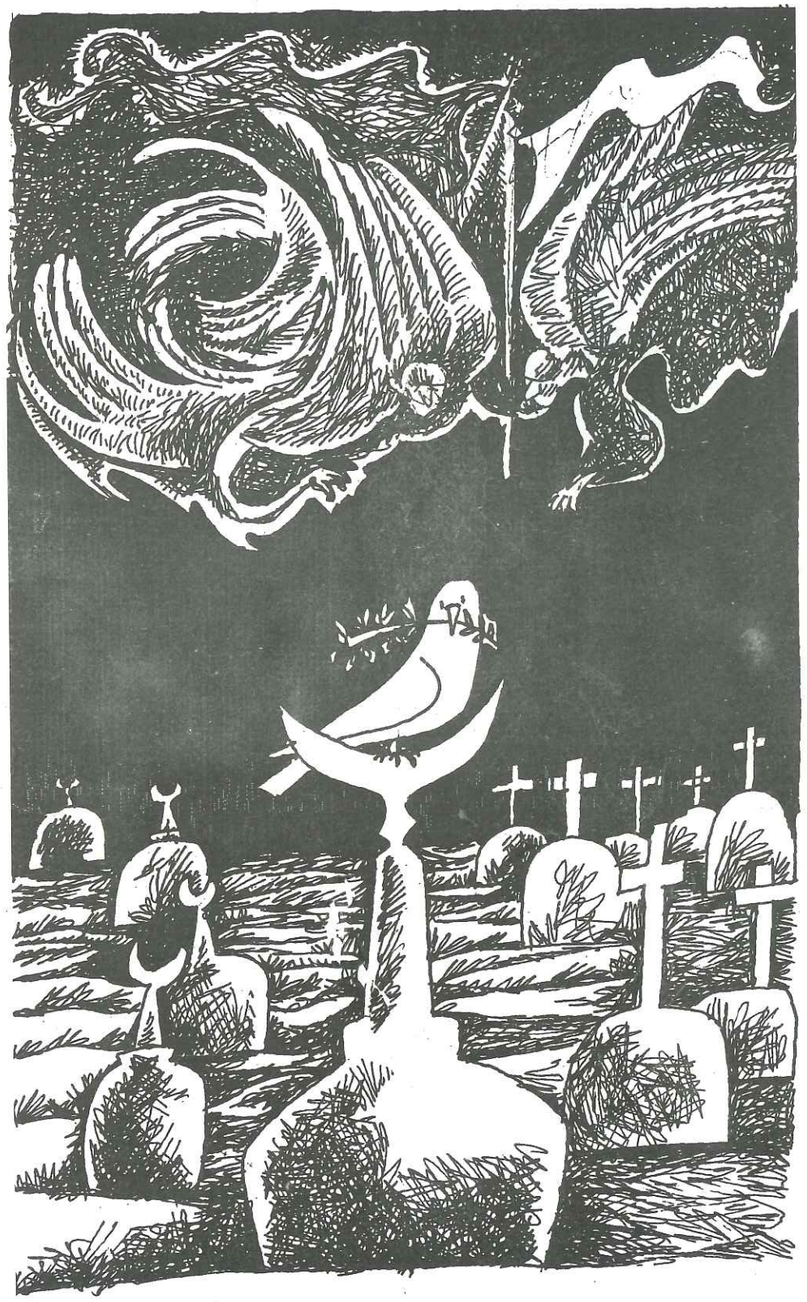

مما يتعذر معه قيامها بدور مفيد فى العملية.(٦)

إن قدرة الاتحاد الأوروبى على القيام بدور سياسى بنّاء فى عملية السلام يثير، بطبيعة الحال، كثيراً من النقاش الهام.(٧) فأوروبا، فى المقام الأول، ليست طرفاً موحداً. فعلى الرغم من أن الدول الأوروبية تعمل على تنسيق سياساتها تجاه عملية السلام، فإنها لا تتحدث بصوت واحد دائماً. ومثال على ذلك، امتناع ألمانيا فى عام ١٩٩٧ عن تصويتين فى الجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن قرارات تمثل أهمية حاسمة بالنسبة لسياسات الاستيطان الإسرائيلية. وثانياً: لا يتسم صُناع السياسة الأوروبية، فى كثير من الأحيان، بالوضوح بشأن دوافع الاتحاد الأوروبى الكلية فى عملية السلام. هل الرغبة بلعب دور سياسى، كما تُصور البيانات الفرنسية الأمر عادة، هى نتيجة لسياسة واقعية أو لمحاولات جديدة لإجراء تحول فى ميزان القوى، أم أنها النتيجة المنطقية للارتباط البحر المتوسطى المتبادَل الذى يُعبر عن حس أوروبى بالمسئولية، كما يطرح المسئولون الأوروبيون؛ أم أنها، بالأحرى، نتيجة لبرنامج الشراكة الأوروبية – البحر متوسطية (عملية برشلونة)، التى بدأت أوروبا من خلالها مشروعها الجغرافى السياسى للمنطقة، والذى يمكن أن يتعرض نجاحه لخطر كبير إذا ما استمر مأزق عملية السلام؟

بعد أن بدأت أوروبا بنجاح فى عملية برشلونة عام ١٩٩٥، سرعان ما أدركت أن هناك علاقة سببية تربط بين "برشلونة" و "مدريد". فعملية الشراكة الأوروبية – البحر متوسطية لا يمكن أن تنفصل عن عملية السلام العربى – الإسرائيلى: فما أن تتعرض عملية السلام للركود، تضطرب تلك الشراكة، وخاصة فى بُعدها الأمنى والذى يمثل، من المنظور الأوروبى، أهمية أكبر من العوامل الأخرى التى تتضمنها العملية.(٨) ولقد أشارت الدول العربية إلى أنها لن تدعم المقترحات الأوروبية الخاصة بميثاق استقرار أوروبى – بحر متوسطى، طالما الصراع الإقليمى بين العرب وإسرائيل مازال دون حل.(٩)

إن، يمكن أن يسهم إطار برشلونة – وقد أسهم بالفعل فى تحقيق استقرار عملية السلام بالشرق الأوسط. لقد أتاح لإسرائيل، وسوريا، ولبنان، والفلسطينيين المشاركة فى الحوار الهيكلى المتعدد الأطراف حول القضايا السياسية والاقتصادية والأمنية، برغم المأزق الراهن فى عملية السلام. ومع ذلك، فلا يمكن لهذا الإطار أن يحل محل محادثات السلام، كما لا يمكنه الصمود إزاء الانهيار الكامل لعملية السلام. وإذا ما كان الاتحاد الأوروبى يرغب فى استمرار إطار برشلونة، ينبغى عندئذ أن يصبح الاتحاد أكثر نشاطاً فى عملية السلام. فالبيانات والتصريحات والدعم المالى لن يكفى وحده.

وعادة ما ينسى الأوروبيون أن "وسائل عمل أوروبا (فى الشرق الأوسط) لم تزداد، كنتيجة لافتقاد واشنطن لسعة الأفق والخيال".(١٠) إن سياسات كلٍّ من الولايات المتحدة وأوروبا تتسم بمميزات مُقارَنة، وينبغى استخدامها معا للتقدم بالسلام فى الشرق الأوسط. إن أوروبا، مثلها مثل الولايات المتحدة، تفتقد الإرادة السياسية لاستخدام نفوذها مع اللاعبين الإقليميين. ولهذا، تبرز قضية الاستكمال والتنسيق فى السياسة، وأحياناً التعاون. وبهذا الصدد، يمكن القول بإن مبادرة أمريكية – أوروبية مشتركة لتنفيذ اتفاق أوسلو ٢ المؤقت، على سبيل المثال، كان يمكن أن تحول دون ما تمارسه الحكومة الإسرائيلية من تعطيل.

وبإيجاز، عندما يتطلب الأمر دبلوماسية أحادية الجانب أو رفيعة المستوى، أو عندما يتطلب قوة، تبقى الولايات المتحدة أكثر كفاءة من أوروبا. فلم يكن بمقدور رئيس الاتحاد الأوروبى أو الرئيس الفرنسى أو الترويكا الأوروبية عقد مؤتمر مدريد. ولكن الأوربيون يمتلكون مهارات وصبر أكبر، وهما ضروريان لبناء الهياكل الإقليمية، ولتسيير مسارات ثانوية والدبلوماسية بين الشعوب، ونظُم الخبرات لبناء الثقة على المدى المتوسط. ويصعب تخيل أن وزارة الخارجية الأمريكية كان يمكن أن تحاول خلق هيكل لحوار متعدد المستويات والأطراف على نمط إطار برشلونة، والحفاظ عليه، ويحظى بقبول كافة الأطراف فى الشرق الأوسط، ناهيك عن تحقيق النجاح فيه.

الهوامش

(١) فيما يتعلق بالقضايا التى تجرى مناقشتها حول الحوار الأمريكى–الأوروبى بشأن الشرق الأوسط، يمكن الاطلاع على ما يلى:
Robert D. Blackwill and Michael Sturmer, eds., Allies Divided: Transatlantic Policies for the Greater Middle East (Cambridge: MIT Press, 1977).
لاحظ أن كلمة "أوروبا"، خلال هذا المقال، مُستَخدَمة كتعبير موجز للدول الأعضاء فى الاتحاد الأوروبى.

(٢) راجع بهذا الصدد:
Cf. Eberhard Rhein, "Europe and the Mediterranean: A Newly Emerging Geopolitical Areas?", European Foreign Affairs Review 1 (1996), pp. 79 - 86.

(٣) لقد تمكنت إدارة الولايات المتحدة، بإصدارها وثائق رئاسية، أن تتجنب الصراع المفتوح على الارتباطات الاقتصادية الأوروبية مع إيران.

(٤) راجع بهذا الصدد:
George Joffé, "The Euro-Mediterranean Partnership: Two Years after Barcelona", Royal Institute of International Affairs Briefing Paper No. 44 (May 1998), p. 1.
راجع أيضاً:
Dominique Modsi, "Europ 's backyard: The EU should be more active in Middle East peace talks", Financial Times, October 13, 1997:
"وإذا نظرنا للأمر من وجهة نظر أوروبا"، وهو يقول: "يمكن تلخيص استراتيجية واشنطن – على نحو غير عادل بطبيعة الحال – كالتالى: الوضع شديد الخطورة، ومتفجر، ومن الضرورى أن تقوم بالحد الأدنى الممكن وإن كان قليلاً".

(٥) راجع بهذا الصد
Makolm Rifkind, "Blueprint for a region at peace", The Financial Times, November 5, 1996.

(٦) راجع بهذا الصدد:
Richard N. Haas, "The United States, Europe, and the Middle East Peace Process", in Blackwill and Sturmer, pp. 75 - 77.

(٧) للاطلاع على مزيد من النقاش حول سياسات أوروبا تجاه الشرق الأوسط وعملية السلام، يمكن الرجوع، من بين أشياء أخرى، إلى ما يلى:
François D'Alancon, "The EC looks to a New Middle East", Journal of Palestine Studies 23/2 (1994), pp. 44 - 51; Ghassan Salame, "Torn between the Atlantic and the Mediterranean: Europe and the Middle East in the Post-Cold War Era", Middle East Journal 48/2 (1994), pp. 226 - 49; Rosemary Hollis, "Europe and the Middle East: Power by Stealth", International Affairs 73/1 (1996), Arab - Israeli pp. 15 - 29; Paul Marie de La Gorce, "Europe and Conflict: A Survey", Journal of Palestine Studies 26/3 (1997), pp. 5 - 16; Muriel Assebury and Volker Perthes, eds., Surviving the Stalemate: Approaches to Strengthening the Palestinian Entity (Baden - Baden: Nomos Publishers, in press).

(٨) إلى جانب ما يسمى بالشراكة السياسية والأمنية، تتضمن عملية برشلونة "سلّتين" أخرتين، يُشار إليهما باعتبارهما الشراكة الاقتصادية والمالية، والشراكة فى الشئون الاجتماعية والثقافية والإنسانية.

(٩) للاطلاع على مزيد من التفاصيل، راجع:
Fred Tanner, "The Euro-Med Partnership: Prospects for Arms Limitations and Confidence Building after Malta", The International Spectator 32 (April - June 1997), pp. 3 - 25.

(١٠) راجع بهذا الصدد:
Dominique Moisi, "Europe in the Middle Wast: A New Combination of Modesty and Ambition," in Advancing Common Purposes in the Broad Middle East: A Report to the Trilateral Commission, Robert H. Pelletreau, eds., (New Yo:k: The Triangle Papers, No. 52, April 1998), pp. 27 - 30.

الطبيعة المتغيرة لأنصار إسرائيل فى الولايات المتحدة

بقلم/ فيليس بينيس * وخالد منصور **

دأب الإنجيليون الأمريكيون، على مدى السنوات المائة الماضية، على تركيز بصرهم على فلسطين، ليس فقط كمبشرين أو حجاج، وإنما أيضاً كأنصار للسياسات الصهيونية. لقد ظلوا، طوال هذا القرن، ينتظرون ويتوقعون المجيء الثانى للمسيح. فكثير من الأصوليين بالولايات المتحدة لا يزالون يخلصون لتلك الثيولوجيا الألفية، التى تقول إن عودة اليهود إلى فلسطين تمثل شرطاً ضرورياً مسبقاً لظهور المسيح. ومن هنا. فاليهود وإسرائيل ليسوا سوى لبنة فى طريق تحقيق تلك الرؤية القيامية للشرق الأوسط.

تركز جميع التحليلات الخاصة بالعلاقات بين الولايات المتحدة وإسرائيل عادة على قضية النفوذ والتأثير. هل جماعات الضغط المناصرة لإسرائيل قد أصبحت أكثر قوة، أم أن مفكرى واشنطن الاستراتيجيين فى مواقع المسئولية هم الأكثر قوة؟ إن كلاً من هذين التفسيرين ليس مفيداً تماماً، وبالأحرى تتقاطع مصالح إسرائيل ومصالح الولايات المتحدة في الميدانين السياسى والاستراتيجى فى عملية صنع القرار في الولايات المتحدة.

شهد العقد الماضى وفى أعقاب المرحلة السوفيتية تعزيزً لهيمنة الولايات المتحدة فى الشرق الأوسط، وهى هيمنة لم يتم تحديها استراتيجياً وخلال فترة الانتقال العالمى تلك، كان الاستمرار والتغير يميزان المجالين السياسى والعسكرى في العلاقات بين الولايات المتحدة وإسرائيل، وخاصة أثناء السنتين الأوليين من رئاسة بنيامين نتنياهو للوزراء.

ومنذ البداية، كانت العلاقات بين الولايات المتحدة وإسرائيل شديدة التعقيد، إذ كانت تشتمل على مجموعة متنوعة من الاهتمامات والأولويات المحلية والدولية.. بالنسبة للاهتمامات المحلية، وخاصة اهتمام المجتمع اليهودى بدعم الناجين من الهولوكوست (المحارق) غير المرحب بهم فى الولايات المتحدة وأوروبا، فقد كانت تؤثر بداية على العلاقات الثنائية.

وبعد الانتصار الذى حققته إسرائيل فى حرب ١٩٦٧، أصبح العنصر الأساسى في العلاقة يتمثل فى توقع قيام إسرائيل بخدمة مصالح الولايات المتحدة المهمة فى المنطقة وحولها. وكان اتساع الدعم السياسى لإسرائيل وطبيعته الحزبية الثنائية على كل حال ينبعان دائماً من واقع أن أهداف شبكات جماعات الضغط الخارجية كانت تدعم، ولا تعارض، المصالح الوطنية للولايات المتحدة كما حددها البناتجون ووزارة الخارجية. وقد قامت إسرائيل بدور أساسى كداعم استراتيجى وشريك أصغر فى خوض الحرب الباردة فى المنطقة، إضافة إلى دورها أيضاً، ولسنوات عديدة بعيداً عن المنطقة: فى أفريقيا، وآسيا، وأمريكا اللاتينية.

إن انهيار الاتحاد السوفيتى، والنصر العسكرى للولايات المتحدة فى حرب الخليج، قد أديا إلى إعادة ترتيب الخريطة السياسية للشرق الأوسط وظلت المصالح الإقليمية الأساسية للولايات المتحدة كما هى (حماية حرية النفاذ للنفط والحفاظ على الاتساع الاستراتيجى)، فى حين اكتسبت عملية ضمان استقرار النظم الشرق أوسطية الصديقة لاقتصاد السوق أولوية جديدة. وعلى الرغم من وضوح الأهداف، كانت وسائل حماية المصالح الاستراتيجية للولايات المتحدة أثناء فترة الانتقال أقل يقيناً. وبدأ الدور الاستراتيجى لإسرائيل يخضع للمراجعة. ومع نهاية صراعات الوكلاء، خلال الحرب الباردة، فى أفريقيا واسياء وغيرهما من الأماكن، تحولت نبرة التوكيد التى كانت تتركز على القوة العسكرية لصالح إعادة صف الصفوف بناءً على اعتبارات الاقتصاد والسوق.

وخلال عملية عاصفة الصحراء، كان حشد التحالف العربى ضد العراق فى زمرة واحدة - وهو عنصر مهم فى «الشرق الأوسط الجديد» لدى واشنطن بعد الحرب الباردة - يحتم أن تبقى إسرائيل خارج القتال. وقد أصبحت حماية إسرائيل أمراً أساسياً، ومن ثم أسرعت إدارة بوش بإرسال نظم صاروخية مضادة، وغيرها من العتاد العسكرى الباهظ التكلفة، إلى تل أبيب. وعلى الرغم من أن البنتاجون ووزارة الخارجية يقومان، دون شك، بإعادة تقييم المتطلبات الاستراتيجية للدفاع عن مصالح الولايات المتحدة فى الشرق الأوسط، فمن غير المرجح حدوث أى تحولات دالة في العلاقات بين الولايات المتحدة وإسرائيل. وقد بدأ الواقع السياسى، المتطابق منذ أمد طويل مع المصالح الاستراتيجية، يتخذ نمطاً خاصاً.

ويعد اعتماد ساسة الولايات المتحدة الراسخ على مؤيدى إسرائيل لتمويل الحملات وجمع الأصوات، أهم تلك العناصر التى تميز الواقع السياسى ولكن بدأ القلق والانقسام المتعاظم بين اليهود الأمريكيين تجاه إسرائيل فى تحويل التأييد لإسرائيل من خارج المجتمع اليهودى الأكثر ديمقراطية، بل والليبرالى، إلى اليمين الجمهورى فى معظمه والصهيونى المسيحى بثيولوجياً.

«التحالف غير المقدس»
المسيحيون الأصوليون وإسرائيل والجناح اليمينى

قبل عدة ساعات من موعد لقائه مع الرئيس بيل كلينتون فى المكتب البيضاوى فى يناير من هذا العام، صافح رئيس الوزراء الإسرائيلى، بنيامين نتنياهو، واحداً من أكثر الأصوليين المسيحيين انتقاداً لكلينتون: القس جيري فولويل. لقد كان نتنياهو يعمل على تجميع أكبر قدر من الدعم فى واشنطن لحث إدارة كلينتون هو على العدول عن استخدام «الضغط» (تعريف الضغط هنا يعنى أى إعلان عام عن أهداف الولايات المتحدة بالنسبة للسلام في الشرق الأوسد) لإجبار نتنياهو على العودة إلى محادثات السلام المتوقفة. وقال فولويل، بعد لقائه مع الزعيم الإسرائيلى، «يوجد فى أمريكا ما يقرب من ٢٠٠ ألف من القساوسة الإنجيليين، ونحن نطلب منهم جميعاً - من خلال البريد الالكترونى والفاكسات والرسائل وعبر الاتصال التليفونى - التوجه إلى منابر الوعظ واستخدام نفوذهم لدعم دولة إسرائيل ورئيس وزرائها» (١).

لقد كان هذا اللقاء مجرد أحدث فصل فى قصة التحالف الذى امتد لعشرين عاماً بين حزب الليكود، حزب نتنياهو، الذى يمثل الجناح اليمينى، وبين الجناح اليمينى من الأصوليين المسيحيين فى أمريكا. وهناك جانب جديد فى هذا التحالف، يتمثل فى بروز الحركة الصهيونية المسيحية العالية التنظيم كعنصر مهم من عناصر الحركة المناصرة لإسرائيل التى كانت في السابق ليبرالية ويهيمن عليها اليهود. لقد كان رئيس الوزراء الإسرائيلى السابق مناحم بيجين هو أول من أدرك الثقل الكامن لدى المسيحيين الأصوليين فى الساحة السياسية بالولايات المتحدة. وقام بيجين بإهداء فولويل ميدالية جابوتينسكى فى باكورة أعوام الثمانينيات، أى بعد أن فرض فولويل نفسه على الساحة السياسية بسنوات قليلة، وذلك من خلال تأسيسه لمنظمته «الأغلبية الأخلاقية»(٢).

إن بيجين - الذى أنهى صعوده لسلطة فى عام ١٩٧٧ - فترة طويلة من هيمنة حكم حزب العمل فى إسرائيل، كان يسعى للحصول على حلفاء طبيعيين فى دوائر الجناح اليمينى الأمريكى بهدف «استكشاف عمق مشاعرهم المؤيدة لإسرائيل». وقد كانت النتيجة مذهلة. ففى عام ١٩٧٧، بدأت تظهر إعلانات فى الصحف الرئيسية بالولايات المتحدة - تملأ صفحات كاملة - وكلها تعلن دعم المنظمات المسيحية لإسرائيل وسياساتها الأساسية، مثل هجرة اليهود السوفييت. وفى عام ١٩٨١ بعد قيام إسرائيل بقصف المفاعل النووى العراقى، طلب بيجين من فولويل القيام ببعض الجهود الدعائية لإسرائيل، وهو الأمر الذى انتقدته الإدارة الأمريكية. وفى العديد من المقابلات التليفزيونية والأحاديث التى أجراها فولويل «تحدث لصالح الغارة على بغداد» (٣). وبعدها كافأه بيجين بالميدالية.

لقد تشكل التحالف بين اليمين الإسرائيلى والأصوليين المسيحيين عبر اعتبارات أمريكية أيديولوجية دولية ومحلية. فمن الناحية الأيديولوجية، تطلعت البروتوستانتية الأصولية دائماً لما جاء فى الكتاب المقدس عن المجيء الثانى للمسيح، وهو حدث يُبشر له «عودة» اليهود إلى الأرض المقدسة ووجود كيان يهودى مستعد لاستقبال المسيح.

ومن الناحية الداخلية، يبدو واضحاً أن تأثير مجموعات الجناح اليميني المسيحية آخذ فى الارتفاع داخل الدوائر السياسية بالولايات المتحدة. ولقد قامت سارة دياموند، مؤلفة كتاب «الحرب الروحانية: سياسات اليمين المسيحى»، برصد العلاقات المبكرة: «قبل عام ١٩٨٠»، وكتبت تقول:

يُقدر استراتيجيو الحزب الجمهورى أن ٥٥٪ فقط من جميع المسيحيين الأصوليين مُسجلون فى قوائم الانتخاب للإدلاء بأصواتهم، مقارنة بنسبة ٧٢٪ من المجموع العام للسكان. ولقد تغير ذلك فى عام ١٩٨٠، عندما أثمرت الجهود المشتركة لكل من «الصوت المسيحى»، و«الأغلبية الأخلاقية» ولجان العمل السياسى لليمين الجديد عن ٢ مليون ناخب جديد على الأقل من الأصوليين، وهى «أقلية أخلاقية» ذات دلالة إذا عرفنا أن رونالد ريجان قد تم انتخابه بنسبة تصل إلى ٢٦٪ فقط من جمهور الناخبين. ويقدر خبير استطلاعات الرأى العام لويس هاريس أن الناخبين الأصوليين البيض كانوا سبباً فى ثلثى هامش نجاح ريجان - ١٠ نقاط - على جيمى كارتر.

ومؤخراً، كتب ريتشارد كوهين فى عموده بجريدة واشنطن بوست يصف كيف «يتسم الحزب الجمهورى بالورع على نحو ملائم. إنه واقع فى عبودية المحافظين الدينيين الأقوياء سياسياً مثل جارى بور من مجلس بحوث الأسرة، ود. جيمس دوبسون من البرنامج الإذاعى «تركيز على الأسرة» (٥). إن الاكتساح الجمهورى لمجلس النواب عام ١٩٩٤ قد جلب للسلطة عدداً من المسيحيين من الجناح اليمينى، الذين ساعدوا على تحويل الكونجرس إلى المؤيد الأكثر أهمية لموقع إسرائيل «كأفضل صديق» فى السياسة الخارجية للولايات المتحدة.

المسيح سوف يعود

إن الانخراط الأيديولوجى للأصوليين المسيحيين فى «الأرض المقدسة» يعود إلى القرن التاسع عشر، عندما شهد البروتستانت الأمريكيون حركة

١ فيليس بنيبيس: من محررى هذه المجلة وزميل بمعهد دراسات السياسة.
٢ - خالد منصور: صحفى مصرى مقيم فى واشنطن

بعث وإحياء. ولقد دأب الإنجيليون الأمريكيون، على مدى السنوات المائة الماضية، على تركيز بصرهم على فلسطين، ليس فقط كمبشرين أو حجاج، وإنما أيضاً كأنصار للسياسات الصهيونية. لقد ظلوا، طوال هذا القرن، ينتظرون ويتوقعون المجيء الثانى للمسيح. وهناك كثير من الأصوليين بالولايات المتحدة ما زالوا يخلصون لتلك الثيولوجيا الألفية، التى تقول بزن عودة اليهود إلى فلسطين تمثل شرطاً ضرورياً مسبقاً لظهور المسيح، ومن هنا، فاليهود وإسرائيل ليسوا سوى لبنة فى طريق تحقيق الرؤية القيامية للشرق الأوسط.

وترجع ممارسة الضغوط على الكونجرس، من موقف ينطلق من الكتاب المقدس، إلى أواخر القرن التاسع عشر. ففى عام ١٨٩١، كان بمقدور ويليام بلاكستون - وهو ميثودى [٥] من شيكاغو ومن الشخصيات البارزة فى باكورة الحركة المسيحية المناصرة للصهيونية - تجميع ٤٣ توقيعاً من قادة الكونجرس والمحافظين والعمداء ورجال الصناعة على التماس تم تقديمه حينذاك إلى الرئيس بنيامين هاريسون. كان الالتماس يناشد الرئيس هاريسون قيادة الجهود الدولية الرامية إلى دعم إنشاء دولة يهودية فى فلسطين.

ويصعب تقديم تقييم دقيق لنفوذ فولويل وعشرات غيره من منظمات الجناح اليمينى المسيحى فى الولايات المتحدة، والتى الآن تدعم بشكل مطلق جميع سياسات حكومة الليكود. وهناك بعض التقديرات التى تصل بعدد أتباع وأعضاء تلك المنظمات، والنشطاء خلالها سواء لكل الوقت أو بعضه، إلى ٦١ مليون أمريكى فى أعوام الثمانينيات [٦]. وهذا الدعم المسيحى المطلق لإسرائيل يأتى عملياً بدون أى تكلفة سياسية بالنسبة للقادة الأصوليين. «مهما تفعل سرائيل، سوف يظل المؤمنون المسيحيون يرون يد الله فيها - سواء أكان ذلك مجرد بناء لمكتب جديد، أو طريق سريع جديد، أو قصف لمنشأة عربية نووية» [٧].

تكوين «الحلف غير المقدس»

فى منتصف أعوام الثمانينيات، قامة «اللجنة الأمريكية الإسرائيلية للشئون العامة» (أيباك) - وهى أهم جماعة ضغط تابعة لإسرائيل فى الكونجرس - بالبدء فى ضم صفوفها مع الجناح اليمينى الناهض فى الولايات المتحدة. وقد توقعت اللجنة، على نحو صحيح، أن التزام أقصى اليمين الأمريكى لإسرائيل سيغير تماما من الدعم التقليدى المقدم للدولة الصهيونية عن طريق مختلف الإدارات الأمريكية، إلى ذلك الدعم الذى تعود جذوره التاريخية إلى الاستراتيجية الأمريكية الشاملة المعادية للسوفيت. وعلاوة على ذلك، لم يلتفت أقصى اليمين أبداً إلى سجل إسرائيل الكئيب فى مجال حقوق الإنسان. بل وهناك حتى أحد أعضاء اللجنة يقول مسلماً

(بأننا أصبحنا من "المحافظين الجدد". ونحن نود توسيع دعم إسرائيل لليمين من خلال أولئك الذين لا يهتمون بما يحدث فى الضفة الغربية وإنما يهتمون كثيراً بالاتحاد السوفيتى) [٨]. لقد كان غالبية هؤلاء ينتمون إلى الجناح اليمينى للأصوليين البروتستانت، والذين كانوا يرون الدعم المقدم لإسرائيل أمراً أساسياً بالنسبة للولايات المتحدة، سواء سياسياً أو معنوياً.

فالمسيحيون الأصوليون مستعدون لتقديم الدعم لإسرائيل حتى بعد انهيار «امبراطورية الشر»، ذلك أن جذور موقفهم كانت ثيولوجية وليست لاعتبارات استراتيجية. ووفقاً لما يقوله روبرت كانتر، من مجلة «ذا نيو ريبابليك»، فقد كانت الفائدة متبادلة. فقد بدأت «أيباك»، وعلاقتها المريبة، بذلك العدد الكبير من لجان العمل السياسى الإسرائيلية التى تعمل على مستوى محلى فى «إرسال التمويل اليهودى لدعم المرشحين على أقصى يمين المواقف التى يتبناها أغلب اليهود فى غالبية القضايا. لقد اكتشف الجمهوريون المحافظون صيغة ساخرة. إن عليهم فقط إظهار ولاء كاف لإسرائيل، وعندئذ يمكنهم إبعاد معارضيهم الديمقراطيين عن جزء أساسى من الدعم اليهودى»[٩]. وباعتبار أن جماعات الجناح اليمينى المسيحية قد استهدفت بنجاح هزيمة واحد تلو الآخر من المرشحين الليبراليين المؤيدين لإسرائيل «بسبب أصواتهم الإيجابية بشأن الإجهاض وحقوق الإنسان والإنفاق الاجتماعى.. فإن النقود المؤيدة لإسرائيل قد تحركت، بصورة جيدة، لصالح غالبية الناخبين اليهود»[١٠].

ترحيب بالإنجليين ولكن ليس بالتبشير الإنجيلى:

إن تحقق وعود الكتاب المقدس بشأن المجيء الثانى للمسيح هو السبب وراء بروز الدعم ذى الجذور الدينية من جانب الأصوليين الأمريكيين لإسرائيل. ويعد عودة اليهود إلى فلسطين، من المتوقع أن تعمل تطورات أخرى على الإسراع فى تحقيق ذلك الوعد الوارد بالكتاب المقدس. ومن أهم هذه التطورات: تحول اليهود إلى المسيحية. إن ذلك الجانب الخاص بالبرنامج الصهيونى المسيحى يخفيه كل من الإنجيليين وحلفائهم فى الليكود. «كان بيجين يرغب فى أن يقوم الإنجيليون بالزيارة، لكن دون القيام بالتبشير الإنجيلى» [١١]، ويبدو حتى الآن أن كليهما قد حافظ على الصفقة.

لقد انزعج كثير من اليهود الأمريكيين الليبراليين من جراء التحالف القائم بين اليمين الأمريكى والإسرائيلى. فقد شعر اليهود الليبراليون - الذين يناصرون حق الإجهاض، ويعارضون الصلاة في المدارس، ويدافعون عن الفصل بين الكنيسة والدولة - بمخاوف من عودة حكومة الجناح اليمينى فى إسرائيل، واهتزوا من فكرة التحالف بين جماعات الضغط فى واشنطن - التابعة لتل أبيب: لجنة «أيباك» أو المسيحيين الأصوليين المحافظين. ووفقاً لما يقوله روبرت زيمرمان، رئيس الكونجرس اليهودى الأمريكى، فإن البرنامج الأصولى يهدد «الحريات التى تجعل اليهود آمنين فى أمريكا» [١٢]. ومع هذا فإن وجهة نظر الكونجرس اليهودى الأمريكى لا تحظى بدعم المنظمات الأمريكية اليهودية الأساسية الأخرى. ويمتد الصدع حتى إلى منظمات أخرى. وعلى سبيل المثال، رفض ناثان بيرلوتر - مدير عصبة «بناى بريث» المعادية لتشويه السمعة ADL - اهتمامات اليهود الليبراليين بشأن الدعم الأصولى لإسرائيل بقوله: "احمد الله ومرر الذخيرة"[١٣]. أما إبراهام فوكسمان - المدير التنفيذى لهذه المنظمة، وأحد الأصوات المؤثرة بين اليهود الأمريكيين - فقد عبر عن فزعه من لقاء نتنياهو مع فولويل، ووصفه بأنه «سلوك فج تعوزه الحساسية»[١٤].

وعندما واجه بيجين انتقادات اليهود الأمريكيين الليبراليين للقائه مع فولويل فى أعوام الثمانينيات، وسعيه النشط للحصول على دعم المسيحيين الأصوليين، قال متعمداً: "أقول لكم، إذا ما ساندنا الأصوليون المسيحيون فى الكونجرس اليوم، فإننى سوف أساندهم عندما يأتى المسيح غداً"[١٥]. إن أفضل تعليق على تلك السخرية الخطرة القابعة خلف ذلك التحالف غير المقدس - بين الجناح اليمينى الإسرائيلى، وجماعات الضغط الأمريكية، والجناح اليمينى من الأصوليين المسيحيين - هو ما قاله لينى ديفيس، رئيس البحوث السابق فى لجنة «أيباك» والرجل الثانى حالياً فى السفارة الإسرائيلية بواشنطن (والمعروف حالياً باسم لينى بن ديفيد): "أنا مع جميع الأصدقاء الذين تحصل عليهم إسرائيل إلى أن أرى المسيح قادماً من خلف الهضبة"، ولندع منظمات الدفاع (الكونجرس اليهودى الأمريكى، وADL) تهتم بشأن القضايا الداخلية (الصلاة فى المدرسة، والإجهاض، والعداء للسامية) بين هذه المجموعة"[١٨].

وفى ذات الوقت، يتبادل البيت الأبيض ووزارة الخارجية اللكمات الوهمية مع نتنياهو، فى محاولة عقيم لإحياء عملية السلام من غيبوبتها وتجنب لوم الكونجرس. إن الأساس الكلى للعلاقات بين الولايات المتحدة وإسرائيل قد تبدل تبدلاً كبيراً منذ نهاية الحرب الباردة وما نتج عنه من تقلص فى الحاجة إلى شريك استراتيجى أصغر لتنفيذ المهام البغيضة فى العالم الثالث. وعلى المستوى الدولى، أصبحت الدلالة الاستراتيجية للعلاقات الأمريكية - الإسرائيلية القوية محل تساؤل، كما حدث بالنسبة لأهمية إسرائيل كرأس جسر فى الشرق الأوسط بعدانهيار الاتحاد السوفيتى.

فحتى الآن، لم تترجم واشنطن حدوث هذا التبدل بأى تخفيض من قوة التحالف بين واشنطن وتل أبيب. أما اعتماد الساسة على الأموال القادمة من مؤيدى إسرائيل، فيظل من الثوابت التى لا يتحدث عنها أحد. أما عن معارضة سلطة ونفوذ اليمين المسيحى، وخاصة فى الكونجرس، فهى إمكانية مشكوك فيها. وفى النهاية، وعندما تجبر حتى واشنطن على الاعتراف بأن عملية أوسلو قد ماتت؛ فإن الارتباط بين الاهتمامات السياسية الداخلية والضرورات العالمية سوف يحدد ما الذى يمكن أن يتغير، وما الذى ينبغى أن يبقى كما هو، في التحالف القائم بين الولايات المتحدة وإسرائيل.

الهوامش

٣ - تم نشر وقائع اللقاء فى:
The New York Times, January 21, 1998.

٤ - راجع بهذا الصدد:
Edward Tivnan, The Lobby: Jewish Political Power and American Foreign Policy (New York: Simon and Schuster, 1987) P.181.

٥ - راجع بهذا الصدد:
Yossi Melman and Dan Raviv, Frinds in Deed: Inside the US-Israel Alliance (New York: Hyperion, 1994), P.354.

٦ - راجع بهذا الصدد:
The Washington Post, July 2, 1998.

٧ - الميثودى: أحد أتباع أكسفورد عام ١٧٢٩ تشارلز وجورن ويزلى انجلترا - المترجم.

٨ - راجع بهذا الصدد:
Tivnan, P. 182.

٩ - راجع بهذا الصدد:
Melman and Raviv, P.356.

١٠ - راجع بهذا الصدد:
Tivnan, P.181.

١١ - مقتبسة فى:
Richard Curtiss, Stealth PACs: Lobbying Congress for Control of US Middle East Policy (Washington DC: The American Educational Trust, 1996), PP, 81 - 82,

١٢ - المرجع السابق، ص ٨٢.

١٣ - راجع بهذا الصدد:
Melman and Raviv, P.361.

١٤ - المرجع السابق.

١٥ - راجع بهذا الصدد:
Tivnan, P.182.

١٦ - راجع بهذا الصدد:
Curtiss, P.82.

١٧ - راجع بهذا الصدد:
Thomas Friedman, From Beirut to Jerusalem (New York: Farrar Straus & Giroux, 1989), P. 486.

١٨ - راجع بهذا الصدد:
Tivnan, P. 182.

بين الصدام والتطويع

السياسة الخارجية للولايات المتحدة وشبح الإسلام

بقلم: ستيف نيفا*

مع تراجع شبح الشيوعية بعد انتهاء الحرب الباردة، لم يتولد عن بعض التطورات الجديدة تلك الدرجة من القلق فى (تصورات الولايات المتحدة العامة) أكثر مما تولد عن التهديد المتصور لـ"الأصولية الإسلامية" فى الشرق الأوسط وغيره من الأماكن. ولقد أسهم تحذير صمويل هنتنجتون من "صدام الحضارات" المرتقب فى النظر للحركات والحكومات الإسلامية كطليعة للصراع بين الغرب والعالم الإسلامى. إن "الأصولية الإسلامية"، مثلها مثل الشيوعية من قبلها، تثير صوراً لڤيروس قاتل ينتشر عن طريق الأنظمة الثورية، مثل إيران والسودان، التى يكمن هدفها المزعوم فى تطوير كتلة إسلامية عامة غنية بالموارد ومُسلحة بـ "قنبلة إسلامية" من أجل شن الجهاد ضد الغرب. وهناك أفلام وبرامج تلڤزيونية تشوه من الإسلام كدين وتحط من قدره، وتصور المسلمين كإرهابيين يخطفون الرهائن سعياً للانتقام لأنفسهم من الأمريكيين الأبرياء.

وحتى مؤخراً، تبنت التصريحات السياسية الرسمية للولايات المتحدة هذه التصورات التى تحذّر من "التهديد الإسلامى"؛ فلقد تحدت الثورة الإسلامية فى إيران استراتيجية الولايات المتحدة أثناء الحرب الباردة، والمُتمثلة فى دعم القوى الإسلامية المُعارضة للشيوعية باعتبارها تمثل ثقلاً مُقابلاً للاتجاهات اليسارية فى القومية العَربية. كما أصبحت "الأصولية الإسلامية" تعبيرا رمزيا عن أنواع مختلفة من التهديدات، سواء الحقيقية أو المُتَخَيلَة لهيمنة الولايات المتحدة.

ومع ذلك، فقد أبعد صُناع السياسة بالولايات المتحدة أنفسهم مؤخراً عن عمليات إضفاء صورة شيطانية على الإسلام، كما أبعدوا أنفسهم أيضاً عن النبوءات الكارثية بشأن الصدام الحتمى بين الحضارات. ففى عام ١٩٩٢، أعلن إدوارد دجيريجيان، مساعد وزير الخارجية لشئون الشرق الأدنى حينذاك فى إحدى خطاباته الذائعة الانتشار، أن "حكومة الولايات المتحدة لا تنظر إلى الإسلام باعتباره "المذهب" الذى سيواجه الغرب ويهدد سلام العالم بعد انهيار الشيوعية». إن ذلك يمثل رد فعل شديد التبسيط للواقع المُعقد؛ فالحرب الباردة لن يحل محلها تنافس جديد بين الإسلام والغرب» [١]

وتزعم إدارة كلينتون أنها تميز بين الإسلاميين "المعتدلين" الذين يرفضون العنف وبين الجماعات الإسلامية "المتطرفة" التى تستخدم العنف أو تسعى لخوض الانتخابات كخطوة أولى نحو فرض الحكم الإسلامى بالقوة. ويؤكد مسئولو الولايات المتحدة بصورة متزايدة أن الحوار والارتباط مع "المعتدلين"، إضافة إلى تحسُن الظروف الاجتماعية فى المنطقة، ينبغى أن يحلا محل المواجهة العمياء.

وعلى الرغم من ذلك، تتسم سياسة الولايات المتحدة الحالية تجاه الإسلاميين بالغموض، إذ تضم المواجهة والارتباط معا. فمن ناحية، ماتزال الولايات المتحدة تُعامل الحكومات الإسلامية والنشطاء الإسلاميين على أنهم يمثلون تهديدات أمنية. ولقد وضع صناع السياسة بند مواجهة الإرهاب على قمة بنود البرامج الدولية والداخلية، حاصلين بذلك على الدعم من أجل دفع التشريعات الداخلية "المعادية للإرهاب" والتى تركز بدرجة كبيرة على الحاجة إلى مواجهة "الإرهاب الإسلامى". وتقوم إدارة كلينتون بتطبيق مبدئها بشأن "الدولة المارقة" – المتعلق بالاحتواء والعزل – مع تركيز خاص على الدول الإسلامية، مثل إيران والسودان، بينما تدعم بثبات مصر وتونس فى قمعهما الوحشى لكافة ظلال النشاط الإسلامى باسم إجتثاث "الإرهاب". ولم تُبد إدارة كلينتون سوى القليل من القلق حيال تدمير الحكومة الإسلامية المُنتَخبة ديمقراطياً فى تركيا من جانب الأوليجاركية العسكرية العلمانية.

ومن ناحية أخرى، قامت الولايات المتحدة بدفع النظام العسكرى فى الجزائر للبدء فى حوار مع الإسلاميين "المعتدلين"، وإشراكهم فى انتخابات الديمقراطية فى ظل إشراف دولى. وقد قام الدبلوماسيون الأمريكيون بإدارة نقاشات مع قادة مختلف المنظمات الإسلامية، بما فيها الإخوان المسلمين فى الاردن ومصر، والإسلاميين من المغرب وتونس، ومسئولى الجناح السياسى لجماعة حماس الفلسطينية. والأكثر من ذلك، تبدو الولايات المتحدة آخذه فى تبنى سياسة أقل صدامية إزاء إيران فى أعقاب الانتصار الذى حققه خاتمى فى الانتخابات الرئاسية التى جرت فى العام الماضى.

إن هذا الغموض والالتباس فى سياسة الولايات المتحدة تجاه الحركة الإسلامية يعكس انقساماً متعاظماً داخل مؤسسة السياسة الخارجية الأمريكية بين تصورين مختلفين للحركات الإسلامية والاستراتيجيات الملائمة حيالها. كما يعكس هذا الانقسام – على مستوى أعمق – نموذجاً استراتيجياً ظهر بعد مرحلة الحرب الباردة، يعتمد على (العابرة للقوميات) والتى تتحدى كثيراً من الأساليب التاريخية لتدخلات الولايات المتحدة وهيمنتها فى الشرق الأوسط، والتى كانت ترتكز تقليدياً على دعم النُظم الاجتماعية السلطوية. وبإيجاز، يمكن القول بأن سياسة الولايات المتحدة الراهنة تجاه النزعة الإسلامية تُعد مقياساً لانسدام بين نموذجين: رؤية الحرب الباردة المُحافظة التى يطرحها هنتنجتون، ورؤية فوكوياما الليبرالية الجديدة الانتصارية بشأن "نهاية التاريخ". وقبل لتنبؤ بفوز أحدهما ومن ثم سيادته فى صياغة سياسة الولايات المتحدة، ينبغى أولاً أن ندرس كل منهما.

مواجهة التهديد الإسلامى

توجد على أحد جانبىّ الشرخ تلك الرؤية الشعبية للإسلام باعتباره "الشيوعية الجديدة" والتهديد الفظيع للحضارة الغربية. ويجرى الترويج بنشاط لهذه الرؤية فى الولايات المتحدة عن طريق تحالف مُقاتلىّ الحرب الباردة المُحبَطين ومناصرة لباحثين إسرائيل عن تهديد جديد لتبرير حالة الأمن القومى والمؤسسة المُناصرة لإسرائيل بقيادة منظمة أيباك (AIPAC) إذ تشعُر هذه الأطراف بالقلق إزاء تناقص القيمة الاستراتيجية لإسرائيل بالنسبة

(*) ستيڤ نيڤا: أستاذ زائر في قسم "الحكومة والعلاقات الدولية" بجامعة كلارك، وعضو فى هيئة تحرير مجلة "ميريب".

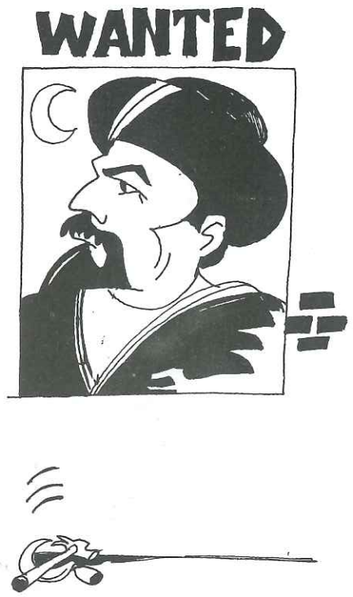

I

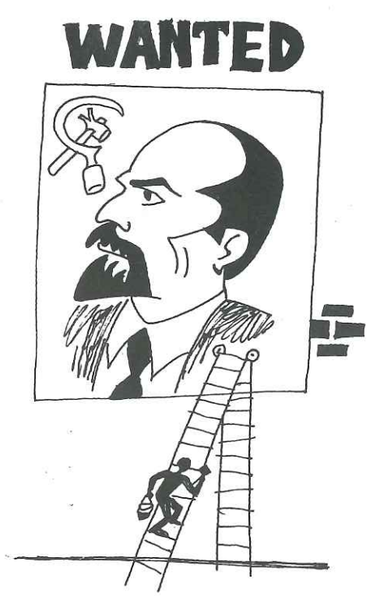

II

للولايات المتحدة، وإزاءَ الضغوط المتعاظمة المبذولة للتوصل إلى تسوية إقليمية مع الفلسطينيين. وتضم قائمة أهم مؤيدى هذا الخط كلاً من: دانييل بايبس، رئيس تحرير "ميدل إيست"؛ وبيتر رودمان، زميل بمركز الدراسات الاستراتيجية والدولية وعضو سابق فى مجلس الأمن القومى أثناء إدارة ريجان؛ وتشارلز كراوثامر، الكاتب والناقد؛ وبرنارد لويس دوين، أستاذ دراسات الشرق الأوسط بجامعة برينستون. كما تضم القائمة أيضاً بعض المنافذ الإعلامية التى تدين بالولاء لإسرائيل، مثل: "ذا نيو ريبابليك"، و"ذا ويكلى* ستاندرد"، و"ذا أتلانتيك منثلى". وهناك مثال سئ لهذا المنظور حول الإسلام، نجده متمثلاً فى برنامج بى. بى. إس. (PPBS) بعنوان "الجهاد فى أمريكا"، والذى قام بإصداره ستيفن إمرسون، وهو "خبير فى الإرهاب" الكاتب هنا يسخرمعروف بتعاطفه مع إسرائيل، ويزعم أن هناك "أممية إسلامية" كانت تقوم بتوجيه شبكة سياسية ومالية من الخلايا الإرهابية الإسلامية فى أنحاء الولايات المتحدة.[٢]

وهناك اعتقاد يوحدأنصار تلك الرؤية، ويتمثل فى أن "الأصولية الإسلامية" تشكل مدخلاً صريحا لمراجعة النُظم الإقليمية والدولية. ووفقاً لما يقوله تشارلز كراوثامر، فإن "الأصولية الإسلامية" تمثل خطورة، متميزة، لأنها "الايديولوجية الهامة الوحيدة فى العالم التى تُعبر عن عدائها للغرب؛ وتهدف إلى تدمير الموقف الغربى، والمؤسسات الغربية، والثقافة الغربية، أينما استطاعت ذلك".[٣] إن مثل هذه المشاعر المعادية للإسلام ترتكز على الخطاب "الاستشراقى الجديد"، الذى يؤكد على الموروث الذى يتسم به الإسلام فى معاداته للحداثة والديمقراطية. ويزعم ستيفن إمرسون أن "كراهية الأصوليين الإسلاميين للغرب لا ترتبط بأى واقعة أو موقف معين. بل بالأحرى، يعتبر الأصوليون أن ذات وجود الغرب – ونُظمه الاقتصادية والسياسية والثقافية – يُعد هجمة أساسية على الإسلام".[٤] ويفزع أنصار هذه الرؤية من فكرة "الإسلاميين المعتدلين".[٥] أى أولئك الذين يزعمون بأن الإسلام قادر على إجراء إصلاحات تتوافق مع الديمقراطية، أو يرون إمكانية تحقيق بعض التوافق مع الغرب، فيجرى وصفهم باعتبارهم "اعتذاريين" أو "تسبيين". وفى حين يمكن أن تكون بعض الحركات الإسلامية مستعدة للسعى من أجل السلطة عبر الطرق الديمقراطية، فإن برامجهم – ما أن يصلوا إلى السلطة – حتى يضعوا التوتاليتارية والثيوقراطية محل الديمقراطية، وهى النتيجة التى يُشار إليها باسم "شخص واحد، صوت واحد، لمرة واحدة". ولهذا، يتم دفع صناع السياسة بالولايات المتحدة لمواجهة عسكرية مع الدول الإسلامية المارقة. وينبغى أن تتضمن السياسة المناسبة عقوبات على أفعال الإرهاب، وسد الطريق أمام أى نظام إسلامى للحصول على أسلحة الدمار الشامل، والحيلولة دون استيلاء الاسلاميين على سلطة أى دولة فى المنطقة، والحفاظ على وجود أمريكى رادع فى الخليج. ومن المرغوب فيه أيضاً الارتقاء بالجهود الأحادية الجانب التى تخرج عن حدود التشريع الوطنى – مثل الحظر المفروض على إيران وليبيا عام ١٩٩٦، والذى يفرض عقوبات اقتصادية ضد أى شركة أو فرد فى العالم يستثمر أكثر من ٢٠ مليون دولار فى السنة فى صناعات الطاقة بإيران وليبيا.

ووفقاً للمدرسة السياسة التى تعتبر الإسلام تهديداً، ينبغى أن تدعم الولايات المتحدة بشكل كامل الأنظمة التى يهددها الإسلاميون، حتى أنظمة مثل الجزائر ومصر، والتى تقوم بشكل عشوائى باعتقال وتعذيب المدنيين الأبرياء.

وينصح بيتر رودمان الولايات المتحدة "بضرورة عدم دفعهم إلى التجارب السياسية التى يعتبرونها خطيرة"، مثل اللبرلة السياسية أو المشاركة الإسلامية فى العمليات السياسية.[٦] إن هذا النهج القائل بفكره "أقل الضررين"، إنما يُذكِرنا بمذهب كيركباتريك العتيق الذى يروج الفضائل دعم الديكتاتوريات السلطوية المعادية الثوريين الشيوعيين. ويرى حتى أحد الصليبيون المعادين للشيوعية، مثل دانييل بايبس، بأنه يتأتى على الولايات المتحدة الآن أن تأخذ جانب اليساريين ضد الإسلاميين إذا ما اقتضى الأمر.[٧]

إن سيناريو "التهديد الإسلامى" يُعيد إنتاج نموذج الحرب الباردة بشأن العداء المتبادَل بين الكُتل والايديولوجيات، ومن ثم فإنه يؤيد الأنماط المألوفة من تدخل الولايات المتحدة فى العالم الثالث، والتى ترتكن إلى مستويات عالية من العسكرة. وبالنسبة إلى صانعى السياسة أولئك، نجد أن الدفاع عن الشبكة العالمية من الترتيبات السلطوية السياسية والاجتماعية يظل أكثر الطرق ملائمة لحافظة الولايات المتحدة على هيمنتها، فضلاً عن المحافظة على عمليات رأس المال الدولى.[٨] إن مواجهة "التهديد الإسلامى" يوفر أفضل ذريعة للحفاظ على الوضع الراهن القائم حالياً، والمتمثل فى وجود نُظم سلطوية وتحالفات خدمت أهداف الولايات المتحدة فى فترة الحرب الباردة بشأن كفالة تدفق النفط الرخيص، وتوفير قواعد عسكرية للولايات المتحدة، وضمان هيمنة إسرائيل العسكرية فى المنطقة.

ترويض الإسلاميين "المعتدلين"

أما على الجانب الآخر، فنجد أولئك الذين يرفضون فكرة "الصدام" الحتمى بين الإسلام والغرب، مؤكدين إمكانية التوصل إلى تسوية أو توافق بين الولايات المتحدة وبعض الإسلاميين بعينهم. ويعمل قادة أوروبا على حث الولايات المتحدة بقوة من أجل تبنى مثل تلك الرؤية. وهناك كثير من شركات النفط والمستثمرين فى مجال الطاقة المحرومين من النفاذ إلى الأسواق والاستثمارات باسم احتواء "التهديد الإسلامى"، يساندون السياسة الداعية إلى تقليص المواجهة. وقد قامت مؤخراً مجموعة من أبرز عناصر نخبة السياسة الخارجية – من بينهم چيمس بيكر، وزبيجنيو بيرجنسكى، وروبرت بيلترو المساعد السابق لوزير الخارجية لشئون الشرق الأدنى – بالدعوة إلى إتباع سياسة

بنّاءة تجاه النزعة الإسلامية بشكل عام، وإيران على وجه الخصوص.(٩)

وتجدر الإشارة إلى أن بعض أقوى الأصوات التى ترفض سيناريو "التهديد الإسلامى" تأتى من المتخصصين والباحثين بالولايات المتحدة فى مجال الشرق الأوسط. ونجد، على سبيل المثال، أن البروفيسور چون اسبوسيتو من جامعة چورچ تاون، وجراهام فولر المُحلل السابق بوكالة المخابرات المركزية الأمريكية، يعارضان أفكار "الاستشراق الجديد" بشأن الطبيعة المعادية للديمقراطية والغرب، والموروثة فى الإسلام.(١٠) وهما يطرحان وجود خلافات هامة بين مختلف الحركات الإسلامية التى يُطلق عليها "أصولية"، مؤكدين أن أكثر الجماعات عنفاً تمثل الجناح المتطرف. ويرى هؤلاء الباحثون أن النزعة الإسلامية قد نمت نتيجة لفشل النُظم العلمانية القائمة فى تحقيق العدالة الاقتصادية والديمقراطية، إضافة إلى الرغبة فى الاستقلال عن الهيمنة الغربية. كما يطرحان، علاوة على ذلك، أن سياسة الولايات المتحدة مسئولة جزئياً عن ظهور مثل تلك الحركات، نظراً لدعمها للنُظم الديكتاتورية القمعية، فضلاً عن مساندتها غير المشروطة لإسرائيل. ولهذا، فإن أى حملة صليبية ضد الإسلام، من خلال استخدام أدوات "الأمن القومى"، يمكن أن تؤدى إلى مزيد من الاستقطاب فى المجتمعات الإسلامية، فضلاً عن تعميق السخط ضد الغرب فى العالم الإسلامى.

ويوضح هذا المنظور وجود دعوة من داخل مؤسسة السياسة الخارجية لإتباع منهج جديد إزاء التوجه الإسلامى. ووفقاً لهذه الرؤية، ينبغى أن تعمل سياسات الولايات المتحدة على إحلال سياسات الارتباط البنّاء و"الحوار النقدى"، المُفضل فى أماكن أخرى مثل الصين، محل سياسات احتواء الدول الإسلامية. إن ذلك التكامل الاقتصادى سيكون بمثابة "الجزرة" التى من المرجح أن تؤثر على تلك الدول أكثر من "عصا" العزْل.

ووفقاً لهذه الرؤية،يمكن أن تحول الولايات المتحدة دون نمو الحركات الإسلامية العنيفة، وذلك عن طريق وقف دعمها غير المشروط للأنظمة الفاسدة والقمعية التى تزعم أنها تدافع، بحربها ضد "الأصولية"، عن مصالح الولايات المتحدة. ينبغى على الولايات المتحدة أن تسعى لتطوير الإسلاميين "المعتدلين" الذين لا يلجئون للعنف، وذلك عن طريق المساعدة على إدماجهم فى العمليات السياسية التى يمكن أن تقود إلى نبذ الإسلاميين لبعض من الجمود الذى يتصفون به فى المعارضة. ويطرح كثيرون الاردن كنموذج، مع الإشارة إلى النجاح النسبى الذى حققته استراتيچية الملك حسين فى مجال اختيار بعض الأنصار الإسلاميين فى الداخل وإشراكهم فى النظام السياسى. وهؤلاء الذين ينصحون الولايات المتحدة بالتعاون مع الإسلاميين المعتدلين، يطالبون أيضاً بإتباع منهج نشط إزاء معرفة الأسباب الاجتماعية والاقتصادية لمعارضة الإسلاميين. إنهم يفضلون زيادة تمويل برنامج المعونة الأمريكى للبرامج المُعدة لتعزيز التنمية، وتقوية المؤسسات الديمقراطية، ودعم حقوق الإنسان.

وحيث يخشى أنصار هذه السياسة، تكرار الأخطاء المُرتكَبة فى إيران، فإنهم يحثون الولايات المتحدة على تبنى سياسة أكثر توفيقية تجاه الإسلاميين. وعلى كلٍ ، فإن منهجاً أكثر توفيقية تتبعه الولايات المتحدة يمكن أن يعكس أيضاً تحولات أعمق فى نموذج أهداف وأساليب التدخل الأمريكى فى العالم الثالث خلال العشرين سنة الماضية. إن الصرح الفكرى لهذا النموذج الآخذ فى الظهور مُشتَق من عالمية فوكوياما الليبرالية بشأن "نهاية التاريخ" أكثر من اشتقاقه من "صدام" هنتنجتون المُحافِظ.(١١) وهو يجد تعبيره الأساسى فى ليبرالية مجلة «اجماع واشنطن» الحادة والجديدة، وهو شىء تتفق عليه الحكومات الغربية، والبنك الدولى، وصندوق النقد الدولى. وبالنسبة لليبراليين الجدد، لم تعُد الشيوعية أو الإسلامية العدو الأساسى، وإنما العدو يتمثل فى أى حاجز أمام التجارة الحرة والأسواق المُحررة من الأغلال، أى الحمائية الاقتصادية القومية، أو برامج إعادة التوزيع الاجتماعية، أو القيود المفروضة على الاستثمار الأجنبى.

وفى ظل نموذج الليبرالية الجديدة، نجد أن الأنماط السلطوية وأنماط السيطرة الاجتماعية المتمركزة حول الدولة تشكل قيوداً على سلاسة العلاقات الاجتماعية، وأنماط التكامل، وتراكمات رأس المال غير المقيدة باللوائح. وهكذا ينبغى أن يحل تشجيع الأنماط التوافقية للسيطرة الاجتماعية فى ظل القاعدة التبشيرية: "ترويج الديمقراطية"(١٢)، محل أنماط الدعم – التى كانت سائدة فى فترة الحرب الباردة – للأنظمة الديكتاتورية الفاسدة والقمعية الموالية للولايات المتحدة. إن اللبرلة المحكومة والمحصورة فى إجراء انتخابات بين النخب المتنافسة – مستوى أقل من الديمقراطية – تمثل إحدى وسائل تخفيف الضغوط التى تُصاحب إعادة الهيكلة الليبرالية الجديدة و"الإصلاحات" التى يفرضها صندوق النقد الدولى، ومواجهة تحديات الطبقات والجماعات الخاضعة التى تطالب بإحداث تغيرات أساسية والاضطلاع بدور أكبر فى النظام السياسى.

إن التدخلات فى مجال "الترويج للديمقراطية" – والتى يمارسها كل من "الوقف القومى للديمقراطية"، وبرنامج المعونة الأمريكى، وغير ذلك من الهيئات – لا تستهدف الحكومات ذاتها، وإنما تستهدف "المجتمع المدنى" – النقابات، والأحزاب السياسية، ووسائل الإعلام، والروابط المهنية، والمنظمات غير الحكومية. ويكمن الهدف الأساسى من بناء المجتمع المدنى فى تجاوز الأشكال "المتخلفة"، الإثنية أو الدينية، أو غير ذلك من أشكال الانتساب لصالح النماذج الليبرالية لـ "أفراد متحررين" و"مجالات عامة"، حيث التعاقد والتبادل يمثلان ميدان تفاعلها.(١٣) إن هذا الشكل من أشكال التنظيم الاجتماعى أكثر عُرضه لإصلاحات الليبرالية الجديدة التى تطلبها الولايات المتحدة، ويطلبها

صندوق النقد الدولى والبنك الدولى.

وهكذا، تُجبر مُقتضيات عولمة الليبرالية الجديدة الولايات المتحدة على إتباع استراتيچيات ليبرالية جديدة لمواجهة تحدى التوجه الإسلامى. إن إشراك الإسلاميين فى الأنظمة القائمة يمكن أن يُشتت المسئولية بالنسبة لمصاعب الدولة، فى حين يعمل على تخفيف المعارضة الشعبية تجاه "الإصلاحات" الاقتصادية الصارمة التى يفرضها صندوق النقد الدولى. يمكن أن تساعد المنظمات الإسلامية أيضاً فى ملء الفجوة الناجمة عن تراجع دولة الرفاه والخدمات الاجتماعية فى ظل برامج الليبرالية الجديدة للتكيف الهيكلى. وأخيراً، يمكن أن يؤدى تزايد مشاركة الإسلاميين فى "المجتمع المدنى" إلى تعرضهم لآليات السيطرة الاجتماعية، ومن ثم "تطبيعهم" وتحويلهم إلى ما يتوافق مع الهدف النهائى المتمثل فى بناء أشكال مخصخصة من "الدين" متوافقة مع الدولة الليبرالية الجديدة.(١٤)

التهديد الخاطئ

ومن المرجح أن تظل سياسة الولايات المتحدة، فى المستقبل القريب، غير واضحة تجاه الحركات الإسلامية، واقعة ما بين "الصدام" و"التطبيع". إن القصور الذاتى المؤسسى للوضع السلطوى الذى كان سائداً أثناء الحرب الباردة فى منطقة الشرق الأوسط، والتحالف الهائل بين مُقاتلى الحرب الباردة والمؤسسة المناصرة لإسرائيل، والحط من قدر الإسلام على المستوى الشعبى، سوف تؤدى جميعاً إلى إعاقة أى إدارة أمريكية عن البدء فى سياسات جديدة تجاه الإسلاميين. وربما المُتغير الأساسى الذى يُحدد حالياً غموض السياسة الأمريكية يكمن فى المنهج الذى تتبناه تلك الأنظمة والنُخب المقترنة بالولايات المتحدة فى المنطقة (وخاصة مصر، والعربية السعودية، والمغرب)، والتى تُعارض بقوة الأفكار الخاصة بالصدام بين الغرب والإسلام، ولكنها تقاوم أى شكل من أشكال اللبرلة السياسية أو التوفيق مع مُعارضيها الإسلاميين. لقد نجحت تلك الدول فى اكتساب طابع إسلامى عن طريق افساح المجال للمعارضين الإسلاميين حول قضايا "ثقافية" مُعينة (التعليم، والسياسة الاجتماعية، والنشر)، فى حين تعمل على تحقيق التوافق مع المشروع العولمى الذى تقوده الولايات المتحدة. إن محاولة مصر "لأسلمة" الدولة عن طريق تحديد فارق بين الإسلام "الثقافى" الشرعى والإسلام "السياسى" غير الشرعى، سوف تلقى دون شك اهتماماً كبيراً فى واشنطن.

وعلى المدى البعيد، يتوقف الجدل بين سياسة "الصدام" وسياسة "التطويع" على مدى تحقق انتصار نموذج الليبرالية الجديدة للهيكلة الاقتصادية و"الترويج للديمقراطية" فى دوائر صنع السياسة بالولايات المتحدة.إن تبنى سياسات أكثر توفيقاً و"لبرلة" قد يزداد سرعة بفضل زيادة العنف وعدم الاستقرار الناتجين عن فشل السياسات القمعية تجاه الإسلاميين، فضلاً عن تعاظم الضغط من الحلفاء الأوروبيين، والشركات المتعددة القومية، وغيرها من النخب الساعية إلى مناخ أفضل لتحقيق التكامل الاقتصادى العابر للقوميات.

إن الجدل السياسى الأمريكى الراهن بشأن الإسلاميين يمثل، بمعانٍ عديدة، ذلك الخلاف الذى شهده القرن التاسع عشر بين الكولونياليين الأوروبيين حول ما إذا كان من المطلوب إخضاع السكان غير الغربيين عسكرياً، أو تحقيق "تحضرهم" الثقافى من أجل الحفاظ على الهيمنة الغربية. وكما هو الحال الآن، الاختيار زائف. فالخياران معا يهدفان إلى إخضاع الشرق الأوسط وفقاً للمصالح الغربية وليس المصالح الشعبية الأصلية. ولا تواجه أى من السياستين المخاطر العالمية الحقة المُتَضَمَّنَة فى السلطة التنظيمية التى تملكها دول تنهض على التحديث وأسواق تنهض على الكوكبة الدول وعولمة الأسواق، مما يؤدى إلى إضفاء الطابع العسكرى والسلعي على الثقافات الأصلية، وتدمير البيئة، وتكثيف الفقر، وتقييد الفرص السياسية.

وفى حين يختلف كثير من نقاد السياسة الأمريكية مع بعض الأهداف والتكتيكات السياسية لمختلف الحركات والحكومات الإسلامية فى الشرق الأوسط، فإنهم يتغافلون عن أن الاعتداء الأساسى على المعايير العالمية للحياة الدولية – حق تقرير المصير، وحقوق الإنسان، والحكومة التمثيلية – يتم من خلال ذات الأنظمة التى تقوم حالياً بشن الحرب ضد المعارضة الإسلامية، وبدعم سياسى وعسكرى كامل من جانب الغرب. إن الزعم بأن الإسلاميين ليسوا ديمقراطيين عن حق، لا ينبغى أن يُعطل تطوير سياسة خارجية جديدة ترتكز على نقد للسلطوية، والليبرالية الجديدة العالمية، والمزاعم الخادعة حول تفوق الحضارة الغربية.

الهوامش:

(١) راجع بهذا الصدد:
Edward Djerejian, "The US and the Middle East in a Changing World; Address at Meridian House International," US Department of State Dipatch, June 2, 1992.

(٢) للاطلاع على تفاصيل بشأن هذه الوثيقة، راجع:
"A Point-by-Point Analysis of Jihad in America," published by the Council on American-Islamic Relations, Washington DC.

(٣) راجع بهذا الصدد:
Charles Krauthammer, Interview, Middle East Quarterly, December 1994, p. 76.

(٤) راجع بهذا الصدد:
"The Great Satan Wins One", The Wall Street Journal, June 25, 1993, p. A10.

(٥) راجع بهذا الصدد:
Daniel Pipes, "There Are No Moderates: Dealing with Fundamental Islam", The National Interest, Fall 1995.

(٦) راجع بهذا الصدد:
Peter Rodman, "Policy Brief: Co-opt or Conflict Fundamentalist Islam?" Middle East Quarterly, December 1994, p. 64.

(٧) راجع:
Pipes, pp. 55 - 5

(٨) هناك تفاصيل جيدة، بشأن تلك النتائج السلطوية، نجدها لدى بعض نُقاد السياسة الخارجية الأمريكية مثل: نعوم تشومسكى، وجابرييل كولكو، ووليام أبلمان ويليامز – من بين آخرين. راجع بهذا الصدد:
Naom Chomsky, Towards a New Cold War: Essays on the Current Crises and How We Got There (New York: Pantheon Books, 1982); Gabriel Kolko, Confronting the Third World: United States Foreign Policy, 1945 - 1980 (New York: Pantheon Books, 1988); William Appleman Williams, Empire as a Way of Life (New York: Oxford University Press, 1980).

(٩) راجع بهذا الصدد:
Robert Pelletreau, Jr., "Not Every Fundamentalist Is a Terrorist", Middle East Quarterly, September 1995; and Gray Sick, "Dual Containment: An Idea Whose Time Has Passed?" Middle East Affairs Journal 3/3 -4 (1997).

(١٠) راجع بهذا الصدد:
John Esposito, The Islamic Threat: Myth or Reality? (New York: Oxford University Press, 1992); Graham E. Fuller and Ian O. Lesser, A Sense of Siege: The Geopolitics of Islam and the West (Boulder, CO: Westview Press, 1995).

(١١) راجع بهذا الصدد:
Francis Fukuyama, "The End of History?" The National Interest, Summer 1989, p. 3.

(١٢) هذه الحُجة مُستقاة، إلى حد كبير، من:
William I. Robinson, Promoting Polyarchy: Globalization and US Intervention, and Hegemony (Cambridge: Cambridge University Press, 1996).
راجع أيضاً:
Barry Gills, Joel Rocamorea and Richard Wilson, eds., Low Intensity Democracy: Political Power in the New World Order (Boulder, CO: Westview Press, 1993).

(١٣) يمكن الاطلاع على مناقشة تفصيلية لهذه الموضوعة فى:
Tom Young, "A Project to be Realized: Global Liberalization and Contemporary Africa", Millennium: Journal of International Studies 24/3 (1995), and in David Williams and Tom Young, "Governance, the World Bank and Liberal Theory", Political Studies 42/1 (1994).

(١٤) راجع بهذا الصدد:
Talal Asad, "Religion and Politics: An Introduction", Social Research 59/1 (1992).

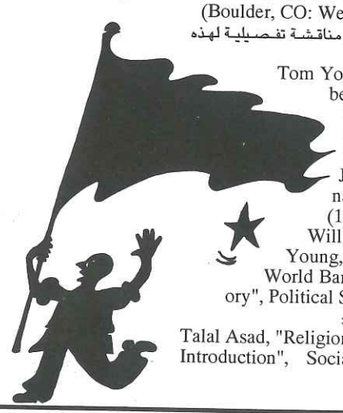

صعود وهبوط مذهب الدولة المارقة

بقلم:
ميشيل كلير*

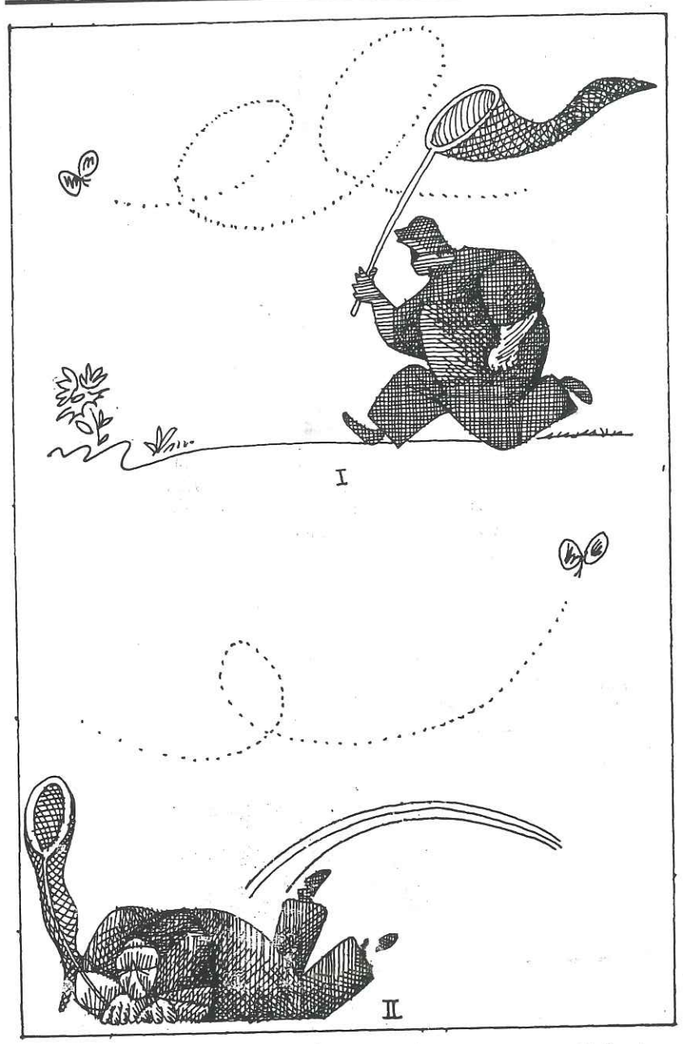

البنتاجون يبحث عن استراتيجية جديدة لفترة ما بعد الحرب الباردة

تُشكل الفترة الممتدة من فبراير ١٩٩١ إلى فبراير ١٩٩٨ "العصر الذهبي" لمبدأ الدولة المتمردة. وقد كف الكونجرس، بعد غزو الكويت، عن أى حديث عن "عوائد السلام"، وأبدى عدد قليل من خارج الكونجرس مقاومة واضحة للموقف الجديد. ومع الكشف التدريجى، بعد الحرب الباردة، على تفاصيل الاستعدادات العراقية للحرب النووية والكيميائية والبيولوجية، ترسخ مفهوم "مبدأ الدولة المتمردة" فى المؤسسات الفكرية ووسائل الإعلام، مُستبعداً كافة النماذج الاستراتيجية المتنافسة.

(*) ميشيل كلير: مدير برنامج الكليات الخمس لدراسات السلام والأمن العالمى، كلية هامبشاير، أمهيرست، ماساشوستس. وهو مؤلف كتاب:
Rouge States and Nuclear Outlaws: America's Search for a New Foreign Policy (New Yourk: Hill and Wang, 1995).

منذ عام ١٩٩٠، وهناك فرضية شاملةتحكم السياسة العسكرية للولايات المتحدة: أن الولايات المتحدة والأمن الدولى مُهددان أساساً من جانب "الدول المتمردة" فى العالم الثالث. ويُقال إن هذه الدول – من المفترض أنها تضم إيران، والعراق، وليبيا، وكوريا الشمالية، وسوريا – تهدد مصالح الولايات المتحدة، بسبب ما تملكه من جيوش حديثة نسبياً، وسعيها للحصول على أسلحة الدمار الشامل، وموقفها العدائى تجاه الولايات المتحدة وحلفائها. ولمجابهة هذا التهديد، تقضى الاستراتيجية الأمريكية الراهنة بالحفاظ على قوة عسكرية كافية لقيادة (وتحقيق السيادة فى) عمليتين مشابهتين لعاصفة الصحراء فى آن واحد.

لقد أثبتت هذه الاستراتيجية – استراتيجية "سيد الدولة المتمردة" – فعاليتها بالنسبة للمؤسسة العسكرية الأمريكية، إذ أمدت بأساس منطقى ناجح لمتطلبات ميزانية سنوية وقاعدة متسقة للتخطيط العسكرى.(١) ولقد احتضن الكونجرس الأمريكى نموذج الدولة المتمردة، مُقدماً التمويل الكافى لتنفيذ الخطوط العريضة لاستراتيجية الحربين. ودأب الرئيس وكبار مسئولى الدولة على الحديث علانية عن تهديد الدول المتمردة، كما أصبح الموضوع مطروحاً على نطاق واسع فى مطبوعات المؤسسات الفكرية وفى وسائل الإعلام.

لقد وُلِد مبدأ الدولة المارقة فى الأسابيع الأخيرة من عام ١٩٨٩، عندما بدأ الجنرال كولين باول – الذى كان يشغل حينذاك منصب رئيس هيئة رؤساء الأركان المشتركة – فى البحث عن استراتيجية عسكرية جديدة فى المرحلة ما بعد السوفيتية. وبإدراكه لعدم إمكانية حدوث صدام أمريكى – سوفيتى فى أعقاب انهيار حائط برلين، سعى باول لرسم سيناريو جديد بشأن التهديد، وذلك لتبرير الإبقاء على قدرات أمريكا كقوة عظمى فى عالم خال من أى عدو أساسى. وخلال عمل باول بصورة وثيقة مع الجنرال لى بتلر – الذى كان يشغل حينذاك منصب مدير إدارة التخطيط الاستراتيجى والسياسي (چيه – ٥) بهيئة الأركان المشتركة – تمكن من إعداد استراتيجية تطرح وجود عدد من التهديدات الإقليمية التى تحكم التخطيط العسكرى للولايات المتحدة.(٢)

وخوفاً من أن تؤدى مواقف الكونجرس المتهورة إلى تدمير الاتساق فى التخطيط الأمريكى العسكرى، سعى باول لإنشاء نموذج استراتيجى جديد يعمل على تمكين البنتاجون من تقييد الانخفاض الحتمى فى الانتاج إلى حدود يمكن تحملها، بينما يُضفى على الجيش حساً جديداً بشأن رسالته. وكما نلاحظ فى التاريخ الرسمى لهيئة رؤساء الأركان المشتركة بشأن مفهوم القوة القاعدية (كما كانت تُسمى الاستراتيجية الجديدة)، كان باول "يعتقد أنه إذا لم يقُم الجيش بالتخطيط لهذه التقليصات بأسلوب عقلانى، فإن الكونجرس ومكتب الإدارة والميزانية سوف يقومان بذلك".(٣)

وفى الخامس عشر من نوفمبر ١٩٨٩ – بعد تنظيم حائط برلين بأسبوع واحد فقط – قدم باول الخطوط العريضة لرؤيته الاستراتيجية الجديدة إلى الرئيس بوش. ولقد جادل مؤكداً أنه مع تضاؤل التهديد السوفيتى والتقلص الحاد فى الموارد، ينبغى أن تتحول بؤرة التخطيط الاستراتيجى من الحرب الشاملة مع الاتحاد السوفيتى إلى مواجهات إقليمية مع القوى الصاعدة فى العالم الثالث. ولتنفيذ هذه الاستراتيجية، اقترح بويل "قوة قاعدية" تضم ١٫٦ مليون فرداً نشطاً فى الخدمة (أقل بحوالى الربع عن مستوى عام ١٩٨٩ الذى كان يبلغ ٢٫١ مليون)، إضافة إلى قوة تقليدية من ١٢ فرقة حربية نشطة، و ١٦ جناح تكتيكى نشط للقوات الجوية، و٤٥٠ سفينة حربية (بما فيها ١٢ حاملة طائرات).

وفى الأسابيع التى تلت، بدأ كبار مسئولى البنتاجون يتحدثون عن التهديد الناجم عن قوى العالم الثالث العدائية جيدة التسليح (كان ذلك قبل انتشار استخدام مصطلح "الدولة المارقة"). ففى ابريل ١٩٩٠، على سبيل المثال، قام رئيس أركان الجيش، الجنرال كارل إى. ڤونو، بطرح هذا التهديد للمناقشة فى مقال بمجلة "سى باور" (Sea Power) : "إن انتشار القوة العسكرية فى ٠٠٠٠ يقدم العالم الثالث صورة مثيرة للاضطراب. فكثير من بلدان العالم الثالث تمتلك الآن ترسانات كبيرة تضم دبابات، ومدفعية ثقيلة، وصواريخ بالستية، وأسلحة كيميائية ٠٠٠٠ والولايات المتحدة لا يمكن أن تتجاهل التوسع فى القوة العسكرية لهذه البلدان، وينبغى أن يحافظ الجيش على قدرته على إلحاق الهزيمة بأى تهديدات محتملة حيثما تحدث. وقد يعنى ذلك مواجهة جيش جيد التسليح فى العالم الثالث".(٤) وعلاوة على ما يتسم به المقال من قدرة على الاستبصار – فالغزو العراقى للكويت وبداية عملية عاصفة الصحراء سوف يبدأن بعد خمسة شهور فحسب – فقد كان لافتاً للنظر لما فيه من تصوير مفعم بالحيوية لنموذج التهديد الجديد.

لقد استمر الجنرال باول ومساعدوه فى تعبئة التأييد للاستراتيجية الجديدة خلال ربيع عام ١٩٩٠؛ وفى السادس والعشرين من يونيو، قدموا للرئيس بوش ووزير الدفاع، ديك شينى، مفهوم القوة القاعدية. وبعد العديد من النقاشات، أعطى الرئيس بوش موافقته الرسمية على خطة باول، كما أعطى تعليماته لمساعديه بإعداد خطبة تحدد الخطوط العريضة للخطة. وقد ألقى الرئيس بوش هذه الخطبة أثناء لقاء، كان مُقرراً سلفاً، بمعهد أسبن فى كولورادو فى الثانى من أغسطس.(٥) "في الوقت الذي يقل فيه التهديد المباشر لأوروبا أو خطر الحرب الشاملة في العالم"، كما يقول، "فإن حجم قواتنا سوف يتشكل على نحو متزايد عن طريق احتياجات النزاع الإقليمى والوجود [العسكرى] فى فترات السلم [خارج البلد]". وتمشياً مع الخط الجديد، "ينبغى أن تمتلك أمريكا قوات قادرة علي مواجهة التهديدات التى يمكن أن تحدث فى أى ركن من أركان العالم".(٦)

لقد حظيت خطبة بوش فى معهد أسبن باهتمام خاص، ذلك أنه قبل ذلك بساعات قليلة – فى فترة متأخرة من الأول من أغسطس – بدأت القوات العراقية فى غزو الكويت. وأشار بوش فى تعليقاته إلى الهجوم العراقى، مما جعل كثير من المعلقين يعتبرون الخطبة رد فعل للتحرك العراقى. إن الهجوم القوى الذى شنه الرئيس على صدام حسين خلال الأيام القليلة التى تلت، علاوة على الإعلان عن عملية عاصفة الصحراء فى السابع من أغسطس، قد أدى بالتأكيد إلى الخلط بين الحدثين لدى بعض الناس. ومع كل، ومن منظور تاريخى، يجدر تذكُّر أن "الاستراتيجية الإقليمية" التى أعلن عنها بوش فى الثانى من أغسطس لم تكن رد فعل للغزو العراقى للكويت، وإنما لسقوط حائط برلين وتعاظم ضعف الاتحاد السوفيتى.(٧)

وبامتلاك الولايات المتحدة لقوة حربية ساحقة وسيطرة كاملة على سماء منطقة الخليج، استطاعت أن تلحق الهزيمة بالعراق فى غضون أسابيع قليلة. وما أن انتهى القتال، حتى طرح شينى وباول بوضوح أن التدخلات الإقليمية من هذا النوع يمكن أن تمثل التحدى الأساسى لأمن الولايات المتحدة فى مرحلة ما بعد الحرب الباردة. وفى التاسع عشر من مارس ١٩٩١، أخبر شينى الكونجرس أن "حرب الخليج هى نذير ٠٠٠٠ لنوع النزاعات التى من المرجح أن نواجهها مرة أخرى فى هذا العصر الجديد".(٨) ومنذ ذلك الحين، هيمنت تلك الرؤية على الفكر العسكرى الأمريكى.

"العصر الذهبي" لمبدأ الدولة المارقة

تُشكل الفترة الممتدة من فبراير ١٩٩١ إلى فبراير ١٩٩٨ "العصر الذهبي" لمبدأ الدولة المارقة. وقد كف الكونجرس، بعد غزو الكويت، عن أى حديث عن "عوائد السلام"، وأبدى عدد قليل من خارج الكونجرس مقاومة واضحة للموقف الجديد. ومع الكشف التدريجى، بعد الحرب الباردة، على تفاصيل الاستعدادات العراقية للحرب النووية والكيميائية والبيولوجية، ترسخ مفهوم "مبدأ الدولة المارقة" فى المؤسسات الفكرية ووسائل الإعلام، مُستبعداً كافة النماذج الاستراتيجية المتنافسة.

وقد أصبحت قوة مبدأ الدولة المارقة أكثر وضوحاً فى عام ١٩٩٢، عندما تولت الساحة إدارة جديدة فى واشنطن. فخلال حملة ١٩٩٢ الانتخابية، قدم المحافظ بيل كلينتون وعداً بالقيام بمراجعة شاملة لسياسة الولايات المتحدة العسكرية على ضوء نهاية الحرب الباردة. وما أن تولى الحكم، قام وزير الدفاع فى ظل إدارة كلينتون، لس أسبين، بإعطاء أوامره بإجراء "مراجعة من القاعدة للقمة" لاستراتيجية الولايات المتحدة. وعلى الرغم من أن هذه المراجعة أدت إلى توليد نقاشات وتوقعات عديدة، فقد أسفرت النتيجة النهائية عن شئ يماثل إلى حد كبير مفهوم القوة القاعدية الذى طرحه الجنرال بويل منذ ثلاثة أعوام.(٩)

وعندما قام أسبين وباول بعرض سياسة "المراجعة من القاعدة للقمة" على الجمهور، قدما مبدأ الدولة المارقة فى صورته الكاملة التطور. فقد أعلن أسبين أن الاستراتيجية الجديدة نبعت من الحاجة إلى احتواء "القادة المارقين الذين يسعون إلى الهيمنة الإقليمية من خلال الاعتداءات العسكرية، كما يسعون فى ذات الوقت إلى امتلاك الأسلحة النووية والبيولوجية والكيميائية". ولمواجهة هذه التهديدات، كما يقول، يتأتى أن يتمثل الهدف الأساسى للبنتاجون فى "تسليط القوة على المناطق التى تمثل أهمية بالنسبة لمصالحنا، والحاق الهزيمة بالقوى الإقليمية العدائية، مثل كوريا الشمالية والعراق".(١٠)

ومع حلول عام ١٩٩٤، أصبح تهديد ومعارضة الدولة المتمردة لعمليات الانتشار بمثابة الموضوعة المُحددة لسياسة كلينتون. وفى مقال له بمجلة "فورين أفيرز" (Foreign Affairs)، أعلن المستشار السابق للأمن القومى، أنتونى ليك، أن "سياستنا يجب أن تواجه واقع تمرد بعض الدول وخروجها عن القانون، بحيث أنها لم تختر البقاء خارج أسرة الأمم فحسب، وإنما تعتدى على قيمها الأساسية أيضاً". ويمكن أن تتسم هذه الدول، كما قال مفسراً، بـ "عجز مزمن عن الارتباط بصورة بنّاءة بالعالم الخارجى"، وبسعيها المحموم للحصول على أسلحة الدمار الشامل. وكما قامت الولايات المتحدة من قبل بقيادة توجه لاحتواء التوسع

السوفيتى، يرى ليك أن عليها الآن مسئولية "تحييد" و"احتواء" هذه المجموعة الجديدة من الأعداء.(١١)

وكان مسئولوا الإدارة الأمريكية عندما يتناولون تلك النظرة يساوون بين التهديد بالانتشار وبين وضعية الدولة المتمردة. ففى عام ١٩٩٥، على سبيل المثال، أعلن وزير الدفاع، ويليام بيرى، أن إمكانية امتلاك إحدى "الدول المتمردة" لقنبلة نووية "تُعد إحدى التهديدات الخطيرة التى تواجه العالم".(١٢) وفى خطاب آخر، أكد بيرى أن الطلب المحظور على التكنولوجيا النووية والكيميائية "يأتى فى الأساس من مجموعة من الأمم يُطلق عليها البعض رواق المتمردين .... إنهم يريدون هذه الأسلحة ليستأسدوا على جيرانهم، ويبتزون القوى العالمية، ويعادلون تفوق الولايات المتحدة العسكرى.(١٣)

لقد اتخذت المواجهة مع الدول المارقة أشكالاً عديدة. لقد ظهر الضغط على العراق من خلال الغارات الجوية المستمرة والهجمات الصاروخية المتكررة. وفى عام ١٩٩٢، تعرضت ليبيا لفرض العقوبات الاقتصادية من جانب الولايات المتحدة، بسبب رفض العقيد معمر القذافى تسليم اثنين من مسئولى الحكومة اتُهموا بالتورط فى أحداث لوكيربى لعام ١٩٨٨. أما كوريا الشمالية، فقد تعرضت لتهديد بفرض عقوبات مماثلة عام ١٩٩٤، عندما رفضت السماح لمفتشى الوكالة الدولية للطاقة النووية الدخول إلى مواقعها النووية، تمشياً مع معاهدة الحد من انتشار الأسلحة النووية. كما قامت الولايات المتحدة بتعريض إيران لحظر من جانب واحد على التجارة والاستثمار عام ١٩٩٥، كرد فعل لمساعيها النووية المزعومة.

وعلى الرغم من أن بعض المحللين العسكريين قد بدأوا فى التشكك فى استمرار مركزية تهديد للدول المتمردة مع حلول منتصف التسعينيات، استمر النموذج مهيمناً على الفكر العسكرى الأمريكى فى ١٩٩٧، وعندما قامت وزارة الدفاع بإجراء إعادة تقييم استراتيجية أخرى، المُسماة "المراجعة رُبع السنوية للدفاع". وقد كان مفترضاً أن تمثل هذه الاستراتيجية نُقلة فى الفكر الذى كان موجهاً لاستراتيجية "المراجعة من القاعدة للقمة"، ولذا فقد تبنت استراتيجية المراجعة رُبع السنوية للدفاع" فى عام ١٩٩٧ هدف المحافظة على الاستعداد اللازم للدخول فى نزاعين إقليميين رئيسيين فى وقت واحد.(١٤)

تخفيف مبدأ الدولة المارقة

على الرغم من استمرار احتلال مبدأ الدول المتمردة لموقع مركزى فى الفكر الاستراتيجى بالولايات المتحدة، فقد واجه عدداً من التحديات. وفى الوقت الحاضر، لا يوجد أى تحدٍ يمتلك من القوة ما يتيح له الإطاحة بهذا المبدأ، ولكن الآثار التراكمية لتلك التحديات قد أخذت تكتسب قوة. وهناك ستة نقاط جديرة باهتمام خاص:

* افتقاد الدعم من جانب الحلفاء. على الرغم من أن الرئيس بوش نجح فى تجميع تحالف خارق من الدول للوقوف فى وجه صدام حسين عام ١٩٩٠-١٩٩١، فلم يستطع بوش أو خليفته فى الحفاظ بنجاح على هذا التحالف أو جعله يقف فى مواجهة الدول المتمردة الأخرى. فلم يقبل أى حليف أمريكى حتى الآن مفهوم "الدولة المتمردة"، وقليل من هؤلاء الحلفاء هم الذين أيدوا جهود الولايات المتحدة لعزل ومعاقبة أنظمة متمردة بعينها. لقد ظلت العراق وليبيا خاضعة للعقوبات الاقتصادية من جانب الولايات المتحدة، ولكن دولاً عديدة استمرت فى شراء النفط من ليبيا، فى حين كانت دول عديدة ترغب فى رفع العقوبات عن العراق. واستمرت عزلة كوريا الشمالية عن المجتمع الدولى، ولكن حكومة كيم داى چنج الجديدة فى كوريا الجنوبية أبدت بوضوح رغبتها فى التقارب مع الشمال. ولم توافق أى دولة على تأييد العقوبات الاقتصادية الصارمة المفروضة على إيران من جانب واشنطن.

ولقد أصبح غياب الدعم الدولى لمبدأ الدولة المتمردة واضحاً فى فبراير ١٩٩٨، عندما سعى الرئيس كلينتون لحشد الدعم للقيام بهجوم عسكرى ضد العراق بسبب رفض بغداد للسماح لمفتشى الأمم المتحدة بالدخول إلى مواقع الأسلحة العراقية، تمشياً مع اتفاق الأمم المتحدة عام ١٩٩١ لوقف إطلاق النار. وعلى الرغم من أن الحكومة البريطانية وافقت بالفعل على المشاركة ببعض قواتها العسكرية فى عمل عسكرى مشترك ضد بغداد، لم يقدم أغلب حلفاء الولايات المتحدة سوى دعم رمزى أو لم يقدموا أى دعم على الإطلاق. ولقد كان غياب الاقتناع من جانب حلفاء الولايات المتحدة فى الخليج، بما فى ذلك العربية السعودية(١٥)، أمراً مثيراً للدهشة على نحو خاص. وعلى الرغم من أن واشنطن قد أوضحت أنها تمتلك الإرادة والقدرة على العمل منفردة فى الخليج، فقد كان غياب إرادة دولية يتعارض بشدة مع الوضع الكائن عام ١٩٩١.

* تهديد غير كاف من جانب "الدول المتمردة". يقضى نجاح مبدأ الدولة المتمردة أن تكون "الدول المتمردة" متمردة بالفعل. ولكن لم تنخرط أى واحدة من الدول المتمردة فى أى سلوك عدوانى واضح منذ عام ١٩٩٠، كما تبدو غالبيتها عازمة على إقامة علاقات جيدة مع الغرب. لقد أعلن صدام حسين الكثير من الوعيد والتهديد، ولكنه لم يفعل أى شئ لتبرير نوع رد الفعل الذى واجه غزوه للكويت عام ١٩٩٠. وأحجمت ليبيا وكوريا الشمالية عن أى تحركات عدوانية صريحة، وسعت كلتاهما إلى فتح خطوط اتصال جديدة مع الغرب. أما إيران، فقد سارت لأبعد من ذلك مانحة امتيازات النفط وتطوير الغاز إلى الشركات الغربية.

وعلاوة على ذلك، لا تسيطر حالياً أى من الدول المتمردة على القوة العسكرية التى كان صدام حسين قادراً على نشرها عام ١٩٩٠. إن استراتيجيتى "المراجعة من القاعدة للقمة" و "المراجعة رُبع السنوية للدفاع" تفترض أن خصوم أمريكا الإقليميين فى المستقبل سيماثلون عراق عام ١٩٩٠. فالعدو يمكن أن يمتلك قوة تضم ٤٠٠,٠٠٠ – ٧٥٠,٠٠٠ من الأفراد العسكريين المسلحين بـ ٢٠,٠٠ – ٤,٠٠٠ دبابة، و ٣,٠٠٠ – ٥,٠٠٠ عربة مدرعة مقاتلة، و ٥٠٠ – ١,٠٠٠ طائرة مقاتلة، و ١٠٠ – ٢٠٠ سفينة بحرية، وما يصل إلى ٥٠ غواصة.(١٦) ومع ذلك، يمتلك العراق حالياً حوالى ثُلث هذه القدرة فقط، ولا توجد أى دولة أخرى من الدول المتمردة أقوى من العراق. ونجد أن كوريا الشمالية فقط تقترب من تلك القوة المُتَخيلة، من الزاوية العددية، ولكن أغلب الخبراء يعتقدون أن عتادها الحربى أدنى كثيراً من العتاد الحربى لدى كوريا الجنوبية.

* انتخاب محمد خاتمى رئيساً لإيران. لقد كانت لغة الخطابة الأمريكية تُصور إيران على الدوام كدولة سلطوية يهيمن عليها طغاة معادون لأمريكا. "ففى حين تختلف أنظمتها السياسية"، كما كتب أنتونى ليك عام ١٩٩٤عن الدول المتمردة، "يشترك قادتها فى كراهية فطرية تجاه المشاركة الشعبية التى يمكن أن تقوض الأنظمة الحالية".(١٧) وعلى الرغم من أن هذه الصورة قد وصفت إيران فى عصر آية الله خمينى، فإنها أقل اقناعاً الآن بفضل إظهار النظام السياسى الإيرانى لتعددية متزايدة. والأمر المثير للدهشة كان انتخاب محمد خاتمى رئيساً فى مايو ١٩٩٧– وهو مُدافع صريح عن الإصلاح. وبرغم مواجهة خاتمى لمعارضة قوية من جانب رجال الدين المُحافظين فى البرلمان الإيرانى، فقد قلص إلى حد كبير الاتجاه المعادى لأمريكا فى الخطاب الإيرانى العام، وسعى إلى عمليات انفتاح جديدة مع الغرب.

* غموض الولايات المتحدة بشأن الحرب مع العراق. عندما بدأت إدارة كلينتون التعبئة والحشد من أجل مواجهة عسكرية مع العراق فى باكورة عام ١٩٩٨، لم يتصور سوى قليلين فى أن الجمهور الأمريكى سوف يتشكك فى حكمة مثل هذا العمل. ومع ذلك، عندما سافرت وزيرة الخارجية أولبرايت وبعض قادة الولايات المتحدة إلى قلب أمريكا لحشد الدعم للخطوة العسكرية، وجدوا تضارباً واستياءً غير متوقع وشديد الوضوح فى التغطية التلفزيونية الدولية. وربما أدى ذلك إلى تشجيع كلينتون على قبول الحل الوسط الذى تفاوض بشأنه فيما بعد كوفى أنان، سكرتير عام هيئة الأمم المتحدة.(١٨)

* الاختبارات النووية الهندية والباكستانية. ربما كانت أكبر لطمة تعرض لها مبدأ الدولة المتمردة التى حدثت يوم ١١ مايو من هذا العام، عندما قامت الحكومة الهندية بتفجير أول رأس نووى – من خمس رؤوس – وأعلنت عن نفسها كقوة نووية. إن هذا الحدث "إضافة إلى الاختبارات النووية الباكستانية التى جرت بعد ذلك بثلاثة أسابيع، قد حطم الفرضية – التى عبر عنها الوزير بيرى فى فترة مبكرة – القائلة بأن الطلب على الأسلحة النووية والكيميائية يأتى "أساساً" من الدول المتمردة. ويبدو واضحاً أن الهند وباكستان قد حققتا تقدماً كبيراً فى المجال النووى أكثر مما حققته أى دولة من الدول المتمردة. ويمتلك البلدان قدرة كبيرة من الأسلحة النووية، علاوة على مجموعة من نُظم الإطلاق. وهكذا، فإن سياسة الولايات المتحدة بشأن منع الانتشار النووى – والتى كانت تركز فى الأساس على الدول المتمردة – ينبغى الآن إعادة توجيهها لتضع فى حسبانها تلك الأحداث التى جرت فى جنوب آسيا.

* انفتاح الولايات المتحدة الجديد على إيران. قامت وزيرة الخارجية أولبرايت مؤخراً بالدعوة إلى اتباع سياسة أقل عداء فى العلاقة مع إيران. وفى حين كانت أولبرايت تدين ظهران لدعمها السابق للإرهاب وسعيها نحو امتلاك قدرة نووية، فقد كانت تأمل فى أن يؤدى "السلوك الحميد" لإيران إلى تحسين العلاقات الأمريكية الإيرانية. وفى الخطاب الذى ألقته أولبرايت فى السابع عشر من يونيو ١٩٩٨، قالت: "نحن على استعداد لاستكشاف مزيد من الطرق لبناء ثقة متبادلة وتجنب سوء الفهم. فمع تحطُم جدار عدم الثقة، يمكننا مع الجمهورية الإسلامية .... تطوير خريطة طريق لعلاقات طبيعية."(١٩) ويبدو بوضوح أن هذه اللغة ليست اللغة التى تُستخدَم مع نظام متمرد؛ بل بالأحرى، فهى لغة تطرح التخلى عن مصطلح "الدولة المتمردة".

وبأخذ كافة هذه التطورات معاً، يمكن القول بإنها قد أدت إلى إضعاف مبدأ الدولة المتمردة. ومن الممكن أن تؤكد الأحداث المستقبلية هذا النموذج، وربما يستمر

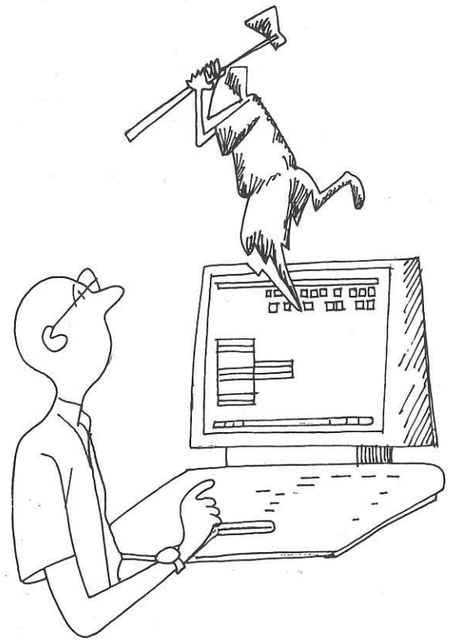

فى فقدان مصداقيته فى السنوات القادمة.

ماوراء الدول المتمردة: مذهب الولايات المتحدة العسكرى فى القرن الحادى والعشرين

إذا ذُيل مبدأ الدولة المتمردة، ما المبدأ الذى سيحل محله؟ هذا سؤال هام بالنسبة للمؤسسة العسكرية الأمريكية والأمة الأمريكية على نطاق واسع. إن كيفية تنظيم القوات المسلحة، وتدريبها، وتسليحها سوف يعتمد على طبيعة الخصوم الذين من المحتمل ترجيحاً أن يهددوا المصالح الأمنية للولايات المتحدة فى المستقبل. ونطرح، فيما يلى أدناه، مبدأين عسكريين مرشحين للاحلال لفترة "ما محل مبدأ الدولة المارقة":

* تهديد "المُنافس النِد". يجادل البعض من المحللين العسكريين أن الولايات المتحدة يجب أن تستعد لظهور "مُنافِس نِد" – قوة عسكرية رئيسية أخرى – فى العقود المبكرة من القرن الحادى والعشرين. إن مثل هذا المُنافِس يمكنه منافسة الولايات المتحدة على قدم المساواة تقريباً. أو تظهر، بدلاً من ذلك، قوى لا تقدر على تحدى الولايات المتحدة على المستوى العالمى، ولكنها "يمكن أن تمتلك قوة كافية تتيح لها أن تصبح نِداً للولايات المتحدة على مسرح العمليات بالقرب منها". ووفقاً لذلك، فإن "الأنداد المُحتَمَلين فى المستقبل يُشكلون تهديدات أكثر تحدياً من الأنظمة المتمردة".(٢٠)

ويبدو واضحاً أن عدداً محدوداً فحسب من الدول – الصين، وروسيا، وربما الهند – يمكن أن يلعب مثل هذا الدور فى المستقبل القريب. إن دراسة عن قرب لكل دولة من هذه الدول تكشف عن وجود عديد من العقبات أمام ظهور أى منها كمُنافِس نِد للولايات المتحدة فى العشرين سنة القادمة. ومع ذلك، فإن وجود مُنافِس نِد يمكن أن يتيح منطقاً عقلانياً مفيداً للحفاظ على قدرة عسكرية ضخمة عالية التقنية.

* نموذج "رجل الشرطة العالمى". ويُصور هذا النموذج قوات الولايات المتحدة تعمل بمثابة قوة عالمية خاصة باسم المجتمع الدولى. وعلى الرغم من أن هذا الدور لا يتمتع سوى بقليل من الدعم فى الكونجرس أو بين الجمهور، يعتقد كثير من المحللين أن الولايات المتحدة سوف تُجبَر على القيام بهذا الدور نظراً لغياب بديل يتسم بالمصداقية. ويبدو واضحاً أن قادة الولايات المتحدة لا يرغبون فى منح هيئة الأمم المتحدة قدرة عسكرية قوية، فذلك يمكن أن يُشكل تحدياً هائلاً لهيمنة الولايات المتحدة عالمياً. وعلى كل، يخشى هؤلاء القادة من تجاهل الأزمات المحلية الطابع، مثل الجيشان فى البوسنة وهايتى، وهو ما يمكن أن يؤدى إلى تزايد عدم الاستقرار العالمى. ومن ثم، فمن المرجح استمرار الدور العسكرى للولايات المتحدة استجابة للأزمات الدولية وفى عمليات حفظ السلام.

ومايزال الوقت مبكراً لتحديد كيف ستتشكل استرتيجية الولايات المتحدة العسكرية. لقد أثبت مبدأ الدولة المتمردة نجاحاً ملحوظاً عبر السنوات العشر الماضية، ويمكن أن يستمر لفترة طويلة قادمة. ومع ذلك، فإذا ما استمر فى فقدان مصداقيته، سينجم عن ذلك نقاش مكثف حول الأهداف والاستخدامات المستقبلية لجيش الولايات المتحدة علي المسرح الدولى.

الهوامش:

(١) لقد قمت بتحليل هذه الاستراتيجية للمرة الأولى فى:
Rogue States and Nuclear Outlaws (New York: Hill and Wang, 1995)

(٢) للاطلاع على تقييم تفصيلى متعمق لهذه التطورات، راجع:
Lorna S. Jaffe, The Development of the Base Force (Washington, DC: Joint History Office, Office of the Chairman of the Joint Chiefs of Staff, July 1993).

(٣) المرجع السابق، ص ١٩

(٤) راجع بهذا الصدد:
Carl E. Vuono, "Versatile, Deployable, and Lethal: The Strategic Army in the 1990s and Beyond," Sea Power (April 1990), pp. 59 - 61

(٥) المرجع السابق، ص ٣٣ – ٣٦

(٦) هذا الاقتباس مأخوذ من:
Bush's address to the US Department of Defence, Annual Report for Fiscal Year 1992 (Washington, DC: US Department of Defence, January 1991), pp. 131 - 32.

(٧) لقد عالجت هذه المسألة فى كتابى: Rogue States, pp. 3 -34

(٨) راجع بهذا الصدد:
Statemen: before the House Foreign Affairs Committee, Washington, DC, March 19, 1991 (Xerox copy), p.7

(٩) الفارق الأساسى الوحيد بين الاثنين يكمن فى أن أسبين تحدث عن نزاعين إقليميين رئيسيين "فى أن واحد تقريباً"، بدلاً من الحديث عنهما فى أن واحد تحديداً، وذلك لتبرير إجراء تقليص إضافى فى قوة الولايات المتحدة من ١٢ فرقة عسكرية، كما يرد فى خطة بويل، إلى ١٠ فرق، كما يرد فى سياسة "المراجعة من القاعدة للقمة"؛ ومن ١٥ جناح تكتيكى نشط للقوات الجوية إلى ١٣. وللاطلاع على نقاش ومعلومات أساسية حول الموضوع، راجع كتابى:
Rogue States, pp. 97 - 119

(١٠) راجع بهذا الصدد:
Les Aspin, Bottom Up Review Force Structure Excerpts (Washington, DC: US Development of Defence, September 1, 1993), pp. 1, 5.

(١١) راجع:
Anthony Lake, "Confronting Backlash States", Foreign Affairs 73/2 (March / April 1994), pp. 45 -46.

(١٢) راجع بهذا الصدد.
Kim Murphy, "'Rogue Nation' Poses Nuclear Threat, Perry Says", Los Angeles Times, January 9, 1995

(١٣) ملاحظات ويليام بيرى فى جامعة جورج تاون، واشنطن العاصمة، ١٨ ابريل ١٩٩٦ (المخطوطة مُقدمة من وكالة الأنباء الفيدرالية).

(١٤) للاطلاع على نقاش حول الموضوع، راجع:
Bradley Graham, "Pentagon's Plan for Future Draws Heavily From Cold War Past," Washington Post, May 11, 1997; "QDR: Marginal Changes," Armed Forces Journal, June 1997, pp. 56 - 59.

(١٥) راجع بهذا الصدد:
Steven Lee Myers, "US Will Not Ask to Use Saudi Bases for a Raid on Iraq," The New York Times, February 9, 1998; Myers, "Cohen Finds Gulf Nations Hostile to Military Action," The New York Times, February 11, 1998

(١٦) راجع بهذا الصدد:
Aspin, Bottom Up Review, p. 5

(١٧) راجع بهذا الصدد:
Lake, "Confronting Backlash States," p. 46

(١٨) راجع:
Steven Erlanger, "Top Clinton Aids Find Doubt on Iraq at Campus in Ohio," The New York Times, February 19, 1998

(١٩) ملاحظات طُرحت فى:
Asia Society Dinner, New York City
كما نشرتها وزارة الخارجية (يمكن العثور عليها الكترونياً على شبكة الانترنت على العنوان التالى:
http://decretary.state.gov/www/statements/1998 98061717a.html
فى الحادى والعشرين من يونيو ١٩٩٨).

(٢٠) راجع بهذا الصدد:
Institute for National Security Studies, National Defence University (NDU), *1997 Strategic Assessment* (Washington, DC: NDU Press, 1997), p. 233

الجذور السياسية للمجاعة فى جنوب السودان

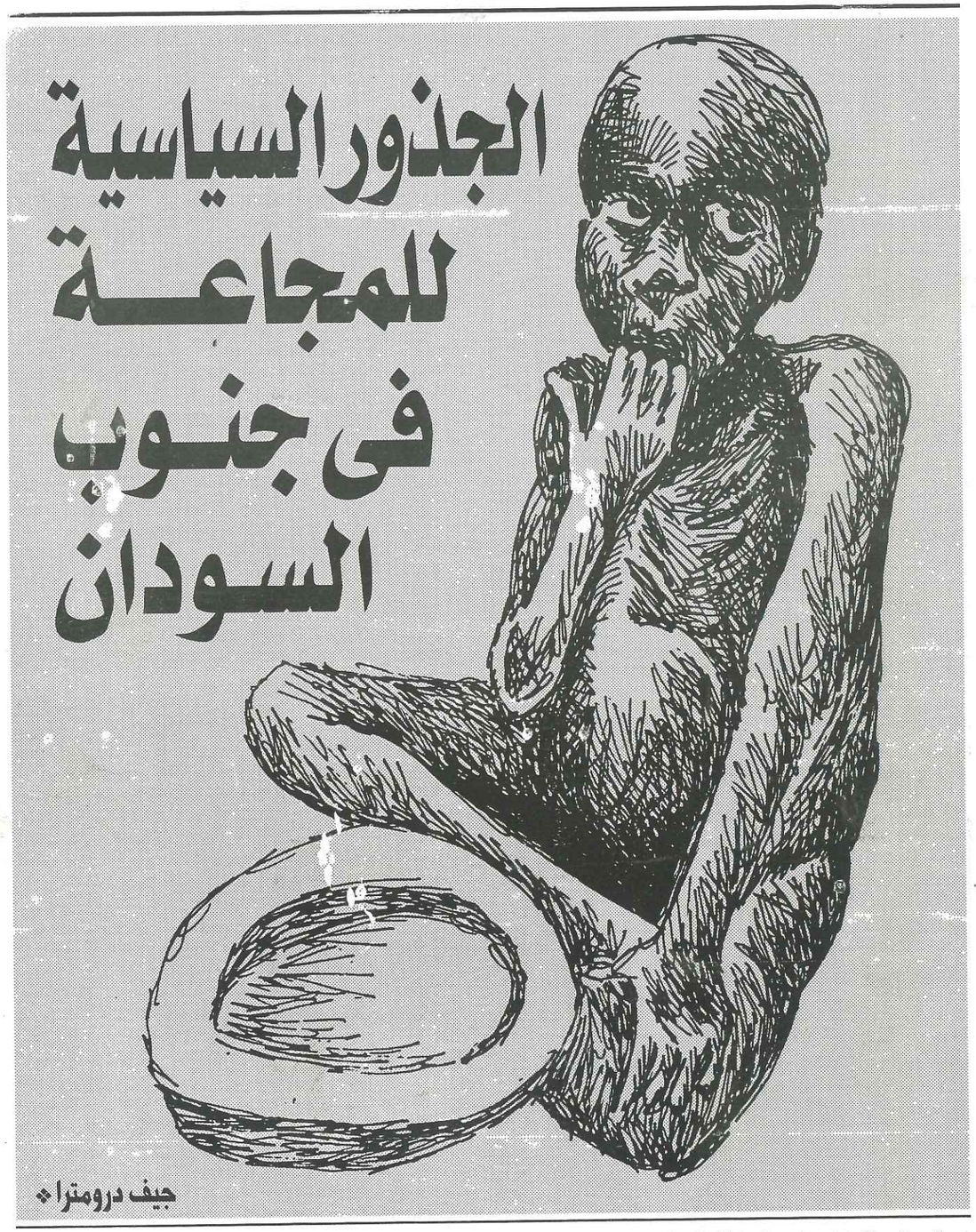

جيف درومترا*

* محلل سياسى لأفريقيا، يعمل مع اللجنة الأمريكية المعنية بشئون اللاجئين، وقد سافر فى شهر يونيو الماضى إلى المناطق التى تأثرت بالمجاعة فى جنوب السودان. وقد قامت مجلة «ميدل إيست ريبورت» بإجراء مقابلة معه فى شهر يوليو، بعد مرور عدة أيام على إعلان المتمردين فى جنوب السودان عن وقف إطلاق النار من جانب واحد.

■ بالنظر إلى وجود عدد ضخم من موظفى المعونة الأجنبية والأمم المتحدة فى السودان لقرابة عشر سنوات، لماذا لم يتوقع أحد حدوث تلك المجاعة الراهنة فى جنوب السودان، والتى تؤثر على ما يزيد على مليون شخص؟

إن عدد المتأثرين بنقص الغذاء يصل - فى واقع الأمر - إلى ٢,٦ مليون نسمة، ولكنك عندما تتحدث عن المجاعة الكاملة، فإن العدد يصل إلى حوالى ١,٢ مليون نسمة. وقد كانت هناك بعض التقييمات المعتدلة لدى مجتمع الإغاثة والأمم المتحدة حول أسباب عدم توقع تلك المجاعة. يزعم بعض العاملين فى مجال الإغاثة أنهم رأوا علامات التحذير من المجاعة منذ أكتوبر ١٩٩٧، وأن أى شخص كان يعمل فى السودان كان بإمكانه رؤية أن ذلك سيحدث. وأعتقد أن حتى منظمات الأمم المتحدة، التى يقع على عاتقها أكبر اللوم لعدم توقعها ذلك فى فترة مبكرة، يمكن أن تقول إنه كان واضحا فى أكتوبر من العام الماضى أن نقص الغذاء سيكون ضاريا مع حلول منتصف هذا العام.

لا يجب التعامل باستهانة مع مصطلح المجاعة، فهناك فارق واضح بين المجاعة ونقص الغذاء. فحالات نقص الغذاء تحدث سنويا فى مثل هذا الوقت فى جنوب السودان، وهنا أخفقت هيئة الأمم المتحدة فى الإعداد لمواجهة الأزمة. لم تدرك الأمم المتحدة فى وقت مناسب أن نقص الغذاء قد تخطى الحد الموصل إلى مجاعة.

ومع ذلك فإن مسئولى الأمم المتحدة يمكنهم الرد قائلين إن أحدا لم يكن يمكنه أن يتوقع أن الحكومة السودانية ستوقف خط الطيران الذى يحمل المعونة إلى مناطق المجاعة لمدة شهرين.

والرد على هذا الزعم يكمن، بطبيعة الحال، فى أننا كان يجب أن نتوقع ما يمكن أن تقوم به الخرطوم. فعلى مدار السنوات التسع من وجود برنامج الأمم المتحدة «عملية إحياء السودان» [1]، ظلت الحكومة السودانية تعوق المعونة سنويا، وقد استخدمت فى ذلك الأعذار العسكرية، ولم تكن شديدة المهارة بهذا الشأن. وفى الواقع، قالت الحكومة: «عندما تتناقض جهود الإغاثة مع مصالحنا العسكرية والسياسية، فإننا سنوقف الإغاثة»، وبذا، تقوم الحكومة ببساطة بما دأبت على القول بأنها ستقوم به. ورغم أننا الآن، فى شهر يوليو، نجد تعاونا كاملا من جانب الحكومة السودانية، ينبغى أن نكون على وعى بأنها ستجد حتما أى سبب آخر لإعاقة جهود الإغاثة، فالحكومة السودانية تعتبر غالبية الجنوبيين أعداء لها ومناصرين للمتمردين.

■ هل هناك ضغوط خارجية تجرى ممارستها على الوضع القائم فى السودان من جانب البلدان التسعة الواقعة على حدود السودان؟ هل هناك أى دور للدول العربية؟

أولا - من منظور هيئة الأمم المتحدة، وبالطبع من منظور الولايات المتحدة، تعتبر الحكومة السودانية، واحدة من أكثر الحكومات المدانة على وجه الأرض. ولم تؤثر كل تلك المجموعة من القرارات التى تنتقد أو تدين السودان لما تمارسه من إرهاب دولى، أو لأسلوب معاملتها لمواطنيها. وينبغى هنا أن أشير إلى وجود عملية سلام، عملية «تتوسط فيها منظمة إيجاد *Egad*»[2]، والتى من خلالها توات الدول المجاورة زمام الأمور خلال السنوات القليلة الماضية فى محاولة للتوسط ووضع نهاية للنزاع. ولم تحقق تلك العملية نجاحا كبيرا بعد، ولكننى أعتقد أنها مازالت أفضل إطار يمكن العمل من خلاله.

إن أفضل جزء فى سؤالك هو ذلك الجزء المتعلق بدور الدول العربية. فإذا كان هناك من يمكنه التأثير على الحكومة فى الخرطوم، فأعتقد أنها الدول العربية على الخط الأمامى، وعلى نحو خاص العربية السعودية أو مصر، على الرغم من أن مصر تطرح فروضا تاريخية وسياسية على المائدة عندما تتناول قضية السودان. وبالقطع لم تكن الدول العربية نشيطة دبلوماسيا كما ينبغى، ولا تزال هناك تقارير تفيد بأن عديدا من الدول، بما فيها إيران، تقدم السلام للسودان.

لقد كانت حكومة السودان شديدة البراعة على مر السنين فى اللعب على مختلف الوسطاء، وضد بعضهم البعض. وجدير بالذكر أن هناك تشوشا فى عمل منظمة «إيجاد»، وإذا لم تنجح المنظمة فى إعادة تنظيم نفسها خلال العام القادم، أو نحو ذلك، فسيقتضى الأمر الانتقال إلى عملية توسط أخرى. ومع وجود حرب حالية بين إريتريا وأثيوبيا - وهما من الأعضاء الأساسيين فى «إيجاد *Igad*» - هل بمقدور الهيئة أن تمثل جبهة متحدة للقيام بدور الوساطة مع حكومة السودان؟ سيكون من العار أن تفقد الهيئة القيمة الأخلاقية العالية التى اكتسبتها بفضل دورها فى دفع المقاتلين للقبول بالسلام فى السودان. ولاتزال هناك مسئولية الوساطة من جانب حكومتى أوغندا وكينيا.

إن البلدان المجاورة التى حاولت التوسط أخذت ترى بالتدريج أن الحكومة فى الخرطوم هى المشكلة الإقليمية الحقيقية. وعادة ما يتسم الوسيط بأن لا مصلحة له، أو أنه محايد، ومن الصعوبة بمكان بالنسبة لحكومات أسمرة أو أديس أبابا أو كامبالا، أو حتى نيروبى، أن تتسم بالحياد إزاء الحكومة فى الخرطوم.

ويبدو واضحا أن طرفى النزاع فى السودان غير مهتمين بالتباحث من أجل التوصل إلى سلام. فمتمردو «جيش التحرير الشعبى السودانى» يرون أنفسهم فى مرحلة صعود عسكرية، ومن ثم لا يهتمون بالتفاوض. وربما فى العام القادم، عندما يزداد وضعهم العسكرى قوة، يمكنهم التفاوض من موقع القوة. أما النظام فى الخرطوم، فيبدو مصرا على الجهاد.

■ ما هى الأحداث العسكرية والسياسية التى أدت إلى تفاقم الوضع الراهن فى جنوب السودان؟

إن كلا من «جيش التحرير الشعبى السودانى» و«التحالف الديمقراطى الوطنى»، يرى أن مصلحته فى الوقت الحاضر تكمن فى توحيد قواه عسكريا وسياسيا، ومقارنة بالثمانية عشر شهرا الماضية، يمكن القول بأن «التحالف الوطنى الديمقراطى» و«جيش التحرير الشعبى السودانى» قد مارسا ضغوطا حقيقية على الحكومة. ويقول بعض المراقبين إن الحكومة قد أرسلت بعض الميليشيات إلى منطقة المجاعة حول بحر الغزال بالجنوب انتقاما من قيام «جيش التحرير الشعبى السودانى»، بفتح الجبهة الشمالية الشرقية مع «التحالف الديمقراطى الوطنى»، فى السنتين الماضيتين، ويتأتى على الخرطوم الآن التعامل مع جبهتين عسكريتين، وربما حتى ثلاث جبهات عسكرية: الجنوب، والحدود الأثيوبية، والحدود الإريترية.

وكرد فعل لذلك، قامت الحكومة بما يمكن أن تقوم به لإعاقة المتمردين فى منطقة بحر الغزال. وقامت الخرطوم مؤخرا بطرد جميع العاملين فى مجال الإغاثة الذين كانوا يعملون فى شمال شرق السودان حيث يوجد الآلاف من النازحين (وتجدر هنا الإشارة إلى أن أعداد السودانيين النازحين داخليا من ديارهم تفوق أعداد أى نازحين آخرين على سطح الكرة الأرضية). ويعد ذلك مثالا آخرا على معاملة الخرطوم لعاملى الإغاثة الدوليين باعتبارهم أعداء.

وهناك عامل آخر هام مثير للمجاعة، يتمثل فى التحدى العسكرى الخطير الذى قام به «جيش التحرير الشعبى السودانى» ضد مدينة واو فى قلب الجنوب. لقد سيطر «جيش التحرير الشعبى السودانى» بالفعل على جزء من مدينة وأو لعدة ساعات، وقامت الحكومة بالانتقام من السكان المحليين فى واو منذ أبريل، ولقد فر ما يقرب من ١٥٠ ألفا من السكان من مدينة واو إلى المناطق الريفية المحيطة بها، تلك المناطق التى كانت تعانى بالفعل من نقص حاد فى الغذاء. ومن هنا يمكن القول بأن العمل العسكرى الذى قام به «جيش التحرير الشعبى السودانى» أضاف إلى نقص الغذاء الحاد، مما ساهم فى تحويله إلى وضع المجاعة.

وحتى فى قلب منطقة المجاعة، نجح بعض الناس فى إطعام أنفسهم. فكثيرا ما يتم تصوير أهالى جنوب السودان كمجرد «ضحايا»، غير أنهم أيضا مقاتلون حقيقيون من أجل البقاء. وإذا ما ذهبت إلى تلك المنطقة، فإنك ستجد قوما يتسمون بنحافة شديدة واضحة، ولكن كثيرين منهم يحاولون مقاومة الكارثة.

ولا تتمتع نسبة كبيرة من السكان بشبكات الأمان. لقد تعرضوا للنزوح، وسرقت مواشيهم، كما تم تدمير بذورهم. لقد تم تدمير أركان نظامهم الغذائى، وخلال فترات الجفاف العادية، عندما يدرك الناس أنهم لا يستطيعون الاعتماد على محاصيلهم، يلجأون إلى شرب المزيد من ألبان مواشيهم. وقد يلجأون، كملاذ أخير، إلى ذبح مواشيهم للحصول على اللحم، ولكنهم يكرهون القيام بذلك، لأنهم لا ينظرون إلى مواشيهم باعتبارها طعاما وإنما كجزء من الأسرة.

وعندما كنت فى الجنوب، قمت بإجراء مقابلات مع بعض الناس الذين أخذوا مواشيهم إلى مناطق المستنقعات من أجل الرعى والحصول على الماء، على الرغم من المخاطر الناجمة عن الوضع السياسى، لقد قامت ميليشيات الجنوب، التى تدعمها الخرطوم، بالإغارة على ١٠٠٠ رأس من رءوس الماشية، وخطف ٥٠٠ طفل، هذا هو أسلوب الحرب الذى تتبعه الحكومة ضد المتمردين فى الجنوب: ليس عن طريق القتل المباشر، وإنما من خلال تصعيد سوء المعاملة، وتكمن الاستراتيجية فى القضاء على نظم الدعم الاجتماعى للمجتمع وآليات التأقلم واحدة بعد الأخرى. ومع حالة الجفاف، تتقلص مناطق المستنقعات، ومن ثم تتجمع الأبقار ومختلف جماعات البشر بالقرب من مناطق مستنقعية صغيرة، كما تنتشر أمراض الماشية بسرعة كبيرة، مما يؤدى إلى ضعفها، ويزداد التوتر بين الناس نتيجة لندرة المياه، وهى الأمور التى تضاعف من التنافسات العسكرية والسياسية. هذه هى مكونات المجاعة الراهنة، إنها لا ترجع فقط إلى الحرب، ولكن إلى التوترات المحلية أيضا، علاوة على غارات الاستعباد، والجفاف، وتفشى الأمراض.

يستلزم الأمر الكثير لتدمير مجتمع ما أو نظام ما للغذاء، والجفاف وحده لا يؤدى إلى ذلك. وربما حتى الحرب الأهلى لا تؤدى إلى ذلك، إذا ما اختلطت كل تلك الأمور معا، فإنك ستشهد، بعد عدد قليل من السنوات، حالة مجاعة. إنها لن تحدث فى ليلة واحدة، كما لن تزول فى ليلة واحدة.

■ ما الذى يمكن أن يقوم به الآن المجتمع الدولى فى رأيك فى مواجهة تلك المعاناة فى السودان؟

الرسالة الأساسية التى كنا نطرحها منذ عودتنا من السودان هى ضرورة وجود جهود إغاثة بطولية فى الشهور الأربعة القادم لإبقاء الناس على قيد الحياة، وينبغى أن تتواصل جهود الإغاثة تلك. فنحن نعرف أن الحصاد فى شهر أكتوبر سيكون فقيرا، فأعداد قليلة فقط من الناس استطاعت الزراعة، وكانت الأمطار نادرة، وهناك الكثيرون الذين نجحوا فى الزراعة، ولكن تم إخراجهم من أراضيهم.

كما أننا نعرف أن الربيع القادم سيكون بمثابة المرحلة الثانية من المجاعة. فهو يأتى متزامنا مع موسم الجوع هناك، والذى يحدث سنويا فى ذلك الوقت تحديدا، إنها رسالة واقعية غير واهمة لا يمكننا أن نمضى معلنين الفوز مهما كانت جودة ردة فعلنا تجاه تقلص الغذاء فى الشهور الأربعة القادمة ففى نهاية المطاف، ينبغى مواجهة تلك الديناميات السياسية التى أدت إلى حدوث هذه الكارثة، وينبغى مواجهتها بجدية، أما فى الوقت الحاضر، فلا يبدو ذلك أمرا مرجحا.

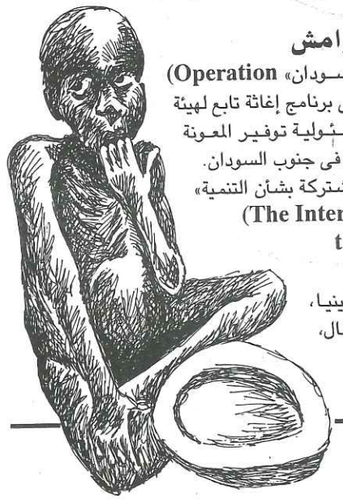

الهوامش

١ - «عملية حياة السودان» (Operation Lifeline Sudan)، هى برنامج إغاثة تابع لهيئة الأمم المتحدة، يتولى مسئولية توفير المعونة الغذائية للمجتمعات المحلية فى جنوب السودان.

٢ - «الهيئة الحكومية المشتركة بشأن التنمية» (The Intergovernmental Authority on Development)، هى هيئة أفريقية إقليمية تضم: أوغندا، وكينيا، والسودان، والصومال، وجيبوتى، وإثيوبيا، وإريتريا.

وجهة نظر

لايوجد من يستطيع القول: لم نكن نعرف

بقلم: روبرت فيسك ❖

فى عالم يتعرض فيه الصحفيون لهجوم متزايد نتيجة لنشاطاتهم، يشعر المرء بالامتنان عندما تمنح منظمة فى مكانة منظمة العفو الدولية تقديراً لعمل أحد الصحفيين.

ولكن هناك سبباً آخر مهماً لشعورى بالامتنان بالنسبة لى كصحفى.

على مدى ٢٢ عاماً فى الشرق الأوسط، كنت ألاحظ تعاظم قوة جماعات الضغط. إن تلك الجماعات، الجيدة التمويل والضليعة فى التخفى، بارعة فى أن تطرح على محررينا - وفى أعمدة رسائل القراء - أننا نكذب أن نتسم بالعنصرية عندما نكشف عن الحقيقة البشعة بشأن النظم القاسية أو الدول الوحشية. فعند قيامى بالتحرى فى البحرين عن غرف التعذيب فى ظل قيادة إيان هندرسون، المسئول السابق فى الفرع البريطانى الخاص، قامت إحدى الجرائد البحرانية بمقارنتى بكلب مسعور. وفيما يتعلق بالتقرير الذى قدمته كشاهد عيان حول المذاحب الإسرائيلية التى تعرض لها أكثر من مائة من اللاجئين المدنيين اللبنانيين فى معسكر الأمم المتحدة بقانا في جنوب لبنان عام ١٩٩٦، تعرضت للذم من أحد القراء باعتبارى معاديا للسامية وقارننى بهتلر -

(*) روبرت فيسك: المراسل الخارجى لمجلة «الإندبندنت»، وقد قام بتقديم الملاحظات الواردة بهذا المقال بعد الإعلان عن فوزه في شهر يوليو بجائزة الصحافة لعام ١٩٩٨ المقدمة من منظمة العفو الدولية - المملكة المتحدة.

(١) شخصية أمريكية شديدة التعصب ضد اليهود، فأصبحت رمزاً للدعاية أو المواقف المعادية للسامية (المحرر).

وهى مقولة لم تتكرر عندما هددت بإقامة دعوى قذف.

وفى بوسطن، أطلقت على إحدى جماعات الضغط اليهودية اسم «هنرى هيجينز ذو المخالب[1]» ذلك أننى كنت أقوم بإعداد فيلم وثائقى حول الشرق الأوسط والبوسنة. لقد اتهمتني المنظمة بأننى أصب «الحقد فى غرف المعيشة بأمريكا»، وزعمت أن الضفة الغربية الواقعة تحت الاحتلال الإسرائيلى «لم تكن مفحتلة أبداً»، وأن الإسرائيليين لم يرسلوا أبداً قواتهم العسكرية العاتية إلى المخيمين الفلسطينيين صبرا وشاتيلا فى بيروت قبل مذبحة ١٩٨٢. (لقد اعترف بذلك حتى الإسرائيليون) وعلي كل حال فقد استطاعت الجماعة بالفعل منع محطة «ديسكوفرى» من عرض الفيلم للمرة الثانية فى الولايات المتحدة. وبمعرفة كل تلك الضغوط الضخمة يمكن القول بأن الجوائز المقدمة للعمل الصحفى تكتسب معنى جديداً. وعلي الرغم من أن تلك الجوائز لا يمكن أن تنقذنا من الشظايا فى لبنان أو كوسوفو، فإنها تحمى عملنا، وتعمل علي تقليص النيران التى تقذفها الانتقادات الأشد شراسة.

وإذا عُدت بنظرى إلى الخلف، خلال قصاصات الجرائد عبر عشرين عاماً حول الشرق الأوسط، فإننى ألاحظ أن تقاريرى عن قضايا حقوق الإنسان قد أصبحت أكثر اتساعاً، دالة على تعاظم القسوة في المناطق التى أعمل بها. فقد تزايد كثيراً عدد الرجال والنساء الذين قطعت أياديهم فى الخليج العربي خلال الفترة الأخيرة. ولم أقم بتسجيل كل هذا القدر من تعذيب الضحايا فى السجون الإسرائيلية أو العربية كما حدث في تلك الفترة. وعندما بدأت فى كتابة تقاريرى للمرة الأولى من الشرق الأوسط عام ١٩٧٦، لم أكن أتصور أننى سأصعد فوق جبال من جثث الفلسطينيين، الذين ذبحهم حلفاء إسرائيل، مثلما كان الحال عندما أحاط الجيش الإسرائيلي بأحد المخيمات الفلسطينية وأخذ في مراقبة ما يجرى. ولم أكن أتصور، حتى فى أسوأ كوابيسى، أن أسير خلال قرى جزائرية، مثل قرية بن طلحة، لكتابة تقرير عن قطع رقاب مئات من الرجال العجائز، والنساء، والأطفال، والرضُع.

وفى عدد الأسبوع الماضي من مجلة «الإندبندنت»، كتب مارك لاتيمر - مدير اتصالات منظمة العفو الدولية - قائلاً: إن نشر الدليل عادة «ما يوقع التمزق فى ثقافة الحصانة التى تتيح استمرار حدوث انتهاكات حقوق الإنسان». وأنا أود أن أعتقد فى أن الأمر على هذا النحو. ومع ذلك مازال علىّ أن أتساءل ما إذا كان الصحفيون يقدرون بالفعل على تحطيم أبواب تلك السجون وتفكيك آلة التعذيب. إن الصحفيين، مع وجود استثناءات نادرة، لا يحركون الجبال، أو يقوضون الأنظمة. بل، بالأحرى، فإننا نقف نحفر فى الصخر، آملين أن يلاحظ ذلك أحدٌ ومن ثم لا يقدر شخص ما على القول «لم نكن نعرف».

وفي مصر، قمت بتسجيل دقيقة عن التعذيب المستمر للسجناء الإسلاميين والذى تقوم به الشرطة التابعة لأمن الدولة؛ كما قمت بإجراء العشرات من المقابلات مع ضحايا التعذيب فى القاهرة، وأسيوط، وبنى سويف؛ علاوة على تحديدى لأحد الطوابق فى مقر مباحث أمن الدولة بشارع لاظوغلى، حيث يتم استخدام الكهرباء لتعذيب السجناء. ولقد أنكر المصريون الدليل، وأشاروا إلى أنهم يقاتلون «الإرهاب الدولى». ولكن الانتهاكات الضخمة لحقوق الإنسان لاتزال تزداد سوءاً.

ولم تمارس الحكومة البريطانية، وغيرها من الحكومات الغربية، أى ضغوط على المصريين لوقف تلك الممارسات. فالرئيس مبارك يُطلق عليه الصديق العربى الأكثر إخلاصاً للغرب. وعندما أراد أحد الزملاء الأمريكيين، منذ عدة سنوات، أن يتحرى أمر التعذيب الذى تمارسه الشرطة فى القاهرة، قام سفير الولايات المتحدة لدى مصر بنصحه بالعدول عن ذلك، مؤكداً له أن الرئيس مبارك سوف يتخذ خطوات لوقف التعذيب الذى تمارسه الشرطة. ولكن شيئاً لم يحدث.

وبعد المذبحة التى قامت بها إسرائيل عام ١٩٩٦ ضد اللاجئين اللبنانيين فى مخيم قانا، استطاعت مجلة «الإندبندنت» الحصول على فيلم فيديو يوضح أن الإسرائيليين كان لديهم طائرات بدون طيارين ومزودة بكاميرات تليفزيونية تصور، موقع المذبحة وترسل صوراً حية لبطارية المدفعية التى تقصف الضحايا. وقد أدى نشرنا لصور الفيديو إلى حث هيئة الأمم المتحدة على نشر تقريرها الخاص عن المذبحة، ذلك التقرير الذي حاول الأمريكيون إرهاب بطرس غالى لإبقائه سراً. وكانت هناك سيدة يهودية أمريكية قد تأثرت بتقاريرنا، وقامت بشن حملة لإقناع وسائل الإعلام بالولايات المتحدة للاحتفال بذكرى مذبحة قانا. ولكنها تعرضت للتجاهل.

إن هناك الكثير الذى يقف فى عزلة شجاعة وسط سياسيينا وبرلمانيينا ومثقفينا الناقدين للنخوة. وربما يفتح عملنا كصحفيين باب الزنزانة وينقذ فى بعض الأحيان روحاً من حبل المشنقة. أتمنى ذلك. ولكننى أتساءل ما إذا كانت طلبات منظمات العفو الدولية المنتظمة لأعضائها لكتابة مناشدات إلى المستبدين فى العالم لتوخى الرحمة ينبغى أن يُعاد توجيهها نحو وزارات خارجية بلدانهم تحثهم فيها على وقف التعذيب في النظم التى تدعمها حكوماتهم. يمكن للحكومات الغربية، مشتركة مع منظمة العفو الدولية، أن تفعل المزيد من أجل الضغط على المعذبين والقتلة أكثر مما تفعله منظمة العفو الدولية لوحدها.

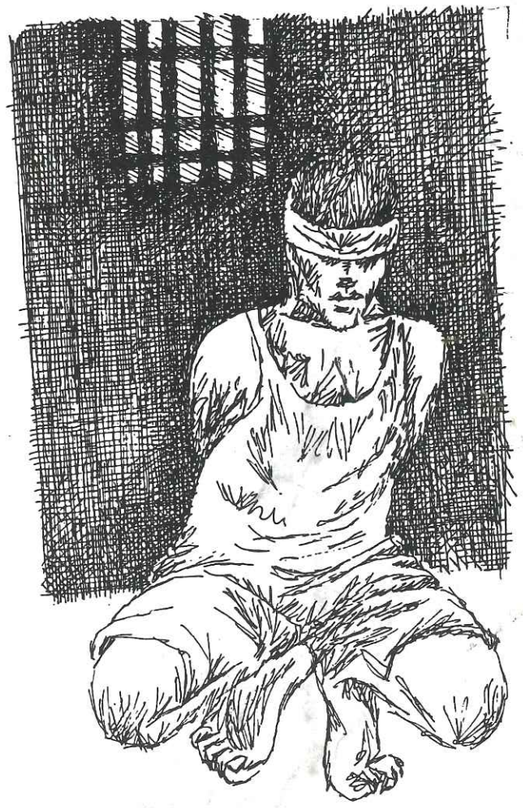

هذا العدد

لا يعد الحفاظ على تدفق النفط بأسعار مناسبة لمصالح الولايات المتحدة هو الغرض الوحيد وراء ذلك الحشد العسكرى للولايات المتحدة، إذ أن هناك رغبة أخرى لواشنطن فى زيادة دمج اقتصاديات دول الخليج فى اقتصادياتها، فالأرباح الناجمة عن بيع منتجات النفط تعود مرة أخرى للولايات المتحدة من خلال مبيعات الأسلحة.

ستيفن هابل

إن النقاشات القليلة حول آثار التدمير الإنسانى الناجم عن العقوبات كانت عادة مايصاحبها صور لصدام حسين ومعه سيف، وليس صور لأطفال العراق الذين اعتراهم الهزال.

سام حسينى

إن الأمل الذى يتكرر دائما حول إمكانية قيام أوروبا بإنقاذ العرب من مآسى هيمنة الولايات المتحدة فى الشرق الأوسط يمثل انحرافاً آخر عن المواجهة المباشرة لقضية هيمنة الولايات المتحدة.

جورج قرم

إن تحقق وعود الكتاب المقدس بشأن المجىء الثانى للمسيح هو السبب وراء بروز الدعم ذى الجذور الدينية من جانب الأصوليين الأمريكيين لإسرائيل، وسوف تقوم تطورات تعمل على الاسراع فى تحقيق ذلك الوعد الوارد بالكتاب المقدس.

خالد منصور
فيليس بينيس

وفقا للمدرسة السياسية التى تعتبر الإسلام تهديداً، ينبغى أن تدعم الولايات المتحدة بشكل كامل الأنظمة التى يهددها الإسلاميون، حتى أنظمة مثل الجزائر ومصر، والتى تقوم بشكل عشوائى باعتقال وتعذيب المدنيين الأبرياء.

ستيف نيفا

على الرغم من الانتهاكات الضخمة لحقوق الانسان فى مصر، لم تمارس الحكومة البريطانية وغيرها من الحكومات الغربية أى ضغوط على المصريين لوقف تلك الممارسات، فالرئيس مبارك يطلق عليه الصديق العربى الأكثر اخلاصا للغرب.

روبرت فيسك

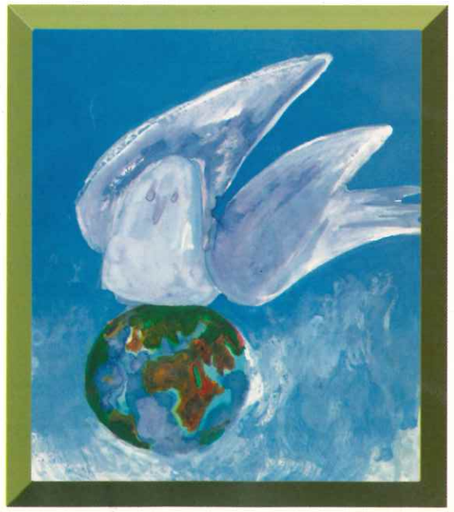

العدد السابع -١٩٩٩